



اختيارات
ابن فورجة البلاغية
في كتابه الفتح على أبي الفتح
الدرثور

خالد أحمد محمد حسن

قسم اللغة العربية بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسلييل
جامعة الأمير سظام بن عبد العزيز- السعودية
(معار من كلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا- جامعة الأزهر)

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اختيارات ابن فُورَجَة البلاغية في كتابه الفتح على أبي الفتح

خالد أحمد محمد حسن

قسم اللغة العربية بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بالسلييل - جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز- السعودية
(معار من كلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية)

البريد الإلكتروني: k.hassan@psau.edu.sa

المخلص

قامت الدراسة على محاولة استكشاف الفكر البلاغي عند ابن فُورَجَة في كتابه (الفتح على أبي الفتح) من خلال دراسة اختياراته البلاغية؛ وذلك لأن الكتاب قائم على محاولة تقويم بعض آراء النقاد الآخرين حيال شعر المتنبي وتبرز الدراسة دور وقيمة ما تناولته شروح الشعر - وفي مقدمتها تناولات ابن فُورَجَة - من بحوث بلاغية، واعتمادها على الأسس البلاغية في التحليل من مراعاة السياق والمقام والنظم إلى غير ذلك من الدعائم التي تبنى عليها بلاغة النص. وتبين الدراسة قدرة ابن فُورَجَة في الأغلب الأعم على أن يقف على قيم بيانية معتبرة في شعر المتنبي، وأن يفوق غيره ممن وجه لهم سهام نقده، وهذا ينبه إلى دوره في إرساء معالم الفكر النقدي والبلاغي الذي دار حول شروح شعر المتنبي، فقد تناقلت الشروح آراءه من بعده، كالواحدي والعكبري.

الكلمات المفتاحية : ابن فُورَجَة ، اختيارات بلاغية ، كتاب الفتح ، أبي الفتح ،

اختيارات ابن فُورَجَة .

Ibn Furajah's rhetorical choices in his book Al-Fath Ali Abi Al-Fath

Khaled Ahmed Mohamed Hassan

Department of Arabic Language, College of Science and Humanities in Al-Sulayyil -
Prince Sattam bin Abdulaziz University - Saudi Arabia
(Seconded from the Faculty of Islamic and Arabic Studies in Qena - Al-Azhar
University - Arab Republic of Egypt) .

Email: i.k.hassan@psau.edu.sa

Abstract

The study is based on an attempt to explore the rhetorical thought of IbnFurajah in his book (Al-Fath Ali Abi Al-Fath) by studying his rhetorical choices; This is because the book is based on an attempt to assess some of the other critics 'views regarding al-Mutanabbi's poetry

The study highlights the role and value of what poetry annotations addressed - foremost of which are IbnFurajah's representations - rhetorical research, and its reliance on rhetorical foundations in the analysis from consideration of context, denomination and systems to other pillars upon which the rhetoric of the text is based.

The study shows IbnFurajah's ability in the most general way to stand on the graphic values considered in the poetry of Al-Mutanabbi, and to outnumber others who pointed his criticism `s arrows, and this warns of his role in establishing the parameters of critical and rhetorical thought that revolved around the explanations of Al-Mutanabbi's poetry, as the explanations conveyed his views from After him, like Al-Wahadi and Al-akbri

Keywords : Ibn Furajah, Rhetorical Choices, Kitab al-Fateh, Abu al-Fath, Choices of Ibn Furajah.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، نبينا
محمد وعلى آله وصحبه الأبرار إلى يوم الدين.
وبعد:

فتراثنا الشعري يزخر بشعراء ملأت شهرتهم الآفاق، وكتب لشعرهم
الذيوخ والخلود، فانبرى بعض العلماء من ذوي الذوق والفهم وأرباب الحس
الجمالي الصادق لشرح أشعارهم، وبيان ما فيها من ألوان الإبداع وضروب
الإحسان في القول.

وشعر "أبي الطيب المتنبي" فد حظي بما لم ينل غيره من العناية
والاهتمام، ولعل السبب الأهم في ذلك أن شعره وإن كان ثماراً يانعة، ففي
معانيه قطوف غير دانية.

وكان أول شرح لشعر المتنبي هو لصديقه ونابغة زمانه أبو الفتح
عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه المسمى: الفسر، وقد كان هذا الشرح
ميداناً متسعاً للنقاد والشراح، فمنهم من وضع كتاباً خاصاً في نقده، ومنهم
من تناول نقده في أثناء شرحه شعر المتنبي.

ومن الفريق الأول "أبو علي بن فورجة البروجردي" المتوفى
حوالي (٤٥٤هـ)، والذي ألف كتابين حول الفسر، أولهما "التجني على ابن
جني" وقد ضاع ولم يصل إلينا، والآخر هو "الفتح على أبي الفتح" وهو
موجود، ونالته يد العناية، فحقق - كما سيأتي - ثلاث مرات.

وهذا الكتاب الأخير هو الذي تدور حوله هذه الدراسة "اختيارات ابن
فورجة البروجردي البلاغية في كتابه الفتح على أبي الفتح".



وقد قامت الدراسة على محاولة استكشاف الفكر البلاغي عند ابن فورجة في هذا الكتاب من خلال دراسة اختياراته؛ وذلك لأن الكتاب قائم على محاولة تقويم بعض آراء النقاد الآخرين. ولا شك أن دراسة الاختيارات عند ناقد ما من أدق ما يكشف عن عقله وفكره.

وقد اصطبغت اختيارات ابن فورجة بصيغة بلاغية، حيث صوب الكثير من مآخذه على النقاد تبعاً لمقاييس بيانية وفنون بلاغية.

وكذلك من الأسباب التي دعت إلى هذه الدراسة ما يلي:

- وضع لبنة تساعد في تجلية تطبيقات درس البلاغي التذوقي الذي دار في شروح الشعر قبل عصر الدراسات البلاغية المستقلة، التي قامت على وضع الحدود والضوابط.

- ما عرف به "ابن فورجة" لدى العديد من العلماء من سعة اطلاع، ودراية بأساليب العرب وطرائقهم في الإبانة عن المعاني، مما جعله يتصدى لمحاولة تقويم بعض آراء أئمة العلماء، من أمثال: أبو الفتح عثمان بن جني، و"القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، والصاحب بن عباد، وأبو علي الحسن الحاتمي.

- كذلك ما تناوله ابن فورجة يجعلنا نطيل الوقوف، ونعاود التأمل؛ علنا نعود بقليل فائدة من فيض ما يكتنز به ساحل شعر المتنبي، كما نحظى بشرف تتبع أقوال أهل العلم حيال هذا النمط الذي ارتقى إلى المكانة الأرفع والأسمى في سماء البيان العربي.

أما عن منهجي في دراسة الموضوع فقد قمت بالآتي:

- استقصاء اختيارات ابن فورجة ذات الصبغة البلاغية.



- تصنيف الاختيارات تبعاً للألوان البلاغية.
- دراسة الرأي الذي يعترض عليه ابن فورجة في الشاهد.
- بيان رأي ابن فورجة وأدلته.
- دراسة الآراء، وبيان الصواب فيها .
وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وسبعة مباحث، وخاتمة.
أما المقدمة فجاءت تعريفاً موجزاً للدراسة والأسباب الداعية إلى
اختيارها.

وأما التمهيد فجاء كلمة موجزة عن "ابن فورجة" وكتابه "الفتح على
أبي الفتح".

وأما مباحث الدراسة، فكانت على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** اختيارات متعلقة بنظم المفردات.
- **المبحث الثاني:** اختيارات متعلقة بنظم الجملة.
- **المبحث الثالث:** اختيارات متعلقة بنظم الجمل.
- **المبحث الرابع:** اختيارات متعلقة بالصور البيانية.
- **المبحث الخامس:** اختيارات متعلقة بألوان البديع.
- **المبحث السادس:** اختيارات متعلقة ببلاغة التأويل.
- **المبحث السابع:** اختيارات متعلقة باختلاف الرواية.

أما **الخاتمة** فتضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها
الدراسة.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى الصراط المستقيم،،،،،،،،



تمهيد

كلمة عن "ابن فورجة"

هو أبو علي محمد بن حمد بن فورجة البروجردي، كما ذكر الثعالبي وياقوت وابن شاکر الکتبی^(١).

ولاسم (ابن فورجة) قراءتان : القراءة الأولى : لياقوت بضم الفاء وسكون الواو وتشديد الراء المفتوحة وفتح الجيم^(٢)، والقراءة الأخرى: للصفدي بضم الفاء وبعد الواو والراء جيم مشددة^(٣).

مولده وموطنه:

ذهب الثعالبي إلى أنه من أهل أصبهان المقيمين بالري^(٤)، بينما يذكر ابن الأثير أنه من أهل الدينور^(٥)—

ونص الباخري أنه أنشده شعراً بالري سنة أربعين وأربعمائة^(٦)، وذهب ياقوت إلى أن مولده في ذي الحجة سنة ثلاثين وثلاثمائة، وكان موجوداً في سنة خمس وخمسين وأربعمائة^(٧).

(١) ينظر يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي - تح: دمفيد محمد قميحة - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٣/٥، ودمية القصر للباخري - تح: محمد التنونجي - الناشر: مؤسسة دار الحياة للطباعة والنشر - دمشق ١٩٧١م - ٤١٨/١، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي تح: إحسان عباس ٢٥٢٤/٦، فوات الوفيات لابن شاکر الکتبی - دار صادر بيروت ١٩٧٣ - ٣٤٤/٣.

(٢) معجم الأدباء: ٢٥٢٤/٦.

(٣) الوافي في الوفيات لخليل بن أبيك الصفدي - باعتناء هلموت ريتز وتحقيق عدد من المحققين - دار صادر بيروت ١٩٦٢م - ٢٤/٣.

(٤) يتيمة الدهر للثعالبي: ١٤٣/٥.

(٥) الاستدراك على ابن الدهان لضياء الدين بن الأثير - تح: حفي شرف - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٨م - ص: ١٧.

(٦) دمية القصر ٤١٨/١.

(٧) معجم الأدباء ٢٥٢٤/٦.

وذهب السيوطي إلى أن مولده في ذي الحجة سنة ثلاثين وثلاثمائة،
وكان موجوداً في سنة سبع وثلاثين وأربعمائة^(١).

وهذا يدل على أنه عاش بين العامين (٣٨٠هـ - ٥٤٥هـ).

ثناء العلماء عليه :

قال عنه الباخرزي: " في الصنعة من الفحول، والتنبيه على فضله
طرف من الفضول، وشعره فرخ شعر الأعمى، أعني شاعر معرفة النعمان،
وإن كان هذا الفاضل منزهاً عن معرفة العميان"^(٢).

وقال القفطي: " إمام فاضل عالم كامل، مطلع على أنواع العربية أيما
اطلاع، قائم باللغة ومعنى الشعر، رحل إلى أبي العلاء بن سلمان بمعرفة
النعمان، وأخذ عنه الأدب واللغة، وتصدر لإفادة هذا الشأن"^(٣).

وقال ياقوت: " أديب فاضل مصنف"^(٤).

وقال الفيروز آبادي: "إمام في النحو واللغة، أخذهما عن المعري،
وتصدر لإفادتهما"^(٥).

فهذه النصوص تدل على فضل الرجل وتمكنه في العلم واللغة والأدب
والشعر.

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم -
المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٤م - ص: ٩٧.

(٢) دمية القصر: ٤١٨/١.

(٣) إنباء الرواة إلى أنباء الرواة للقفطي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي
بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٦م - ٣/٣٦٩.

(٤) معجم الأدباء: ٢٥٢٤/٦.

(٥) البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي - تح: محمد المصري - وزارة الثقافة -
دمشق ١٩٧٢ - ص: ٧٤.

مؤلفاته:

لعل أقدم إشارة تبرز مؤلفات ابن فورجة ما ذكره الواحدي عند حديثه عن ابن جنى وشرحه لديوان المتنبي المعروف بالفسر، إذ يقول: "وأما ابن فورجة فإنه كتب مجلدين لطيفين على شرح معاني هذا الديوان، سمي أحدهما التجني على ابن جنى، والآخر الفتح على أبي الفتح، أفاد بالكثير منهما غائصاً على الدرر وفائزاً بالغرر، ثم لم يخل من ضعف البنية البشرية والسهو، الذي قل ما يخلو عنه أحد من البرية، ولقد تصفحت كتابيه وأعلمت على مواضع الزلل"^(١).

وقال عنه القفطي: "وصنف الكتابين المشهورين في الرد على ابن جنى في شرح شعر المتنبي، أحدهما: "الفتح على أبي الفتح"، والآخر "التجني على ابن جنى"، وهما وإن صغر جرمهما فقد كبر فهمهما، اشتملا على أنواع من الأدب غزيرة، ووقف عليهما عمق بحره، والسحر الصادر عن صدره"^(٢).

وذكر ابن الأثير الكتابين، وقال عنهما: "كلاهما حسن في فنه"^(٣). ولم يذكر الرواة مؤلفات أخرى غير هذين الكتابين، بالرغم من إشارتهم إلى غزارة علمه.

أما كتابه (الفتح على أبي الفتح) فموضوعه الظاهر هو الرد على بعض آراء ابن جنى في كتابه الفسر الذي شرح فيه ديوان المتنبي.

(١) شرح الواحدي لديوان المتنبي-تح: فردريك دتريصي- برلين ١٨٦٠م- ص: ٤.

(٢) إنباء الرواة: ٣/٣٦٩.

(٣) الاستدراك على ابن الدهان ص: ١٧.

وقد وضع ابن فورجة كتابه (التجني) قبل كتابه (الفتح)، وموضوعه كذلك نقد شرح ابن جني لشعر المتنبي، والظاهر أن كتاب التجني كان أكبر حجماً من الفتح، مع أنه حاول الاختصار فيه، ويدل على هذا قوله: "ولو عدنا مثل هذا زلة لكان كتابنا الموسوم (بالتجني على ابن جني) مفراطاً في الكبر"^(١).

ولعل الأقرب أن موضوع الكتابين هو الدفاع عن المتنبي، فقلما ذكر فيه نقداً للمتنبي، بينما يوجه سهام نقده إلى العديد ممن تناولوا المتنبي، وعلى رأسهم: الصاحب بن عباد، والقاضي الجرجاني، وأبو علي الحاتمي. وكتاب التجني لم يصل منه إلا ما أورده بعض الشراح من نقول ونصوص كالواحي والعكبري وأبي المرشد المعري وابن معقل المهلب^(٢)، أما كتاب الفتح فقد وصل إلينا كاملاً^(٣).

(١) الفتح على أبي الفتح لابن فورجة- تح: د/ رضا رجب - دار تموز ورنو للطباعة والنشر- دمشق ٢٠١١م- ص: ٣٤.

(٢) وقد قام محسن غياض بجمع تلك النصوص وتحقيقها ونشرها في مجلة المورد، العدد (٦)، بغداد ١٩٧٧م.

(٣) وقد حقق ثلاث مرات، حققه عبد الكريم الدجيلي، وصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد، وحققه الدكتور/ محسن غياض منجماً في مجلة المورد العراقية بداية من سنة ١٩٧٣م، وحققه د/ رضا رجب، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها الدراسة.

المبحث الأول

اختيارات متعلقة بنظم المفردات

مفردات النص الأدبي هي مفتاحه والدليل على ما فيه من خفي المعاني ودقيق الإشارات، ولذا كان من الواجب على مفسر النص التدقيق فيها " وكلما أحسن الدارس هذه الوقفات، واستشف من المفردات كل ما تعطيه، وتلوح به من معنى ووحى ورمز، كان أقدر على الاندماج والمشاركة، وبهذا يصل نفسه بنفس منشئه، ويخلق في آفاقه، ويتابع خطراته، ويملك تجربته كاملة" (١).

وكان لابن فورجة اختيارات تتعلق بهذا الجانب البلاغي، منها ما يتعلق بمادة الكلمة، ومنها ما يتعلق بهيئتها، ومنها ما يتعلق بالتعريف والتنكير، ومنها ما يتعلق بالحذف.

أولاً: اختيارات متعلقة بمادة الكلمة.

وقد دارت حول ما يلي:

أولهما: الرد على استهجان استعمال المتنبي لبعض المفردات.

ثانيهما: اختيار الأصل الاشتقاقي لبعض المفردات.

ثالثهما: التعليل لاختيار المتنبي لبعض المفردات دون بعض.

ومن النوع الأول تعليقه على قول المتنبي:

وَإِسْحَاقُ مَأْمُونٌ عَلَى مَنْ أَهَانَهُ وَلَكِنْ تَسَلَّى بِالْبُكَاءِ قَلِيلًا

فقد ذهب ابن جنى إلى أنه لو قال هاهنا: تجمل بالبكاء لكان أشبه (٢)، ولم يقبل ابن فورجة ما رآه ابن جنى، بل ارتضى صنيع المتنبي، وقد أبان عن مناسبة التسلي للسياق بقوله: " وهذا- أي الشاهد- بعد قوله:

(١) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية- أ. د/ محمد أبو

موسى - دار الفكر العربي بالقاهرة (بدون) ص: ٢١٣.

(٢) الفسر شرح ابن جنى الكبير على ديوان المتنبي- تح: د/ رضا رجب- دار الينابيع

بدمشق- الطبعة الأولى ٢٠٠٤م- ٢١١/٤.

أتاني كلامُ الجاهلِ ابنِ كَيْغَلِغِ يَجُوبُ حُزُونًا بَيْنَنَا وَسَهُولًا

وكان أبلغ عنه أنه ذكره في بلاد الروم بقبح وتهده، فكأنه يقول تسلى بذلك القول، ولم يرد المقابلة لي، ولكن تسلى بما أظهره من الجزع عجزاً عن إيقاع الفعل، فأقام البكاء مقام ذلك، إذ كان صدر عن جزع كما يصدر البكاء عن الجزع".

وينقض ما ذهب إليه ابن جني بقوله عقب ما سبق: "فما يصنع التجميل هاهنا؟! وكيف يتجمل بالبكاء من لم يقدر على مقابلة عدو ومجاراته بصنيعه؟! بل ضد التجميل فعل من بكى جزعاً" (١).

وما ذكره ابن فورجة هو الصحيح، فلا جمال في البكاء، بل هو أمارة الضعف والوهن، وملأذ العجزة عن الانتقام، ووسيلة الاسترحام وطلب العفو والمغفرة؛ ولذا لا يجد النساء ملاذاً لهن عند مصابهن إلا العويل؛ فالبكاء - عندئذ - هو نقيض الجمال كما بين ابن فورجة.

ومنه تعليقه على استهجان "الصاحب بن عباد" لكلمة (مسبطر) في قول أبي الطيب:

رواقُ العزِّ فَوْقَكَ مُسَبِّطٌ وَمُلْكُ عَلِيٍّ ابْنِكَ فِي كَمَالٍ

فقد عابه بهذا البيت، وقال: "ولعل لفظة الإسبطار في مراثي النساء من الخذلان الصفيق الدقيق المغير" (٢).

وقد رد ابن فورجة هذا العيب بقوله: "وليت شعري أي خذلان في أن يكون رواق العز فوقها مسبطراً؟!".

(١) الفتح ص: ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي - تح: محمد حسن آل ياسين - الناشر: مكتبة النهضة ببغداد - الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م - ص: ٤٦.

وقد استند في قبول هذه اللفظة إلى استعمالها عند الشعراء كأمريئ القيس، والنابعة الذبياني، وعمر بن أبي ربيعة، وذو الرمة. ورأى أن الذي دعا صاحب إلى أن يعيب الكلمة هو ورودها في شعر ماجن لأعرابي يهجو أبا الشمقمق^(١).

وواضح أن ابن فورجة يستدل على قبول هذه الكلمة بنماذج من شعر الشعراء المتقدمين على عصر المتنبي، وهو زمان لم يطرأ على استخدامها معنى قبيح كما طرأ في عصر المتنبي، فهي مقبولة عند المتقدمين بخلاف استخدامها في عصر المتنبي، ولذا عاب استخدامها العديد من النقاد والشرح كابن رشيق وحازم القرطاجني، بل ويضيف ابن رشيق فيقول: " إن أشد ما هجن هذه اللفظة، وجعلها مقام قصيدة هجاء أنه قرنها بفوقك، فجاء عملاً تماماً لم يبق فيه إلا الإفضاء"^(٢).

ويدل على أنه قد جانب ابن فورجة الصواب ما نقله الواحدي، يقول: "سمعت أبا الفضل العروضي يقول: سمعت أبا بكر الشعراني خادم المتنبي ورد علينا فقرأنا عليه شعره، فأنكر هذه اللفظة، وقال قرأنا على أبي الطيب: رواق العز فوقك مستنظل، قال العروضي: وإنما غيره عليه صاحب ثم عابه به"^(٣).

(١) الفتح ص: ١٧٥-١٧٨.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني- تح: محمد محيي الدين عبد الحميد- الناشر: دار الجيل- الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - ١٥٥/٢، وينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني- تح: د. محمد الحبيب بن الخوجة- الدار العربية للكتاب تونس- ٢٠٠٨ م- ص: ١٣٣-١٣٤، ونصرة الثائر على المثل السائر لخليل بن أبيك الصفدي- تح: محمد علي سلطاني- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م- ص: ٧٦، ونصرة الأغريض في نصرة القريض للمظفر بن المفضل العلوي- تح: د. نهى عارف الحسن- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ م- ص: ٨٢.

(٣) شرح ديوان المتنبي للواحدي ص: ٣٩٠-٣٩١.

ومن رد ابن فورجة على استهجان استعمال المتنبي لبعض المفردات
تعليقه على قوله مادحاً أبا العشائر الحمداني :

كَأَنَّكَ نَاضِرٌ فِي كُلِّ قَلْبٍ فَمَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَحَلُّ غَاشٍ

فقد اشتد الصاحب بن عباد في ذم المتنبي في هذا الشاهد، إذ يقول: " ومن مخازيه التي خلقها خلقاً متفاوتاً تخفيفه (الغاش)، وهذا ما لا أعلم سامعاً باسم الأدب سوغه وسمح فيه فجوزه... وإن جاز هذا جاز أن يقال: عباس بن عبد المطلب والشماخ بن ضرار، فلا تشدد الباء من عباس ولا الميم من الشماخ، على أن ما أورده أشنع من هذا الذي مثلناه؛ إذ كان لفظ فاعل بنى على لفظ فعل مشدد" (١).

وقد أنكر ابن فورجة ما ذهب إليه الصاحب بن عباد، فذكر أن هذا القول فضح به الصاحب نفسه، وأنه إذا لم يفهم الكلام اعترض عليه بما يفضحه، يقول: " وكأنه قد تصور أنه يريد غاشاً من الغش، ولم يرد أبو الطيب شيئاً من ذلك، وإنما أراد محل من يغشاك من صنوف الناس، يقال: غشيتُه أغشاه إذا قصدته من قوله: غَشِيْتُ دِيَارَ الْحَيِّ بِالْبَكَرَاتِ (٢)، قال الله تعالى: ﴿ومن فوقهم غواش﴾" (٣).

ويستدل ابن فورجة على ما ذهب إليه بمراعاة النظم، فيقول: " ولو أراد الغش لما أتى بالمحل؛ لأن ذا الغش يعرف غشه فقط، ولا حاجة بمعرفة منزلته ومحلته" (٤).

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ص: ٧١-٧٢.

(٢) عجزه: فَعَارِمَةٌ فَبِرْقَةٌ الْعَيْرَاتِ، وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس في ديوانه- تح: محمد

أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف- الطبعة الرابعة-١٩٨٤- ص: ٧٨.

(٣) الفتح ص: ١٣٧-١٣٨، والآية من سورة الأعراف: ٤١.

(٤) الفتح ص: ١٣٨.

ومن جهة أخرى تأويل ابن فورجة أولى بالقبول وأنسب بالمديح؛ لما فيه من الدلالة والمعرفة والخبرة بعامة من يغشاه ويزوره، وليست خبرته مخصوصة بذوي الغش والخداع.

ومن النوع الثاني وهو اختيار الأصل الاشتقاقي لبعض المفردات تعليقه على قول المتنبي :

أَدَمْنَا طَعْنَهُمْ وَأَلْقَتَلْ حَتَّى خَلَطْنَا فِي عِظَامِهِمُ الْكُعُوبَا

يذكر ما أورده ابن جني، إذ يقول : " أدمنا أي خلطنا، وجمعنا... أي جمعنا القتل مقروناً بالطعن، إلى أن جعلنا كعوب القنا في عظامهم "(١).
وأما ابن فورجة فيرى وجهاً آخر، وقد أورد ذلك في تعليقه على ما ذهب إليه ابن جني ، إذ يقول : " وهذا جيد ولا يمنع أن يكون أدمنا من الإدامة، بل الإدامة أحسن؛ إذ كان يعني أنا لم نزل نطعنهم حتى اختلطت العظام بكعوب الرماح، وخلط الطعن بالقتل لا فائدة فيه كبيرة لذكره، فإنهما مختلطان"(٢)، وقد تابعه الواحدي والعكبري (٣).

وهذا الاحتمال الذي أورده ابن فورجة ينبني على ما يحقق الفائدة، فما اختاره يبرز كثرة الطعن، وأما الوجه الآخر فلا فائدة فيه، فهو معلوم بدهاءة. وهذا التأويل يتناسب مع قوله: (حتى خلطنا في عظامهم الكعوبا) ، فهو بمثابة الدليل عليه.

وابن فورجة وإن جعل في أول كلامه ما ذهب إليه ابن جني جيداً، إلا أن آخر كلامه يدل على تراجع عن هذا القول، وهو ما ذهب إليه معاصره

(١) الفسر : ٤٦٣/٢، وينظر الفتح ص : ٢٧.

(٢) الفتح ص : ٢٨.

(٣) شرح الواحدي ص : ٢٩١، شرح ديوان المتنبي للعكبري - تح : مصطفى السقا - دار المعرفة ببيروت - ١٣٨/١.

الزوزني، بل اشتد في إنكاره واصفاً له بالقول الفاسد ، وقد احتج بقوله : " لأن أحداً لا يقول: خلطنا طعنهم والقتل حتى خلطنا في عظامهم الكعوبيا، ثم الخلط الأول لا بد له من أن يكون بشيء أو في شيء كالخلط الثاني، ولو أراده لقال: أدمنا قتلهم بالطعن" (١).

ومنه تعليقه على قوله:

هُونَ عَلَى بَصَرٍ مَا شَقَّ مَنظَرُهُ فَإِنَّمَا يَقَعَاتُ الْعَيْنِ كَالْحَلْمِ

رأي ابن جني أن مادة [شق] تدور حول مفارقة الحياة، يقول: " شق بصر الميت شقوفاً إذا مات" (٢)، ومعنى الشاهد عنده هون على بصرك شقوفاً ومقاساة النزاع والحشجة للموت، فإن الحياة كالحلم تبقى قليلاً وتزول (٣).

وأما ابن فورجة فرأى أن مادة [شق] تدور حول المشقة والصعوبة، يقول: " هو من شق على الشيء أي صعب" ومعنى الشاهد عنده هون على كل عين النظر إلى ما يشق؛ فإن اليقظة كالحلم، إذ كانت أحوال الدنيا إلى الزوال.

ويقول عن هذا الرأي: " فهذا المعنى الذي إن سمعه أبو الفتح لم ينكره، فما الذي يسومه هذا العسف وشق النفس في الغوص إلى ما لا يفيد؟! ".

(١) قشر الفسر للزوزني- تح: د/ عبد العزيز ناصر المانع- الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث

والدراسات الإسلامية بالرياض- الطبعة: الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م- ص: ٥٨.

(٢) الفسر: ٦١٦/٤، هامش رقم (٤).

(٣) الفسر ٦١٧/٤.

ورأى ابن فورجة أن ما ذهب إليه ابن جني لا يتلاقى مع مفاد الصورة التشبيهية التي يشتمل عليها الشاهد، يقول: " وأبو الطيب يقول: يقظتك كحلمك فما يصنع الموت هاهنا والحشرجة؟! "^(١).

وفي تقديري أن ما ذهب إليه ابن جني لا يستقيم، لأن الإنسان إذا بلع شقوق البصر فقد هلك، ولا ينفعه التهوين الذي ينصح به المتنبى ولا غيره، يقول الزوزني: " قيل: شق بصر الميت، ومنع من أن يقال: شق الميت بصره، لأنه يكون ويحل به من غير أثر فيه وقدرة عليه "^(٢).

وكذلك هذا الرأي لا يتوافق مع السياق في البيت الذي يسبق محل الشاهد مباشرة، وهو قوله:

صُنَا قَوَائِمَهَا عَنْهُمْ فَمَا وَقَعَتْ مَوَاقِعَ اللُّؤْمِ فِي الأَيْدِي وَلا الكَزَمِ

ففيه يفخر بأن سيوفهم لم تقع في أيدي أعدائهم، فكيف يستقيم أن يكون المعنى بعده هون على بصرك شقوقه ومقاساة النزاع والحشرجة للموت كما ذهب ابن جني؟!.

ومن النوع الثالث وهو بيانه لسر اختيار مفردة دون أخرى تعليقه على قوله:

ضالاً لَهْذِي الرِّيحَ مَاذَا تُرِيدُهُ وَهَدِيَاً لِهَذَا السَّيْلِ مَاذَا يُؤَمُّهُ

فقد رأى ابن جني أنه قال للمطر: هدياً؛ لأنه شبيهه لسيف الدولة في سحبه، واستدل بمناسبته للسياق اللاحق، وهو قوله مخاطباً سيف الدولة:

تَلَاكَ وَبَعْضُ الغَيْثِ يَتَّبِعُ بَعْضَهُ مِنْ الشَّامِ يَتَلَوُ الحَاذِقُ المَتَعَلِّمُ ^(٣)

(١) الفتح ص: ٣٠٠.

(٢) قشُر الفسر ٢/٣٩٩.

(٣) الفسر ٤/٣٥٩.

أما ابن فورجة فقد رأى أنه قال للمطر: هدياً؛ لأنه يريد أنه يسقي
الديار، وينبت المرعى وينتفع به، واستدل كذلك بمناسبته للسياق بعده، وهو
قوله:

فزارَ التي زارت بك الخيلُ قبرها وجشمةُ الشوقُ الذي تتجشمُ

يعني قبر والدة سيف الدولة، وكان زار قبرها في هذه الغزوة، التي
نظم فيها هذه القصيدة، فهبت عليهم الريح، ثم أمطرت السماء.
وقد ذهب ابن فورجة أنه ليس بممتنع ما رآه ابن جني، ولكن الأولى
هو رأيه؛ لأنه يريد الدعاء على الريح لضرها، والدعاء للمطر لنفعه، فهذه
مطابقة من حيث المعنى^(١).

فابن فورجة يستدل بمراعاة التلاؤم مع المعنى، وبيان ذلك أنه قد
عرفت الريح بالمضرة، والمطر بالنفع.

وإنما ذهب إلى أنه من الممكن الحمل على ما ذهب إليه ابن جني؛ لأنه
في السياق البعدي يستعير للممدوح لفظ الغيث.

وفي تقديري أن ما ذهب إليه ابن فورجة هو الأقرب في التوجيه،
ولكن ما ذهب إليه ابن جني هو الأكثر جمالاً، وبيان ذلك أنه يمهد للثناء
على الممدوح بالدعاء لنظيره ومشابهه.

ثانياً: اختيارات متعلقة بهيئة الكلمة.

وقد تركزت حول اختيار الفعل دون الاسم أو العكس، فمن النوع الأول
تعليقه على ما ذهب إليه ابن جني في قول أبي الطيب:

أما تَرياحَ اللّؤمِ وهي عواصفُ ومَعنى العُلَى يودي ورسمُ الندى يَعْفُو

(١) الفتح ص: ٢٥٩، ٢٦٠.

حيث يقول : " لو أمكنته القافية فقال: ومغنى العلى مود لكان اظهر في المعنى؛ لأنه قصده، ولكنه كان يلزمه إذا قال: [مود] أن يقول: [ورسم الندى عاف] فإن قال : [يعفو] بعد [مود] لم يتناسب وضع الكلام؛ لأن [مود] اسم و [يعفو] فعل، فيختلف الوضع، فعدل عن هذا، فقال: [يودي] و [يعفو] ليتجانس الكلام، وله وجه آخر وهو أن يكون أراد: ومغنى العلى مما أودى ورسم الندى مما يعفو، كما يودي ويعفو غيرهما، فلا تكون الواو في [ومغنى العلى] على هذا واو حال، بل تكون لاستئناف جملة" (١).

ولعل الذي جعل ابن جني يذهب إلى أن صيغة الاسمية أظهر في المعنى أنه فهم أن دلالة الاسمية على ثبوت الهلاك والمحو أدل على شدة رياح اللؤم التي أماتها الممدوح وقضى عليها.

والذي يذهب إليه ابن فورجة أن المناسب هي صيغة الفعل المضارع الدال على الحال؛ فالمعنى أمات رياح اللؤم حال كون رياح اللؤم تهلك مغنى العلى وتمحو الكرم.

وإنما كانت صيغة المضارع الدال على الحال هي المناسبة عند ابن فورجة؛ وذلك مراعاة لجري رياح اللؤم، وأن إيداء مغنى العلى، ومحو رسم الندى أثر لها، يقول : " المعنى الذي قصده أبو الطيب لا يؤديه إلا الفعل، ولو قال: مود وعاف لم يأت بالمعنى، وإنما يؤدي المعنى الذي قصده الفعل المسمى فعل الحال المشترك بينه وبين الاستقبال، والمعنى في البيت للحال، يريد: أمات رياح اللؤم ومغنى العلى في حال إيدائه بتلك الرياح؛ لأن الريح تعفوه وتدرسه، وهذا لطف منه أتى بعد ذكر الريح بالمعنى الذي يؤثر فيه

(١) الفسر: ٤٤٧/٣.

جري الريح، يريد أبو الطيب: فلما أماتها عاد المغنى والرسم عامرين، أو واقعين عن مدى البلى" (١).

وما ذكره ابن فورجة دقيق، وهو يراعي تلاؤم عناصر النظم في تحقيق الغرض المسوق له الكلام.

أما الوجه الآخر الذي اقترحه ابن جني المبني على الاستئناف بالفعل المضارع فلم يلق اهتماماً من ابن فورجة، ولعل السبب في ذلك أنه لا يصور قدرة الممدوح واقتداره كما يصورها الحال، فقد قضى على اللؤم في هذه الحال العظيمة المهولة.

ومنه تعليقه على قوله:

حَيَّيْ مَنْ إِلَهِي أَنْ يَرَانِي وَقَدْ فَارَقْتُ دَارَكَ وَأَصْطَفَاكَ

فقد ذكر ابن فورجة أن ابن جني يزعم أنه قال: واصطفاك، وأراد اصطفاك على أنها مصدر قصر فيه الممدود، وهو يرى أن الرواية الصحيحة هي اصطفاكاً بفتح الطاء على أنها فعل ماض (٢).

وقد استدلل ابن فورجة على صحة ما اختاره بمراعاة التلاؤم مع كون المستحى منه في الشاهد هو الله جل جلاله، يقول: "كيف يجوز أن يقول: اصطفاكاً، ولا معنى لحياء المتنبى من الله سبحانه، إذا فارق دار عضد الدولة واصطفاه، بل يجب أن يتقرب إلى الله عز وجل بتلك المفارقة والزهد في داره" (٣).

ويرى ابن فورجة أن ما أثبتته ابن جني يصح إذا كان المستحى منه هم أقرانه الذين كانوا يعيرونه بالقطيعه بينه وبين الممدوح، يقول عقب ما

(١) الفتح ص: ٥٣.

(٢) الفتح: ١٧٢، وينظر الفسر: ٦٥٥/٣.

(٣) الفتح: ١٧٢.

سبق: " وإنما كان يجب أن يقول: حيي من أصدقائي وأقراني لذلك، إذ كانوا هم الذين يلومونه ويعيرونه بمفارقته وزهده في جنته، ولا جنة أعلى منها، فأما الله - عز وجل - فرضاه في زهده في جنته وتركه إياها إذ كان ملكاً ظالماً".

ويوضح المعنى بناء على ما اختاره فيقول: " أنا حيي من إلهي أن أفارقك، وقد اصطفاك الله تعالى، ووكل إليك الأرزاق والعباد، ألا ترى كيف بين وجه حياته من الله تعالى إذ ذكر اصطفاؤه له ؟" (١).

وبالإضافة إلى ما ذكره ابن فورجة فإن ما اختاره هو الصحيح من جهة أنه هو الأبلغ في الثناء على الممدوح والتشريف له؛ لأنه يبرز أن الله - جل جلاله - هو من اصطفاه، بخلاف ما رواه ابن جني فهو يفيد أن المتنبى فارق الممدوح وفارق اصطفاؤه، وليس في هذا تشريف (٢).

ومن النوع الثاني وهو اختيار الاسم دون الفعل تعليقه على قول المتنبى عن رسول ملك الروم إلى سيف الدولة:

وَأكْبَرِ مِنْهُ هِمَّةٌ بَعَثَتْ بِهِ
إِلَيْكَ العِدَى وَاسْتَنْظَرْتَهُ الجَحَافِلُ

فقد رأى ابن جني أن [أكبر] فعل، يقول: " أي أكبر العدى همته التي بعثت به إليك، أي: استعظموها، وسألته الجحافل أن ينظرها بما يشغل به سيف الدولة عنهم" (٣).

(١) السابق: ١٧٢-١٧٣.

(٢) راجع فحوى ذلك في تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبى لأبي المرشد المعري - تح: د. مجاهد الصواف ود. محسن غياض - الناشر: دار المأمون للتراث -

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ص: ١٦٨.

(٣) الفسر: ٨٣٦/٣.

وقد أضاف ابن فورجة رأياً آخر هو أن [أكبر] اسم تفضيل، يقول: " أكبر هنا من باب أفعل من كذا، وليس بفعل رباعي، والهاء في منه راجعة إلى نفسه ... يريد: ورب رجل أعظم من جسمه همة ".
وقد علق ابن فورجة على الرأيين، بقوله: " ومحمتم التفسيرين محتمل جيد، ولا مزية لأحدهما على الآخر".

وإذا كان التأويل الذي ذكره ابن فورجة في نظره يستوي مع ما ذهب إليه ابن جني، فإنه يذكر تأويلاً آخر في رأيه أرجح منهما، وفي هذا التأويل يرى كذلك [أكبر] اسم تفضيل إلا أن الهاء في [منه] ضمير الرسول، فقد تقدمه :

وَأَنى اهْتَدَى هَذَا الرَّسُولُ بِأَرْضِهِ وَمَا سَكَنْتَ مَذْسَرْتِ فِيهَا الْقَسَاطِلُ

وجاء بعده قوله:

فَأَقْبَلَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُوَ مُرْسَلٌ وَعَادَ إِلَى أَصْحَابِهِ وَهُوَ عَاذِلٌ

وبذلك يكون المعنى عنده: " ورب رسول أجل من هذا الرسول قد جاءك فاستعظم شأنك، فعاد إليهم، وهو يعذلهم في عداوتهم لك، ويجل قدرك في عيونهم أن تعادي".

فهو يرى أن هذا القول يؤدي إلى الاتصال بين أجزاء السياق بخلاف الرأيين السابقين، يقول: " وهذا المعنى أحب إلي من الوجهين المتقدمين؛ لأن المعنى الذي أورده الشيخ أبو الفتح كالمنقطع، ألا تراه قد قال: استعظم العدى همته التي بعثت به؟ فكان يجب أن يتبع هذا الكلام بما يشبهه، فيقول: واستعظمته الجحافل، فلما قال: واستنظرته كان منقطعاً عن أكبر، وكان كلاماً مستأنفاً، ومعنى مبتدأ ".



ويضيف دافعاً اعتراضاً على ما ذهب إليه من الانقطاع الذي يؤدي إليه رأي ابن جني، فيقول: " اللهم إلا أن يقول: هذا متعلق بقوله: بعثت به واستنظرته، فحينئذ يكون مستغنياً عن قوله: [الجحافل] ألا تراه لو سكت عن الجحافل لكفى وأغنى، وأدى المعنى الذي أراد؟ على أنه إن قال: أتى به للقفية سلمنا له، وليس المطرد كالمتمحل"^(١).

وما ذهب إليه ابن فورجة هو الأقوى، فهو يؤدي إلى تلاحم أجزاء النص كما أبان .

وهذا الرأي قد سبق به أبو العلاء المعري^(٢)، وقد أضاف إليه ابن فورجة التعليل الوجيه، ودفع ما يعارضه دفعاً قوياً على نحو ما تبين سابقاً. ثالثاً: اختيارات متعلقة بالتعريف والتنكير.

هما من الخصائص التي تتعلق بالأغراض والغايات التي يقصدها البليغ، ولكل منهما مواضعه التي تقتضيه. ودارت اختياراته المتعلقة بالتعريف حول التعريف بالضمير، والتعريف بـ (أل).

وكانت اختياراته المتعلقة بالتعريف بالضمير تدور حول مرجع الضمير، ومعلوم أنه إذا تقدم أكثر من لفظ يصح أن يعود الضمير عليه، فالسياق والغرض هما اللذان يحددان مرجع الضمير.

وكان لابن فورجة اختيارات في هذا اللون حاول من خلالها البحث عن مرامي النظم عند المتنبي ومقاصده، ومن ذلك تعليقه على ما ذهب إليه الحاتمي في قول أبي الطيب:

(١) الفتح ص: ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) اللامع العززي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري - تح: محمد سعيد المولوي - الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ -

وَأَظْلَمَ أَهْلَ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً مَنْ بَاتَ فِي نَعْمَائِهِ يَتَقَلَّبُ

فقد ذكر أن هذا البيت منقول من قول أرسطو: أقبح الظلم حسدك لعبدك الذي تنعم عليه^(١).

وقد علق عليه ابن فورجة بقوله: " ويجوز أن يكون توهم (الهاء) في نعمائه عائدة إلى (من بات)، وإن كانت عائدة إليها كان المعنى مأخوذاً كما ذكر من قول أرسطو طاليس، فالهاء على هذا القول راجعة للمنعم عليه". أما ابن فورجة فيرى أن "الهاء عائدة إلى الممدوح، ومعنى البيت أن إنعامه فائض على كل أحد، فأظلم الناس من يحسد من نال من خيرهِ، إذ كان خيرهِ مبدولاً لكل واحدٍ، فلم يبق للحسد وجه إذ كان يقدر أن ينال مثله كل أحد"^(٢).

وفي تقديري أن المتنبّي أراد أن يحدث هذا الاختلاف في مرجع الضمير، حتى يكون سبيلاً إلى ما يعرف عند البلاغيين بالتوجيه^(٣). فعلى ما ذهب إليه الحاتمي التعبير هجاء ذم، وعلى ما ذهب إليه ابن فورجة التعبير مديح وثناء، يقول ابن الأثير: " وهذا البيت يستخرج منه معنيان ضدان، أحدهما أن المنعم عليه يحسد المنعم، والآخر أن المنعم يحسد المنعم عليه"^(٤).

(١) ينظر مناظرة بين أبي الطيب المتنبّي والحاتمي - تح: حسن محمد الشماع - مجلة كلية الآداب - جامعة الرياض ١٩٧٥/١٩٧٦م - ص: ٢٨٠.

(٢) الفتح ص: ٣٨.

(٣) التوجيه: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين - عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي - تح: د/ عبد الحميد هنداوي - الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م - ٢/٢٧٤.

(٤) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير - تح: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة - الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة - ١/٦٥.

وقد عرف المتنبي بالمديح الموجه في مدائحه لكافور، وتوقف ابن فورجة في هذا الكتاب على عدة مواضع منه^(١)، ولكنه لم يذهب في هذا الشاهد إلى التوجيه .

ويدل أيضاً على قصد المتنبي التوجيه ما عرف به المتنبي من عبقرية فذة تمنعه من إيراد تعبير يحتمل الذم والهجاء إلا إذا كان قاصداً، لا سيما مع عدم خفاء هذا الاحتمال.

ومن ذلك تعليقه على قول المتنبي في رثاء جدته:

مَنَافِعُهَا مَا ضَرَفِي نَفْعَ غَيْرِهَا تَغْذَى وَتَرَوَى أَنْ تَجُوعَ وَأَنْ تَظْمَأَ

فقد رأى ابن جني أن الضمير في قوله: [منافعها] يعود إلى الأحداث، وتأول المعنى بناء عليه بقوله " أي منافع الأحداث أن تجوع وأن تظمأ، وهذا ضار لغيرها، ومعنى جوعها وظمئها أن يهلك الناس، فتخلو منهم الدنيا، وهذا كقوله: كالموت ليس له ري ولا شبع^(٢).

وقد رأى ابن فورجة أن هذا التأويل يتعارض مع البناء التركيبي ومقصد المتنبي، ويؤدي إلى فساد المعنى يقول: " رحم الله أبا الفتح، قد قال: في نفع غيرها، فأى نفع للناس في أن يهلكوا؟! وأي حجة له في غفلته عن هذا؟! أترى لشيء من سائر خلق الله نفع في أن يهلك فضلاً عن الحيوان؟! ".

وبالإضافة إلى ما ذكره ابن فورجة ليس في السياق إشارة إلى الهلاك وإخلاء الدنيا من الناس.

(١) ينظر على سبيل المثال في الفتح ص: ٣٥-٩٩-١٠٠-٣١٦ .

(٢) الفسر: ٥٤٥/٤ .

ويذهب ابن فورجة إلى أن الهاء راجعة إلى المرثية" يريد أن منافع هذه لصلاحها وإيثارها على نفسها، وكثرة صيامها وعبادتها ما جرت العادة به أن تضر، وذلك أنها تؤثر الجوع والظماً علي الري والشبع، فإذا جاءت وضمنت كانت كأنها تغذت ورويت"^(١).

أما الواحدي فقد رأى أن الأولى ردّ الضمير إلى الأحداث والليالي لا إلى الجدة، وقد تأول المعنى تأويلاً يختلف عن تأويل ابن جني يقول: "منافع الليالي في مضرة غيرها من الناس، ثم ذكر ذلك وفسر، فقال: غذاؤها وريها في أن تجوع أيها المخاطب وتظماً لولوعها بالإساءة بنا، كأن ريها وشبعها في جوعنا وضمننا".

واستدل الواحدي بالروايات الأخرى في (تجوع وتظماً)، يقول: "ويروى نجوع ونظماً بالنون على ما ذكرنا من التفسير، ويجوز أن يكون تجوع وتظماً بالتاء خيراً عن الليالي، والمعنى غذاؤها وريها جوعها وعطشها، أي لا ري لها ولا شبع؛ لأنها لا تروى ولا تشبع من إهلاك الأنفس وإزهاق الأرواح، وتقدير ما ضر في نفع غيرها ما أثر في نفع غيرها بالضرر، كأنه قال: منافعها في ضر غيرها"^(٢).

والأرجح من هذه الآراء ما ذهب إليه الواحدي؛ وذلك لتوافقه مع السياق السابق، والذي يعبر عن الشكوى من أحداث الدهر، وتأمل قوله في البيت السابق على محل الشاهد:

عَرَفْتُ اللَّيَالِي قَبْلَ مَا صَنَعْتُ بِنَا فَلَمَّا دَهَتْنِي لَمْ تَزِدْنِي بِهَا عِلْمًا

(١) الفتح: ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) شرح الواحدي ص: ٢٦١.

أما ما ذهب إليه ابن فورجة فهو ضعيف، إذ المعنى عليه: أنها تجوع وتظماً من أجل غيرها، ولنا أن نتساءل عندئذ كم تسد من حاجات الناس؟! إنها لن تسد إلا اليسير المتناهي في الضآلة، فضلاً عن دلالة هذا المعنى على فقرها وعوزها.

ومن اختياراته المتعلقة بمرجع الضمير تعليقه على قوله :

إِذَا ذُكِرَتْ مَوَاقِفُهُ لِحَافٍ وَشَيْكَ فَمَا يُنَكِّسُ لَانْتِقَاشٍ
تُزِيلُ مَخَافَةَ الْمَصْبُورِ عَنْهُ وَتُلْهِئُ ذَا الْفِيَّاشِ عَنِ الْفِيَّاشِ^(١)

يرى ابن فورجة أن الضمير في قوله: (تزيل) و(تلهي) يعود للممدوح، وبناء عليه فسر الشاهد بأن الممدوح يزيل مخافة ذي الخوف؛ لأنه يستنفذ الأسير، ويلهي صاحب الفخر عن مفاخرته، وهو ما ذهب إليه ابن جني^(٢). وقد ذكر أن عود الضمير إلى الخبر عن موافقه المشار إليها في البيت الذي سبق الشاهد ليس بجيد، بل يؤدي إلى الانغلاق، وذكر سببين ادعى من خلالهما ذلك، أما السبب الأول فهو كما يقول: "المفاخرة ليست مما إذا الهى الخبر عنه-أي عن الممدوح- يدل على كبير سرور بالخبر". أما السبب الثاني عنده فهو أنه "يختل قوله: (تزيل مخافة المصبور) فإن عظم رفعة لا تزيل المخافة، بل الممدوح يزيلها"^(٣).

وأرى أن عود الضمير على الخبر لا يؤدي إلى الانغلاق، بل هو الظاهر كما يدل السياق السابق، كما أنه هو الأجود؛ لأنه من قبيل إسناد الفعل إلى سببه للدلالة على عظم مواقف بطولاته، حتى إنها تبث الطمأنينة في قلب المصبور، وتشغل المفاخر عن تفاخره.

(١) المصبور : المحبوس ليقتل، الفيّاش : المفاخرة.

(٢) الفتح ص : ١٤١، وينظر الفسر ٣/٣٠٦.

(٣) الفتح ص : ١٤٢.

وعلى ذلك فلا يخلت قوله : (تزيل مخافة المصبور)، لأنه مبني على التجوز في الإسناد لا على الحقيقة، وذلك للمبالغة في قوة السبب. وكذلك قد تناول ابن فورجة التعريف بـ [أل] وتحديد نوع التعريف بها في تعليقه على نقد صاحب بن عباد للمتنبى في قوله:

لَوِ اسْتَطَعْتُ رَكِبْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ إِلَى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بُعْرَانَا

فقد قال صاحب عن هذا البيت: "أراد أن يزيد على الشعراء في وصف المطايا، فأتى بأخزي الخزايا، فقال: لو استطعت البيت ... ومن الناس أمه فهل ينشط لركوبها؟ والممدوح أيضاً لعل له عصبه لا يحب أن يركبوا إليه، فهل في الأرض أسقط من هذا التسحب ولا أوضح من هذا التبسط؟"^(١)

وواضح أن مبني نقد صاحب لهذا الشاهد هو حمله التعريف في كلمة [الناس] على الاستغراق الحقيقي^(٢)، أي كل أفراد الناس وكل من يتأتى معه الركوب، وهذا جعله يذهب إلى أن هذا المعنى لا يصح؛ لأن من الناس أم الشاعر، ومن عصبه الممدوح من لا يحب أن يركبوا إليه. وقد تابع صاحب في هذا الرأي ابن سنان الخفاجي والثعالبي وابن معصوم المدني^(٣).

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبى ص: ٧٤.

(٢) الاستغراق الحقيقي بـ (أل) هو ما "أشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد، التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة" حاشية الدسوقي على مختصر المعاني سعد الدين النفثازاني- تح: عبد الحميد هنداوي- الناشر: المكتبة العصرية ببيروت - ١/٣/٥٤٣.

(٣) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي - الناشر دار الكتب العلمية-بيروت- ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - ص ٢٦٢ -

- أبو الطيب المتنبى وما له وما عليه للثعالبي- تح: محمد محيي الدين عبد الحميد- الناشر مكتبة الحسين التجارية بالقاهرة- ص: ٧٢، أنوار الربيع في أنواع البديع- لابن معصوم المدني- تح: شاكر هادي شكر- مطبعة النعمان بالعراق- الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩- ١/٢٤٧.

وقد رفض ابن فورجة حمل هذا التعريف على الاستغراق الحقيقي، حتى مع مراعاة تأكيده بلفظ [كل]، يقول: " ليس كل من ذكر الناس بسوء أو بغير سوء فقد عنى جميعهم، حتى لا يشذ واحد، ولو أكد كل تأكيد".

ويستدل على سقوط هذا القول بالمتعارف من استعمالات الناس واستعمالات النظم الحكيم، يقول: " ولو توقي الشعراء هذا الباب لكانوا في حرج من جميع ما ينطقون به، ألا تراه قد قال في مرثية فاتك؟

وَالنَّاسُ أَوْضَعُ فِي زَمَانِكَ مَنْزِلًا
مِنْ أَنْ تُعَاشِرَهُمْ وَقَدْرُكَ أَرْفَعُ

وهو أيضاً من الناس، أفتراه أيضاً جعل نفسه وضيعاً؟ وللشعراء قبله ما لا يحصى كثرة، أفعليه وحده يحرم هذا المجاز، والتأويل؟ وقد قال الله تعالى يخاطب مريم^(١): ((يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّٰهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ)) أفتراه اصطفاها على حواء وهي قبلها؟ واصطفاها على فاطمة - صلوات الله عليها - وهي بعدها؟ وهما من العالمين".

وكذلك يدفع ابن فورجة ما يتوهم من أن [كل] ترجح إرادة الاستغراق، فيقول: " هذا وقد قيل في (كل): إنها تكون بمعنى الجمع تارة، وبمعنى البعض، وفسروا قوله تعالى^(٢): ((تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا)) أنها بمعنى البعض"^(٣).

وكذلك السياق يدفع إرادة الاستغراق الحقيقي، فبعد الشاهد قوله:

فَالعِيسُ أَعْقَلُ مِنْ قَوْمٍ رَأَيْتَهُمْ
عَمَّا يَرَاهُ مِنَ الْإِحْسَانِ عُمِيَانَا

فقوله: (من قوم رأيتهم) دليل على أنه يقصد قوماً مخصوصين، يرى العيس أهدى منهم، ومن ثم فهم جديرون بأن يركبوا إلى الممدوح، ولذا

(١) آل عمران: ٤٢.

(٢) الأحقاف: ٢٥.

(٣) الفتح ص: ٣١١-٣١٢.

يذهب الأستاذ الدكتور/ علي عيسى إلى أن [أل] للعهد بدلالة سياق البيت، فهو في حكاية ما يلقاه من حسد وبغض قوم، كما يدل قول المتنبي قبل موضع الشاهد:

مُحَسِّدُ الْفَضْلِ مَكْذُوبٌ عَلَى أَثْرِي أَلْقَى الْكَمِيَّ وَيَلْقَانِي إِذَا حَانَ

فظهر من هذا كما ذكر الأستاذ الدكتور/ علي عيسى أنه يريد ركوب الناس الذين حسدوه وكادوا له^(١).

وكان لابن فورجة- أيضاً- اختيارات متعلقة بالتنكير كتعليقه على قول أبي الطيب:

وَمَنْ سَرَّ أَهْلَ الْأَرْضِ ثُمَّ بَكَى أَسَى بَكَى بَعِيُونَ سَرَّهَا وَقُلُوبِ

فقد ذكر ابن فورجة أنه "قد قصر أبو الطيب في صنعه هذا البيت؛ وذلك أنه قال: (أهل الأرض) فعم بهذا القول، ثم قال: بكى بعيون، فنكر وخص، ولو قال: بكى بالعيون التي سرها والقلوب لكان أجود؛ لتكون عيون أهل الأرض كلها وقلوبهم مساعدة له على البكاء، وكان أظهر للمعنى، إلا أن الوزن لم يساعد، ولو قال: من سر قوماً لكان قد استوفى المعنى، ولم يختل اللفظ"^(٢).

وما ذكره ابن فورجة دقيق، وهو يراعي فيه الأدل على الغرض والفائدة، فكان اقتراحه الأول (بكى بالعيون...) أجود؛ لأن فيه بيان وفاء عموم أهل الأرض لما قدم لهم الممدوح من خير ومساعدة، وهذا أكثر مديحاً.

(١) مناقدة ابن سنان الخفاجي للمتنبي بين التحليل البياني والعمود الشعري- أ. د/ علي عبد الحميد عيسى- مطبعة العدوي- الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م- ص: ١٨٤.

(٢) الفتح ص: ٤٢.

والاقتراح الآخر(من سر قوماً) فيه استيفاء للفائدة فحسب، دون خلل في الوزن، ولكنه أقل جودة، لأنه أقل مديحاً، فمن أسدى لهم الخير وحننوا لحزنه قوم مخصوصون.

رابعاً: اختيار يتعلق بالحذف.

وذلك في تعليقه على تفسير ابن جني لقول المتنبي :

وَأَكْثَرُ مَا تَلَقَى أَبَا الْمَسْكِ بِذَلَّةٍ إِذَا لَمْ يَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابُ

إذ يقول : " وقد سها الشيخ أبو الفتح فيه سهواً بيناً، قال في تفسيره: إذا تكفرت الأبطال فلبست الثياب فوق الحديد خشية واستظهاراً، فذلك الوقت أشد ما يكون تبذلاً للضرب والطعن".

وهو يستند في رد هذا التفسير على مراعاة المنطق والعقل، يقول : " ما الحاجة بالأبطال إلى أن تلبس الثياب فوق دروعها؟ وإنما يفعل ذلك من يحتال بحرب من يخشى حربه، إذ كان يكاتمه، أو يهيم بغيلة، فهو يخشى ظهور أمرها، فيستظهر لحرب من يدفع إذا دوفع".

وهو يرى أن التركيب مبنى على حذف المفعول للعلم به، يقول : " يريد إذا لم يصن البدن إلا الحديد ثياب، فحذف البدن لعلم المخاطب به، يعني في الحال التي لا تصون الإنسان ثيابه من وخز الرماح وضرب السيوف، بل يحتاج إلى الحديد، فالحديد على هذا نصب؛ لأنه استثناء مقدم على الفاعل، فظن أبو الفتح أنه يقول: إذا لم تصن الثياب إلا الحديد" (١).

وقد نقل رأي ابن فورجة الواحدي بمفهومه وأبو المرشد المعري بنصه، ولم يخرج معاصره الزوزني عما ذهب إليه (٢).

(١) الفتح ص: ٥٤- ٥٥، وينظر الفسر: ٦٠٣/٢ .

(٢) شرح الواحدي ص: ٦٨٤، تفسير أبيات المعاني ص: ٥٩، قشر الفسر ١/ ٨٤.

والناظر في بقية كلام ابن جني الذي أورد صدره ابن فورجة يجد أنه يشعر أن المتنبي يقصد من التركيب ما يعرف عند البلاغيين بالتوجيه، يقول : وحكي عن عبد الملك بن مروان أنه قال لكثير لما قال فيه :

على ابن أبي العاصي دِلاصٌ حَصِينَةٌ أجاد المُسدِّي سردها وأذالها
وصفنتني بالجبن ، ألا قلت كما قال الأعشى؟ :

وَإِذَا تَجِيءُ كَتِيبَةٌ مَلْمُومَةٌ خَرَسَاءُ يَخْشَى الذَائِدُونَ نَهَائَهَا
كُنْتُ الْمُقَدَّمُ غَيْرَ لَابِسِ جُنَّةٍ بِالسَّيْفِ تَضْرِبُ مُعَلِّمًا أَبْطَالَهَا

فقال كثير إني وصفتك بالحزامة ، ووصف صاحبه بالخرق ^(١).

وعلى ذلك يكون المتنبي يقصد من تركيبه عند ابن جني أن يكون محتملاً للذم والمدح، أي احتمال وصفه بالخرق والشجاعة، وهذا القول يذهب إليه كذلك ابن معقل الملهبي ^(٢)، ويقويه أنه عادة للمتنبي في كافورياته أن يضمن مديحه شيء من الذم والاستهزاء .

(١) الفسر : ٦٠٣/٢ .

(٢) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لأحمد بن علي بن معقل الملهبي - تح: د/ عبد العزيز بن ناصر المانع - الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض - الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م - ٢٣ / ٣ .

المبحث الثاني

اختيارات متعلقة بنظم الجملة

يهدف هذا المبحث إلى دراسة اختيارات ابن فورجة في نظم الجملة وما يتصل ببلاغتها وحسنها، والتعرف على مدى توفيقه. وقد دارت اختياراته المتعلقة بنظم الجملة حول الخبر والإنشاء، والقلب، والتعقيد اللفظي.

أولاً: اختياراته المتعلقة بالخبر والإنشاء، وهي كالتالي:

- اختياره الدعاء دون الخبر.

وذلك عندما أوضح ما وقع فيه الصاحب بن عباد في قول المتنبي :

لَا يَحْزَنُ اللَّهُ الْأَمِيرَ فَإِنِّي لَأَخْذُ مِنْ حَالَتِهِ بِنَصِيبٍ

إذ يقول الصاحب (١) : " ولا أدري لم لا يحزن الله الأمير إذا أخذ أبو الطيب بنصيب من القلق؟ أترى هذه التسلية عند أمته أحسن من قول أوس:

أَيَّتْهَا النَّفْسُ أَجْمَلِي جَزَعًا إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

فقد اعتقد الصاحب أن الأسلوب خبري لإفادة التسلية لا إنشائي للدعاء، يقول ابن فورجة موضحاً الصواب : " فقد أخطأ في موضعين : أحدهما أنه ظن أنه يقول : كلما حزن الأمير حزنت فقط، فظن أن (يحزن) رفع لأنه إخبار، ولولا ظنه ذلك لما استفهم فقال : لم لا يحزن الله الأمير إذا أخذ أبو الطيب بنصيب من القلق؟... والغلط الثاني أنه قال : أترى هذه التسلية أحسن أم قول أوس؟ وهذا البيت ليس بتسلية، وإنما هو دعاء للممدوح "

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ص : ٥١.

وقد اعتمد ابن فورجة في رد ما ذهب إليه صاحب على طرائق الناس في التعبير ونهجها في النظم، يقول : " ولو كان كما ظنه لم يكن من كلام العقلاء أن يقال : لا يحزن الله زيدا فإنني مشاركته، لأن كونه مشاركا لزيد لا يكون سببا لأن يصرف الله الحزن عن زيد؛ لأنه كلام محال " (١).

وقد تابعه وأيده في رده الواحدي وأبي المرشد المعري وابن المستوفى والعكبري (٢).

وخطأ صاحب بن عباد واضح وظاهر، ولذلك يذهب البديعي إلى أنه بلغ بغض صاحب إلى أنه حرف بيته واعترض، وإلا فالصاحب أجل من أن يشتبه عليه مثل هذا المعنى (٣).

وعلى الرغم من وضوح هذا الخطأ فقد جراه فيه الثعالبي وابن معصوم (٤).

- اختياره الأمر دون الخبر.

وذلك في تعليقه على قول المتنبي :

أَتَى خَبْرَ الْأَمِيرِ فَقِيلَ كُرُوا
فَقُلْتُ نَعَمْ وَلَوْ لَحِقُوا بِشَاشٍ (٥)

(١) الفتح ص : ٤١ .

(٢) شرح الواحدي ص: ١٠٧، تفسير أبيات المعاني ص : ٥٢، والنظام في شعر المتنبي وأبي تمام لابن المستوفى- تح: خلف رشيد نعمان- دار الشؤون الثقافية ببغداد- الطبعة الأولى ١٩٨٩- ٢٥٥/٣، شرح العكبري ٤٩/١ .

(٣) الصبح المنبي عن حيثية المتنبي ليوسف البديعي الدمشقي (مطبوع بهامش شرح العكبري)- الناشر: المطبعة العامرة الشرفية- الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ- ٤٠/٢ .

(٤) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ١/١٨٤، أنوار الربيع في أنواع البديع ١/١٠١ .

(٥) شاش : بلدة ببلاد الترك.

فقد روى ابن جنى (كروا) بفتح الكاف أي على صيغة الماضي (الخبر) ، وفسره بأنه كان أبو العشائر استنرد للخيل، وولى بين أيديها ثم جاء خبره أنه كرّ عليهم راجعاً، أي فلو لحقوا بشاش لوثقت بعودته^(١).

وقد علق ابن فورجة على ما ذكره ابن جنى بأن تفسيره يصح إن كانت الرواية بفتح الكاف ، ولكن لم يرو بالفتح إلا هو وحده، ولذا فالرواية عند ابن فورجة بضم الكاف، أي على صيغة الأمر، ويقول في تفسيرها : " أتى خبر الأمير بظفره بالعدو فقبل لنا معشر المستمحين واللائذين به: كروا، فقلت: نعم ولو كان بشاش"^(٢).

وقد استدل على توجيه رواية الأمر بتناسبها مع السياق اللاحق، فالأمر يناسبه أن يأتي بعده ما يدل على الاستجابة والامتثال لمفاد الأمر، وهو ما أتى بعده من إخبار عن إسراجه الخيل، وبيان السرعة في الرحلة وما تحمله فيها مشاق، يقول ابن فورجة : " الدليل على ذلك- أي على رواية الأمر- قوله فيما يليه :

على إعقاقها وعلى غشاشي

وأسرجت الكميت فناقت بي

وأيضاً قوله فيما بعد :

وشيك فَمَا يُنكسُ لانتقاش^(٣)

إذا ذكرت موافقه لحاف

وكذلك استند في عدم تناسب رواية الخبر التي ذهب إليها ابن جنى على دفع اللبس، يقول : " مما يفسد المعنى الذي ذكره أن قوله فقيل: كروا يكون ضميره أصحاب الممدوح، ولحقوا ضميره لأصحاب العدو، فكيف يفرق

(١) الفسر: ٣٠٠/٢.

(٢) الفتح ص: ١٤٠-١٤١.

(٣) الفتح ص: ١٤١.

السامع بين الضميرين؟ وهل يرضى مثل أبي الطيب لشعره بهذا المجاز من كون ضميرين في بيت واحد لمختلفين لفظهما متفق؟^(١)

وعلى هذا فما اختاره ابن فورجة هو الأقوى والأرجح .

- اختياره القسم دون النفي أو الدعاء .

وذلك في تعليقه على قوله:

لَا أَقْمَنَا عَلَى مَكَانٍ وَإِنْ طَا بَ وَلَا يُمَكِّنُ الْمَكَانَ الرَّحِيلُ

ذهب ابن جني إلى أن [لا] للنفي، ومعناه لم نقم، كقوله تعالى: (فلا صدّق ولا صلى)^(٢) يريد لم يصدق ولم يصل^(٣)، ولم يرتض ابن فورجة هذا القول، ورأى في [لا] قولين:

أولهما: أنها هي التي تكون جواب القسم، كقوله: والله لا أقمت.

وثانيهما: وهو أن تكون (لا) التي تكون في الدعاء المنفي كقولك: لا يفضض الله فاك^(٤).

وحمل الأسلوب على القسم هو الأدل على حبه ديار الممدوح وعظيم اشتياقه لها، ويعكس القسم الإحساس القوي بالمعنى والانفعال به، والدعاء وإن كان يفيد هذه الدلالات، إلا أنها في القسم أقوى وأشد؛ ولذلك جعل ابن فورجة القسم هو الاختيار الأول.

- اختياره الاستفهام الحقيقي دون الاستفهام التقريري.

وذلك في تعليقه على قول المتنبي:

قَالُوا أَلَمْ تَكُنْهُ فَقُلْتُ لَهُمْ: ذَلِكَ عِيٌّ إِذَا وَصَفْنَاهُ

(١) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٢) القيامة: الآية: ٣١.

(٣) الفسر ٤/٤٧.

(٤) الفتح ص: ٢٢٠-٢٢١.

فقد رأى ابن جني أن في الشاهد اختلافاً في صناعة الإعراب، ووضعاً للكلام في غير موضعه، ومجيباً به على غير وجهه.

يقول: "وذلك أنهم قد عرفوا أنه لم يكنه فحكايته عنهم قالوا: ألم تكنه؟ إنما هو على مذهب التقرير؛ لأنهم لم يشكوا أنه لم يكنه، فيستفهموه، فصار كما تقول: ألم تأت فأعطيك؟ لا تريد استفهامه، وإنما تريد أنه قد أتاك فأعطيته، فإذا كان تقريراً ففيه نقص واختلال؛ وذلك أن التقرير إذا دخل على لفظ النفي رده إلى الإيجاب في المعنى، وإذا دخل على لفظ الإيجاب رده إلى النفي في المعنى، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ((أنت قلت للناس))^(١) وهو تبارك اسمه لا يشك، وإنما هو تقرير، ومعناه: إنك لم تقل، فهذا لفظ الإيجاب الذي عاد إلى النفي، وأما لفظ النفي الذي أعاده التقرير إلى الإيجاب فنحو قوله: ((أليس في جهنم مثوى للمتكبرين))^(٢). أي: إن فيها مثوى لهم، فقوله: ألم تكنه ينبغي أن يعود في المعنى إلى أنهم قد قالوا: كنيته، لو كان عندهم ممن كناه، وهذا محال؛ لأنهم قد أنكروا عليه ترك كنيته^(٣).

ورأى ابن فورجة أنه لا عيب يلحق المتنبي من هذا الاستفهام، إذ هو ليس للتقرير، بل هو باق على حقيقته، يقول: "وما الذي يحوجنا إلى أن نجعله تقريراً ثم نخطئه؟ وما يضر من أن يكون استفهاماً صريحاً؟ كأنهم سألوه: هل كناه؟ فقال لهم: لم أكنه؛ لأنه عي إذا وصفناه"^(٤).

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) الزمر: ٦٠.

(٣) الفسر: ٧٤٩/٤ وما بعدها.

(٤) الفتح ص: ٣٢١-٣٢٢.

ورد الواحدي ما ذهب إليه ابن فورجة بأن الاستفهام الصريح لا يكون بالنفي؛ لأنك إذا استفهمت أحداً هل فعل شيئاً؟ قلت: هل فعلت كذا؟ ولم تقل: ألم تفعله؟ (١).

ورأى ابن معقل أن المتنبي لم يرد بقوله: (ألم تكنه) أبا العشائر - كما ذهب ابن جني وابن فورجة - وإنما أراد الكناية التي هي الإضمار، أي: لم تذكر اسمه، فيكون معنى قوله:

قالوا: ألم تكنه

التقرير، أي: قد كنيته، أي: أضمرته، ولم تبين اسمه الذي هو أبو العشائر، وذلك إنكار عليه، فقال في جواب قولهم:

ذلك عي إذا وصفناه

أي: إذا وصفناه وأظهرناه وسميناه، كانت هذه بلاغة، وهي عي على الحقيقة؛ لأن الوصف والإظهار والتبيين إنما يكون عند إلباس غيره به، وهو كما قال في البيت الذي يليه:

لا يتوفى أبو العشائر من لبس معاني الوري بمعناه

فهذا الذي أراده أبو الطيب، وهو استفهام بمعنى التقرير والإيجاب كما ذكر ابن جني، إلا أنه لغير ما قصده، وألزمه عليه ما ألزمه (٢).

وما ذكره ابن معقل يرتكز على تأويل لفظ [تكنه]، فهو عنده بمعنى إضمار الاسم وعدم ذكره، وهذا التأويل فصلاً عن أنه يستقيم به الاستفهام على معنى التقرير، فإنه يدل على شهرة الممدوح ورفعة شأنه وتميزه عن غيره، فمجرد ذكر فصله دال عليه بدون التصريح باسمه.

(١) شرح الواحدي ص: ٣٦٩.

(٢) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي: ١ / ٢٩٩، وما بعدها.

ولذا كان ما ذهب إليه ابن معقل هو المناسب لمراد المتنبي ومبتغاه
دون ما ذهب إليه ابن جني وابن فورجة.
- اختياره إفادة (لو) التمني دون الشرط.
وذلك في تعليقه على قوله :

تَعَسَ الْمَهَارِي غَيْرَ مَهْرِيٍّ غَدَاً بِمُصَوَّرٍ لَبَسَ الْحَرِيرَ مُصَوَّرًا
نَافَسَتْ فِيهِ صُورَةٌ فِي سِتْرِهِ لَوْ كُنْتَهَا لَخَفَيْتُ حَتَّى يَظْهَرَ

إذ يورد معنى البيت الثاني، فيقول: " كأنه دون هذا المحبوب ستر عليه
صورة، فهو ينافسها- أي يحسدها- على قربها منه، ثم قال: لو كنت هذه
الصورة لخفيت حتى يظهر للرائين، لكن هذا الستر ليس بخفي".

ويورد مأخذاً في قول المتنبي: (لو كنتها لخفيت) عند من يذهب
إلى أن (لو) للتمني، ويتمثل في أن " حقيقة هذا المعنى غير متصورة، إذ
لو كان المتنبي تلك الصورة فخفي ليظهر، لكان ظهوره للناس مما لا يفيد
أبا الطيب، وإنما ظهوره للناس مفيد، وهو فيهم ليراه".

ويدفع هذا المأخذ فيقول: " وقائل هذا لا معرفة له بطرق المعاني، إذ
كان للشاعر أن يتمنى المحالات، على أن أبا الطيب لا يتمنى محالاً، وإنما
رأى سترأ يحول بينه وبين حبيبته، فقال: لو كنت مكان ذلك الستر لخفيت،
حتى يظهر ذلك المحبوب، ولم يتمن أن يظهر له أو لغيره، بل يتمنى ظهوره
فقط، والفائدة نزهة الأبصار في رؤيته ^(١) .

وأرى أن هذا الاعتراض في محله؛ لأنه إن كان هذا التعبير تمنياً
لظهور المحبوب، فالأولى أن يكون ظهوراً يراه فيه المحب، حتى تكون الذة
أحلى وأمتع، وحتى تتحقق نزهة بصره في رؤية المحبوب، الذي هو
الغرض من التعبير كما يدل كلامه.

(١) الفتح ص : ١٣٠ .

وهذا المأخذ والرد عليه هو على افتراض أن (لو) للتمني، وفي رأيي أنها لمحض الشرط، وأن الغرض من البيت الدلالة على شدة نحوله من أثر الهوى والعشق، يقول أبو العلاء المعري: " وهذا البيت فيه مبالغة عظيمة يراد بها شدة النحول، والمعنى أنني نفسي على هذه الصورة بأن تقرب من ذلك المصور، ولو كنت تلك الصورة لخفيت من نحولي، حتى يظهر من قدر وارتته، ويحتمل أن يكون المراد مقصوراً على صفة نفسه بالنحول"^(١)
ثانياً: اختيارات ابن فورجة المتعلقة بالقلب^(٢)،

وقد وردت في موضعين، وقد استبعد فيهما القلب، وهذا لا يفهم منه أنه يرى أنه يرد القلب على وجه الإطلاق، ويرى أنه يفسد المعنى ويقبله عن وجهه، كما ذهب إلى ذلك قدامة بن جعفر وابن سنان الخفاجي^(٣)، ولكنه يقبله إن تضمن اعتباراً مناسباً، كما سيتضح مما سيأتي.

أما الموضوع الأول لاستبعاده القلب ففي تعليقه على قول المتنبي :

تَنَنَّى عَلَى قَدْرِ الطَّعَانِ كَأَنَّمَا مَفَاصِلُهَا تَحْتَ الرِّمَاحِ مَرَاوِدُ

فقد ذكر أن القاضي الجرجاني زعم أنه من الشعر الذي عيب به، وزعم أنه مقلوب، وإنما يصح لو قال: كأنما الرماح تحت مفاصلها مرآود، وشبه هذا بقولهم: طلع الجوزاء، وانتصب على العود الحرباء^(٤).

(١) اللامع العريزي ص: ٥٦٢.

(٢) القلب: وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكان ذلك الأحد على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر - مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي " ضمن مجموعة الشروح" - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر - ١/٤٨٦-٤٨٧.

(٣) ينظر نقد الشعر لقدامة بن جعفر - تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - ص: ٢٠٩، وسر الفصاحة ص: ١١٤.

(٤) الفتح ص: ٦٨.

وهذا الرأي الذي نسبه للقاضي لم أجده في كتابه الوساطة، وكذلك نبه د/ رضا رجب محقق الكتاب ، وعلى الرغم من ذلك تجد العديد من شروح المتنبي تنسب إلى القاضي هذا القول كالواحي والعكبري وأبي المرشد المعري^(١).

وقد اجتهد ابن فورجة في استبعاد القلب فيه، فأثبت في البدء الأساس الذي بنى عليه القاضي ما نسبه إليه، وهو أن المراد جمع مرود وهي ميل المكحلة، وبذلك يريد أن يقول : كأن الرماح في مفاصله أميال الكحل ينغل فيها - أي يدخل فيها- كما ينغل الميل في العين.

ويرى ابن فورجة أن المرود في البيت هو المسمار الذي فيه حلقة تدور، وبناء عليه فهو يخالف ما نسبه للقاضي لعدة أمور، هي :

- تأويل التشبيه على ما ذهب إليه هو الذي يحقق الغرض المقصود ويبرز الحسن، يقول : " ومعنى بيت المتنبي حسن جداً على هذا التأويل، يشبه مفاصله لسرعة استدارته إذا ثنى عنانه عند الطعان بمسمار المرود، تدور حلقتة كيفما أديرته، يريد لئلا أعطافه في الميدان وعند الطراد، وليس يريد كون الرمح في مفاصله إذا طعنت "

- عدم تلاؤم ما نسب للقاضي مع عناصر البناء التركيبي، وذلك من الجهات التالية :

- لو كان المشبه هو الرماح في مفاصل الخيل إذا طعن لما قال: تحت الرماح؛ لأن المفاصل إذا طعنت حصل الرمح فيها، وحصل بعض المفاصل فوقه ، وبعضها تحته.

(١) شرح الواحي ص:٤٦٠، وشرح العكبري ١/٢٧٠، وتفسير أبيات المعاني ص: ٧٤.

- تخصيص المفاصل بالطعن مع أنه ليس كل الطعن في المفاصل،
وليست هي أيضاً بمقاتل.

- يمتنع ما نسب إلى القاضي لقوله: "تثنى على قدر الطعان"، فإذا
كانت الرماح في مفاصلها كالأميال في الجفون فما حاجته إلى تثنيتها، وما
الحاجة إلى قوله: "على قدر الطعان"؟^(١)

وهكذا استطاع ابن فورجة أن يؤيد ما ذهب إليه سواء من ناحية تأويل
التشبيه، أو من ناحية رد القول بالقلب، وذلك بالاعتماد على الغرض
والفائدة من التشبيه، وبالاعتماد على عناصر النظم.

وملاحظ أن تأويل التشبيه المنسوب للقاضي فيه إبراز لضعف الخيل
وانكسار لها، وهذا لا يتلاقى مع البيت السابق الذي فيه ثناء على الخيل،
وإبراز لمظاهر القوة البادية عليها، وهو قوله:

وتسعدني في غمرة بعد غمرة سُبُوحٌ لها منها عليها شَواهدُ^(٢).

وبذلك يمتنع السياق أيضاً القول المنسوب إلى القاضي رحمه الله تعالى.
وأما الموضع الآخر لاستبعاده القلب ففي تعليقه على قول المتنبي:

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دُفَّتْهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ؟

فقد أورد رأياً حول قول المتنبي: (كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ)، إذ
يقول: "كثر كلام الناس في هذا البيت، وادعى عليه قلب الكلام، واحتجوا
باحتجاجات، وزعموا أنه أراد أن يقول: كيف لا يموت من لا يعشوق؟"^(٣).

(١) الفتح ص: ٦٨-٦٩

(٢) الفسر ١/٧٩٥.

(٣) الفتح ص: ١٦٢.

فالمعنى على القلب أن العشق يوجب الموت لشدته، فهو يتعجب ممن يعشق، ثم لا يموت، وهذا القول أحد احتمالين أوردهما القاضي الجرجاني في تفسير هذا التعبير^(١).

ورأى ابن فورجة أن الكلام يجري على طريقته بلا قلب، وهو الاحتمال الآخر عند القاضي الجرجاني، يقول ابن فورجة: " وليس الأمر عندي على ما زعموا، ولو أراد ذلك أو قاله لكان معنى رذلاً متداولاً خلقاً، والذي أراده أبو الطيب معنى حسن صحيح اللفظ والمغزى أحسن كثيراً مما ذهبوا إليه، يقول: عجت كيف يكون الموت من غير داء العشق، الذي هو أعظم الأدواء والخطب الذي هو أشد الخطوب، كأنه لاستعظامه العشق يتعجب كيف يكون موت من غيره، ولا حاجة إلى عذر أو تمحل"^(٢).

فهو يستدل على ما ذهب إليه بأن المعنى مع القلب معنى متداول شائع بين الناس يزري بشاعرية المتنبى، أما الحمل على ظاهر التركيب فهو أحسن من القلب.

ولعل قوله في الاستدلال على صحة ما ذهب إليه: (ولا حاجة إلى عذر أو تمحل) يدل على أن القلب لابد له من داع يستدعيه، وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه البلاغيون من أن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال^(٣)، وخصوصاً: ما يتضمن من الكلام ما يوهم عكس المقصود 'فيكون أدخل في الرد'^(٤)، كما في قول المتنبى، فلا فائدة معتبرة تدعو إلى القول بالقلب.

(١) الوساطة للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي

محمد البجاوي - الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - ص: ٤٩٦.

(٢) الفتح ص: ١٦٢، وينظر الوساطة ص: ٤٩٦-٤٩٧.

(٣) المطول على التلخيص لسعد الدين التفتازاني - مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ - ص: ١٣٨.

(٤) نفس المرجع السابق والصفحة.

ثالثاً: التعقيد اللفظي^(١)

التعقيد اللفظي من صور النظم المستهجنة عند البلاغيين والنقاد، فهو يترتب عليه خفاء المقصود من النظم، فلا يوقف عليه إلا بعد كد الذهن، وإعنات الفكر، وإطالة النظر.

واختيارات ابن فورجة المتعلقة بالتعقيد كان يحاول أن يجد من خلالها مخرجاً يبعدها عن هذا العيب، وقد وردت في موضعين، أما الموضع الأول ففيما ذكره من استهزاء "الصاحب بن عباد" من المتنبي فيما زعم من تعقيد في قوله :

وَلَتَتَرَكُ لِلإِحْسَانِ خَيْرٌ لِحَسَنِ إِذَا جَعَلَ الإِحْسَانَ غَيْرَ رِيبِ

إذ يقول عنه : " من تعقيده الذي لا يشق غباره، ولا تدرك آثاره " (٢).

وهذا القول يدل على الانغلاق الكامل والاستبهام المطبق لقول المتنبي السابق عند الصاحب، وفي حقيقة الأمر أن المتنبي وإن عرف بالتعقيد والإغراب في مواضع عديدة من شعره، فهو في هذا الشاهد بعيد عن ذلك ؛ ولذلك كان ما يدعو إلى السخرية هو ما رمى به الصاحب المتنبي؛ ولذلك وصف ابن فورجة هذا الادعاء بأنه عجيب، يقول في دحض هذا الادعاء : " لم يقدم لفظه، ولا آخر أخرى عن موضعها، ولا غرب في المعنى، ولا في اللفظ " .

فقد نفى ابن فورجة كل ما يدعو إلى وصف الشاهد بالتعقيد والغرابة، سواء من ناحية اللفظ أم من ناحية المعنى، ويزيد ذلك بياناً بدليل عملي،

(١) التعقيد اللفظي: هو ألا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد - حاشية الدسوقي على مختصر السعد ١/١٩٠.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ص : ٥١.

وهو " ألا ترانا حين فككنا النظم، وجعلناه نثراً أتينا بمثل لفظه سواء من غير زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير" (١).

وأما الموضوع الآخر للتعقيد ففي تعليقه على قوله:

وفاؤكما كالربيع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

هذا الشاهد من الشواهد المشهورة بالتعقيد في شعر المتنبي، ومنشأ التعقيد من التقديم والتأخير في قوله: (وفاؤكما كالربيع أشجاه طاسمه) وقد أوضح ابن جني هذا الخلل في سؤال للمتنبي، يقول: "كلمته وقت القراءة عليه في إعراب هذا البيت، فقلت له: الباء في (بأن) بأي شيء تتعلق؟ فقال: بالمصدر الذي هو وفاؤكما، فقلت: فيم رفعت وفاؤكما؟ فقال: بالابتداء، فقلت: فأين خبره؟ فقال: كالربيع، فقلت له: هل يصح أن تخبر عن اسم قبل تامه، وقد بقيت منه بقية وهي الباء؟ فقال: لا أدري ما هو إلا أنه قد جاء في الشعر ما له نظائر" (٢).

وقد أوضح ابن فورجة مدلول الشاهد بناء على هذا الإعراب، فيقول: " يريد: وفاؤكما بأن تسعدا كالربيع أشجاه طاسمه، يقول: وفاؤكما بذلك طاسم دارس" (٣).

وقد انتقد الكثير من العلماء هذا الشاهد، واعتبروه نموذجاً لفساد النظم والترتيب المتعسف المؤدي إلى الكد في استخراج معناه، ومن هؤلاء العلماء: القاضي الجرجاني، وابن سنان الخفاجي، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وابن معصوم المدني (٤).

(١) الفتح ص: ٤٥ .

(٢) الفسر ٣٢٠/٤ .

(٣) الفتح ص: ٢٥١ .

(٤) ينظر: الوساطة ص: ٩٨، وسر الفصاحة ص: ١١٣-١١٤، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تح: محمود محمد شاكر- الناشر مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة- الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ص: ٨٣-٨٤، أنوار الربيع ص: ١/١٠٥ .

وقد حاول ابن فورجة أن يجد مخرجاً للمتنبّي يدفع عنه هذا الخلل في الترتيب، فيقول: "وله عندي تأويل يخرجها مما منع منه أبو الفتح، وهو أن يكون قوله: وفاؤكما كالربع مقطع الكلام، يريد وفاؤكما دارس كالربع، ثم قال: أشجاه، يريد الذي أشجاه، من قولك: شجي باللقمة إذا غص بها... فقوله: بأن تسعدا متصل بأشجاه، يريد أغصه بإسعاد".

وهذا القول عنده لا يسلم من الضعف، يقول: "هذا المعنى وإن كان متعسفاً فإنه مخرج له من الضرورة التي ذكرها أبو الفتح"^(١)، ولعل الذي دعاه إلى القول بالتعسف ما فيه من قطع الكلام، ولكن على الرغم من هذا فإنه أولى من سابقه، لتفاديه الخلل في الترتيب.

ولعل أرجح الأقوال ما ذهب إليه بعض الدارسين من أن اضطراب الترتيب مقصود من المتنبّي، يقول الأستاذ الدكتور/ علي عيسى: "ففي كون البيت مطلع أول قصيدة له في مدح سيف الدولة واستهلال لقائه بها، دليل على احتفاء المتنبّي بذلك للدلالة على الثقة في نفسه، وبيان قوة طبعه"^(٢)، فهو أراد أن يعنى خصومه في بلاط سيف الدولة بالقصيدة، وأن يكلفهم التفكير في تفسير هذا اللغز الذي استفتح به قصيدته"^(٣).

يقول ابن جني: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك مؤذن... بصياله وتخطئه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام"^(٤).

(١) الفتح ص: ٢٥١-٢٥٢.

(٢) مناقدة ابن سنان الخفاجي للمتنبّي بين التحليل البياني والعمود الشعري ص: ١٢٠
(٣) الخيال الشعري عند أبي الطيب - د/ طه أبو كريشة - دار التوفيقية للطباعة بالأزهر - الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م - ص: ٢٩١، ومع المتنبّي د/ طه حسين - طبعة دار المعارف - ص: ٣٥٠ "بتصرف".

(٤) الخصائص لابن جني - الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الرابعة - ٣٩٢/٢.

المبحث الثالث

اختيارات متعلقة بنظم الجمل

يتناول هذا المبحث اختيارات ابن فورجة في المناسبات القائمة بين المعاني، واختياراته المتعلقة بالالتفات.

أولاً: اختياراته المتعلقة بالتناسب.

وقد تناولت اختياراته في هذا الجانب دفع ما يتوهم من تناقض بين أجزاء النظم عند المتنبي، سواء كان ما يتوهم من تناقض بين مصراعي بيت واحد، أو بين بيتين متواليين، ومن الأول ما ذكره في قوله :

جَلَّا كَمَا بِي فَلَيْكَ التَّبْرِيحُ أَغْدَاءُ ذَا الرِّشَاءِ الأَعْنُ الشَّيْحُ ؟

وقد أورد ابن فورجة وجهاً للصلة بين المصراعين عند القاضي الجرجاني، وهو قوله : " إن بين المصراعين اتصالاً لطيفاً، وهو أنه لما أخبر عن عظم تبريحه، وشدة أسفه بين أن الذي أورثه التبريح والأسف، وهدى إليه الشوق والقلق هو الأَعْنُ الذي شكَّه غلبة شبّه الغزلان عليه في غذائه " (١).

وأما ابن فورجة فهو يرى وجهاً آخر في الصلة يراه أكثر لطفاً مما ذهب إليه القاضي يقول : " ويحتمل معنى أطف من هذا، وهو أنه يريد : ما غذاء هذا الرشا إلا القلوب وأبدان العشاق ، يهزلها، ويمرضها، ويبرح بها... وقد صرح بعض المحدثين بهذا المعنى، فقال :

يرعى القلوب وترتعي الـ غزلان بروقه وشيحه

(١) الفتح ص : ٦٦-٦٧، وينظر الوساطة ص : ٤٤٢ .

فكأنه يقول المتنبي : ليكن عظيماً مثل ما حل بي تبريح الهوى،
أتظنون غذاء من فعل بي هذا الفعل الشيخ؟ والله ما غذاؤه إلا قلوب
العشاق" (١) وممن تابعه في هذا القول ابن بسام (٢)

وأما ابن جني فهو يرى أن كل مصراع مستقل بمعنى ، وأنه عندما تم
المعنى الأول استأنف معنى آخر يقول : " معنى البيت إذا كان أحد في شدة
فليكن كما أنا عليه، تعظيماً لما هو فيه من الشدة فتم الكلام، ثم استأنف قولاً
آخر في المصراع الثاني، فقال متعجباً من حسن المشبب به ورشاقته:
أغذاؤه الشيخ، أي كأنه ظبي في الحقيقة من حسنه ورشاقته" (٣) .

وأما ابن رشيق فهو يرى أن من الشعراء من يقطع المصراع الثاني
من الأول إذا ابتدأ شعراً، وأكثر ما يقع ذلك في النسيب، كأنه يدل بذلك على
وله وشدة حال، وأورد قول المتنبي السابق (٤) .

وجعله ابن منقذ من قبيل الفك الذي يقابل السبك، والذي عرفه بقوله :
أن ينفصل المصراع الأول من المصراع الثاني، ولا يتعلق بشيء من
معناه (٥) .

ورأى ابن أبي الحديد أنه لا رابطة بين المصراعين، وأن معنى
المصراع الأول مباين لمعنى المصراع الثاني؛ لأنه بدأ بذكر تباريحه

(١) الفتح ص : ٦٧ .

(٢) سرفقات المتنبي ومشكل معانيه لابن بسام النحوي - تح: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور -
الدار التونسية للنشر ١٩٧٠م - ص : ٢٤

(٣) الفسر : ٧٢٩/١ .

(٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : ٢٢١ / ١ .

(٥) البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ - تح: د/ أحمد أحمد بدوي، د/ حامد عبد المجيد -
الناشر: الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الإقليم الجنوبي -

الإدارة العامة للثقافة - ص : ١٦٢-١٦٣ .

وأشجانيه، ثم ترك ذلك وعدلَ إلى السؤالِ عن غذاءِ الرشأ، وما تقدّم من شكوى تباريحه لا يليقُ بالسؤالِ عن غذاءِ الرشأ^(١)، وكذلك ذهب ابن وكيع التنيسي وابن الحاجب والمظفر العلوي، وقد ذكر ابن الحاجب أنه من جملة ما يعاب عليه في شعره، وأنه سئل عن وجه التعبير به فلم يجب بشيء^(٢).

ويلاحظ أن من يذهب إلى عدم التناسب بين المصراعين يذهب إلى أن لفظ (الرشأ) حقيقة ، وغاب عنه اعتباره مستعار للمحبوب الذي أصابه بالتباريح، ولو اعتبروا الاستعارة لما ذهبوا لعدم التناسب .

وأما القاضي الجرجاني وابن فورجة فهما على النقيض من ذلك، فهما يبينان الصلة بين المصراعين على اعتبار الاستعارة .

والفارق بينهما أن القاضي يعتبر أن الاستفهام في المصراع الثاني يبرز رشاقة المعشوقة حتى إنه يتشكك في غذائها ، وأنه شيخ كغذاء الطيبي، وهذا ما ذهب إليه ابن جني أيضاً .

وأما ابن فورجة فهو يجعل الاستفهام يبرز آلام الهوى والعشق، حتى إنه ينكر أن يكون غذاء المحبوبة الشيخ كالغزلان الرشيقه ، وإنما أبدان المعشوقين .

(١) الفلك الدائر على المثل السائر (مطبوع بآخر الجزء الرابع من المثل السائر) لابن أبي الحديد- تح: د/ أحمد الحوفي، د/ بدوي طباطبة- الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة- ١٨٥ /٤ .

(٢) المنصف لسارق والمسروق لابن وكيع التنيسي- تح: عمر خليفة بن إدريس - الناشر: جامعة قار يونس ببناغازي- الطبعة الأولى ١٩٩٤ م- ص: ٣٩٣ ، أمالي ابن الحاجب- دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة- الناشر دار عمار بالأردن، دار الجيل ببيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م- ٢/٢٢٢- نضرة الإغريض في نصرة القريض ص: ٨٤ .

وفي تقديري أن ما ذكره ابن فورجة أكثر مواعمة ومناسبة للمصراع الأول، الذي يفصح عن عظيم تباريح العشق .
ومن دفعه ما يتوهم من تناقض بين المصراعين أيضاً ما أورده في قوله :

وَرَدَّنَا الرَّهِيْمَةَ فِي جَوْزِهِ وَبَاقِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا مَضَى

فقد ذكر أن القاضي الجرجاني ادعى على أبي الطيب الغلط، فقال :
كيف يكون باقية أكثر مما مضى، وقد قال: في جوزه، والجوز الوسط ^(١)،
وقد نسبه كذلك الواحدي والعكبري للقاضي ^(٢)، ولم أقف على هذا القول عند
القاضي الجرجاني في الوساطة، وكذلك نبه محقق الفتح.

وقد علق ابن فورجة على ما نسبه للقاضي مبيناً سبب ما رآه من
تناقض بين المصراعين يقول : " وعندي أن المخطئ القاضي؛ فإنه لم يفهم
البيت فتجنى له، ثم اعتذر بما قد وضعه الله عنه، وقد تقدم هذا البيت قوله:

فِيَا لَكَ تَيْلًا عَلَى أَعْكَشٍ أَحَمَّ الْبِلَادِ خَفِيَّ الصَّوَى

فقد ظن القاضي أبو الحسن أن جوزه الهاء لليل، ولعمري إنه لو كان
كما ظن لكان كلامه محالاً، حيث يقول: وباقية أكثر مما مضى ."

ولم يذكر ابن فورجة وجه اعتذار القاضي الجرجاني، ولكن ذكر ما
يؤدي إلى عدم التناقض بين مصراعي البيت من وجهة نظره يقول : " وإنما
الهاء في جوزه لأعكش، وأعكش مكان واسع والرهيمة ماء، مكانه في
وسط أعكش، فهذا كلام صحيح، ثم قال: وباقية أكثر مما مضى أي باقي
الليل، فقد بان أن المعنى لم يفهمه من بدء، والبيت صحيح السبك ^(٣) ."

(١) الفتح ص: ١٢٣ .

(٢) الواحدي ص: ٧٠١، شرح الديوان للعكبري ١/٤١ .

(٣) الفتح ص: ١٢٣ .

أما أبو العلاء المعري فقد "جعل ثلث الليل الثاني كالوسط، وهو الجوز، ثم قال: وباقيه أكثر مما مضى، كأنه ورد والثلث الثاني قد مضى منه ربه، وبقي ثلاثة أرباعه أو أكثر، وهذا بين واضح، والهاء في باقيه يجوز أن ترجع إلى الجوز وإلى الليل" (١).

وهذه التوجيهات تدفع إلى التناسب بين المصراعين وانعدام التناقض، كما تبرز الهمة العالية في السير، إذ هو سعي حثيث للمجد والسؤدد كما يدل قوله عقب ما سبق :

فَلَمَّا أَنْخَنَّا رَكَزْنَا الرَّمَا حَبَّيْنِ مَكَارِمَنَا وَالْعُلَى

ومن اختياراته المتعلقة بدفع التناقض بين بيتين متوالين تعليقه على قوله:

أَقْسَمُوا لَا رَأُوكَ إِلَّا بَقَلْبٍ طَالَمَا غَرَّتِ الْعُيُونُ الرَّجَالَ

وذلك أنه يمكن أن يتوهم تناقض بينه، وبين قوله قبله :

وَالْعِيَانُ الْجَلِيُّ يُحَدِّثُ لِلظِّ نَّ زَوَالًا وَلِلْمُرَادِ انْتِقَالَ

وقد أوضح ما يتوهم من تناقض بأنه " زعم أن العيان يزيل الظن، ويأتي باليقين؛ ثم قال فيما يليه: أقسموا لا رأوك إلا بقلب، ورؤية القلب هو الظن، وذم العيان فقال: طالما غرت العيون الرجالا ".

وقد رد التناقض ببيان أن كل واحد من المعنيين يؤدي معنى مغايرًا للآخر، مؤيدًا للغرض المنشود من السياق ، وهو الثناء على قدرات الممدوح، يقول: " علم القلب، وإن كان أجل من البصر، فإن العلم لا يحصل إلا بعد النظر بالعين في الغالب، وإذا ظن الروم أنهم يقاومون سيف الدولة، ثم علموا عظم شأنه، وشدة بأسه، وقصورهم عنه، حصل لهم علم أنهم لا يقاومونه بعد العيان والتجربة، وإذا رأوه بالعين دون القلب رأوا عسكرياً مثل

(١) اللامع العزيمي ص : ٤٠ .

عسكرهم لم يكن هذا تناقضاً، وكان كل معنى مستقلاً بنفسه، منفرداً عن صاحبه، فملائماً له في طريقته^(١).

وما ذهب إليه ابن فورجة صائب، فالنظر بالجارحة دون العلم القلبي يمكن أن يخدع صاحبه ويوقعه في الخطأ، أما العلم القلبي فلا يكون إلا بعد رؤية بصرية غالباً، وهو الطريق للوصول إلى الحقائق.

وقد استغل المتنبي - كما بين ابن فورجة - كلا اللونين من الإدراك في الحديث عن الممدوح، فالنظرة السطحية بالعين لا تكشف عن عظم قدرات الممدوح وجيشه، بخلاف الرؤية القلبية فهي الكاشفة عن قدرات الممدوح الصارفة عن مقاومته.

ويدل على أن المتنبي أراد هذين اللونين من الإدراك أنه اكتفى في التعبير عن النوع الأول باسم الجارحة: [العيون]، بينما عبر عن النوع الآخر بالمصدر الدال على الحدث: [العيان]، وقيده بقوله: [الجلي].
ومنه تعليقه على قوله:

لَمَنْ مَا تَمَزَّقَهُ الْعَطَايَا وَتَشْرَكَ فِي رَعَائِبِهِ الْأَنَامُ
وَلَا نُدْعُوكَ صَاحِبَهُ فَتَرْضَى لِأَنَّ بَصُجْبَةَ يَجِبُ الدَّمَامُ

فقد استجاد ابن فورجة تفسير ابن جني للبيتين، ورأى أنه تفسير يتصل به معنى البيتين، ومفاد تفسيره: أنه إذا كنت لا ترضى بأن ينسب هذا المال إليك، وعطاياك تفرقه وتمزقه، فلمن هذا المال؟^(٢).

ويذكر تفسيراً آخر غير ممتنع في نظره، ولكنه ليس هو الأجود؛ لأنه يؤدي إلى أن ينقطع فيه أحد البيتتين عن الآخر، يقول: "قالوا: يريد لمن مال

(١) الفتح ص: ٢١٦-٢١٧.

(٢) الفتح ص: ٢٨٨، وينظر الفسر: ٤/٥١٣.

هذه حاله؟ أي لا مال تمزقه العطايا غير مالك؛ فترك قوله: غير مالك لدلالة المعنى عليه... ثم أتى بمعنى آخر، فقال: وأنت لا ترضى بأن تدعى صاحبه؛ لأن الصحبة مما يوجب الذمام، ولو وجب ذمام المال عليك لما فرقته".

وقد استدل على حسن ما ذهب إليه ابن جني بأن عدم قبول الممدوح نسبة المال إليه يستدعي الاستفهام المذكور ويكتف الدواعي إليه، يقول في بيان هذه العلة: "وهي أنه جعل لا يرضى بأن يدعى صاحبه، فيحسن أن يقول: لمن هذا المال إذا لم يكن لك؟".

ويضيف فيقول: "وقد نبه بقوله: [ندعوك] على هذه النكتة، ولولا هذا الفرض لقال: [ولا يصاحبك فترضى]، فتأمل ما ذكرت فهو دقيق يوضحه الغوص والفكر"^(١).

ولعله كان الأولى عند ابن فورجة لولا هذا الفرض أن يقول: [ولا يصاحبك فترضى]؛ لأن الأقوى في إثبات جوده وزهده عن المال أن ينفي رضاه عن مصاحبة المال، لا أن ينفي رضاه عن نسبة الغنى والمال إليه. **ثانياً: اختياراته المتعلقة بالالتفات.**

ورد لابن فورجة اختاران يتعلقان بالالتفات، أولهما يذهب فيه إلى الالتفات، والآخر يستبعد فيه الالتفات.

فالأول في تعليقه على قوله:

أَنَا الْيَوْمَ مِنْ غِلْمَانِهِ فِي عَشِيرَةٍ
لَنَا وَالِدٌ مِنْهُ يُضَدِّهِ وَوَلَدُهُ

آثر المتنبى في الشاهد الالتفات من الغيبة إلى التكلم، وقد أوضح ابن فورجة ذلك بقوله: "قد كان يجب أن يقول: في عشيرة، لهم والد منه، إلا أن

له عادة في قطع الكلام الأول قبل استيفاء الفائدة وإتمام الخبر، وقد فعل ذلك في كثير من شعره، فسنذكر بعضه، فمنه قوله:

وإني لمن قومٍ كأن نفوسنا بها أنفٌ أن تسكن اللحم والعظاما

وكان يجب أن يقول: كأن نفوسهم ليتم الكلام الأول، هذا على الظاهر المتعارف، وقد كان الذي يذهب إليه في هذا الباب قويا جداً، لكثرتيه في كلامهم، وحملهم الكلام على المعنى، وصرّفهم الضمير عن وجهه ".
وهذا النص يدل على :

- استحسان ابن فورجة للانتقال من الغيبة إلى التكلم.
- هذا الانتقال فيه قطع للأسلوب، ولكنه مستساغ للحمل على المعنى؛ لأن المراد بالضمير الثاني هو الأول في الحقيقة.
- كثرة هذا النمط في شعر المتنبي خاصة، وفي شعر العرب عامة، وقد ساق ابن فورجة العديد من الشواهد له في الشعر القديم، وكان الانتفات فيها من الاسم الموصول الذي هو بمنزلة الغائب إلى الخطاب أو التكلم كقول الراجز:

يا أبحر بن أبحر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا

كان الأصل أن يقول: أنت الذي طلق.

وقول المهلهل:

وأنا الذي قتلت بكراً بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام

وقد رأى أنه إذا كان قد جاء هذا النمط عن العرب في الأسماء المفتقرة إلى صلاتها، وهي أمس حاجة إلى الضمير الراجع إليها، فهو في غيرها أولى.



وأورد ابن فورجة ما ذكره ابن جني من رأي المتنبي حول سر هذا البناء، فيقول: " قال الشيخ أبو الفتح: كلمته- أي المتنبي- غير مرة في هذا، فاعتصم بأنه إذا أعاد الذكر على لفظ الخطاب كان أبلغ وأمدح من أن يرده على لفظ الغيبة؛ لأنه لو قال: وأنت الذي ربّي ذلك الملك لعاد الضمير من لفظ الغيبة، فإذا قال رببت فقد خاطبه وكان أبين، ولعمري إنه لكما ذكر، ولكن الحمل على المعنى عندنا لا يسوغ في كل موضع، ولا يحسن، هذا كلام ابن جني، وقال أيضاً: لولا أنا سمعنا مثله من الشعر للعرب لرددناه" وقد نبه ابن فورجة بأنه استقرأ شعر المتنبي كله، فوجده لا ينزل عن هذا المذهب في كل ما مدح به، ومن ذلك قوله :

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدْبِي وَأَسَمَعْتَ كَلِمَاتِي مَنْ بِهِ صَمَمٌ

وقوله:

قَوْمٌ تَفَرَّسَتْ الْمَنَائِيَا فِيكُمْ فَرَأَتْ لَكُمْ فِي الْحَرْبِ صَبْرَ كِرَامٍ

فإذا أورد ضميراً في ذم رده إلى الكلام الأول تفادياً أن يخاطب به مواجهاً، أو يرده إلى نفسه مخبراً، فقد قال:

أنا الذي نام إن نَبَّهْتُ يَقْظَانَا

فهو يرى أنه هرب من أن يقول: أنا الذي نمت، لما كان كلام ذم لفظاً، ولم يؤثر الإخبار به عن نفسه.

وقد علق ابن فورجة على ذلك بقوله: " وهذا من أدق ما في شعره من الحسن وأدله على حكمته واستيلائه على قصب السبق في شعره".^(١)

(١) الفتح ص: ٩٥-٩٩، وينظر الفسر: ٥٧٩/٢.

وما ذكره المتنبي من التعليل لسر جمال العدول عن مقتضى الظاهر في الضمائر هو الصواب، وهو ما أيده فيه ابن جني، إلا أنه لا يرى الأمر على عمومه.

ولا أظن المتنبي يذهب إلى التعميم، فهو كما دل استقراء ابن فورجة لشعره لم يلتزمه إلا في سياق المديح، وتجنبه عند الهجاء والذم. وإنما كان هذا النمط أبلغ وأمدح في سياق المديح؛ وذلك لأن مقطع الخطاب من المهمات العظام، فيحتاج إلى الإقبال والخطاب... والمدح يقتضي أن يواجه الشاعر الممدوح بصفاته التي خلعتها عليه، ليدلل على اختصاصه بتلك الصفات، فهو يلفت الذهن إليه عند كل صفة من صفاته^(١).

أما ابن سنان الخفاجي فهو على النقيض من ذلك، فقد عد من القبيح المخالف لشروط فصاحة الألفاظ المؤلفة بغير الكنايات^(٢) وعدول الضمائر عن النسق، ومثل له بقول أبي الطيب:

قَوْمٌ تَفَرَّسَتْ مَنَايَا فِيكُمْ فَرَأَتْ لَكُمْ فِي الْحَرْبِ صَبْرَ كِرَامٍ

لأن وجه الكلام قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم^(٣).

أما القاضي الجرجاني فذكر أنه عيب على أبي الطيب، وعد من شنيع فعله قوله: (وَإِنِّي لَمِنْ قَوْمٍ كَأَنَّ نَفُوسَنَا) فقد قالوا: قطع الكلام قبل استيفائه وإتمام الخبر، فكان الواجب أن يقول: كأن نفوسهم كي ترجع هاء الضمير إلى القوم، فيتم به الكلام.

والقاضي الجرجاني في هذه المسألة يقف موقفاً وسطاً بين المعارضين والمؤيدين، فهو يرى الآتي:

(١) مناقدة ابن سنان الخفاجي للمتنبي ص: ١١٠

(٢) أي: الضمائر.

(٣) سر الفصاحة ص: ١٠٨ وما بعدها.

- هذا النمط يؤدي إلى تداخل الضمائر والتسوية بينها في الدلالة.
- هذا النمط له مواضع جواز، وأخرى بعيدة.
- أبيات المتنبي غير مستكرهة في قسم الجواز، ولكنه غير معذور لتركه القوي الصحيح إلى المشكل الضعيف لغير ضرورة داعية، إذ موقع اللفظتين من الوزن واحد^(١).

وفي رأيي أن ما ذكره القاضي الجرجاني من أمور يراها تضعف هذا النمط من الأساليب لا يدعو إطلاقاً إلى تركه، فالأصل المعدول عنه في كل ضمير واضح بأدنى تأمل، فلا يؤدي العدول عن الأصل إلى الإشكال والإبهام، ويبقى التفاضل على حسب الفائدة البلاغية التي يؤديها كل نمط، سواء كان هو التعبير الأصلي أم المعدول إليه.

ومن خلال ما سبق يتضح ما يلي:

- قطع الكلام على صورة الالتفات مستساغ عند ابن فورجة لحمل الكلام على المعنى، كما أنه كثير في كلام العرب كما هو واضح من الشواهد.

- أوضح ابن فورجة أن هذا النمط خاصة أسلوبية للمتنبي، التزم بها كثيراً في شعره.

- توافق ابن فورجة مع ما ذكره المتنبي من سر بلاغي لهذه الظاهرة، وأيده باستقراء الظاهرة في شعر المتنبي، والإشارة إلى أنها وردت فحسب في مقام المدح دون الهجاء.

وأما استبعاده للالتفات ففي تعليقه على قوله:

وسيفُ الدَّولةِ الماضي الصَّيْلُ

وما أخشى نُبُوكَ عَنْ طَرِيقِ

(١) الوساطة ص: ٤٤٨، وما بعدها.

فهو يستبعد الالتفات في الشاهد، يقول : " ليس قوله: وسيف الدولة، ضرورة عاد بها من لفظ الخطاب إلى لفظ الإخبار، إذ قال: نبوك، بل يعني أي لا أخشى نبوك عن هذا الطريق، وسيف الدولة لا يكون إلا الماضي الصقيل، وأنت سيفها، فلا تكون إلا ماضياً صقيلاً، وسيف الدولة في هذين البيتين يعني به سيف الحديد لا الممدوح ."

فهو يبني هذا القول على أن القصد من السيف هو سيف الحديد لا الممدوح.

ولا يمتنع عنده أن يكون المقصود به سيف الدولة الحمداني، إلا أنه يراه قلماً، يقول: " على أنه يقول: عناه به، ورجع من لفظ الخطاب إلى الإخبار، كأنه يقول: لا أخشى نبوك، وأنت الماضي الصقيل، إلا أنه قلق ^(١). وأرى أن القصد من سيف الدولة هو الممدوح، وأن الأولى أن يكون الأسلوب التفاتاً من الخطاب إلى الإخبار (الغيبة).

وإنما كان الإخبار عن الممدوح أولى من خطابه؛ لأنه يشعر بشيوع مفاد الخبر لدى الناس وشهرته به، وأنه حقيقة مقررة لدى عموم السامعين، وهذا يؤدي إلى عظيم توقع الناس لتحقيق إقدامه على السير الذي يعبر عنه بقوله: (وما أخشى نبوكَ عَنْ طَرِيقٍ)، فالممدوح يتحمل مسؤولية أكبر ما دامت قدراته شائعة مقررة لدى الناس.

وفي تقديري كذلك أن القول بالإخبار (الالتفات) لا يؤدي إلى كون الأسلوب قلماً مضطرباً كما يذهب إليه ابن فورجة، بل على النقيض منه اتسم بالانسجام والاتساق، كما تفيد الدلالات السابقة للالتفات.

أيضاً القول بالإخبار هو الأقرب في التأويل والإدراك مما ذهب إليه ابن فورجة، فكيف يكون قلماً؟.

(١) الفتح ص: ١٧٤.

المبحث الرابع

اختيارات متعلقة بالصور البيانية

نتابع في هذا المبحث اختيارات ابن فورجة المتعلقة بالصور البيانية من تشبيه، ومجاز، وكناية.

وتبرز اختياراته في هذا المبحث ما تمتع به من ذوق وروح أدبية وقدرة على الكشف عن المعاني المختبئة وراء الصور، وتتوافق هذه الاختيارات مع ما قرره علماء البلاغة في تعييدهم، وذلك على الرغم من تدوينها في عصر متقدم قبل ظهور التأليف البلاغي المستقل، ووضع معاهد الفن البياني، وهذه هي اختيارات ابن فورجة البيانية:
أولاً: استحسان المشبه به.

ومنه تعليقه على قول المتنبي :

وَعِنْدَهَا لَذَّ طَعْمِ الْمَوْتِ شَارِبُهُ إِنَّ الْمَنِيَّةَ عِنْدَ الذَّلِّ قَنَدِيدٌ^(١)

يقول : " يريد أن المنية عند الذل طيبة كالقنديد، كأنه لو أمكن أن يقال: إن المنية عند الذل عسل أو ما أشبه ذلك "، ولكنه يختار أن يكون المشبه به هو الخمر على ما جاء به المتنبي ، وهو يرتكز على خصوصية في الخمر لا توجد في العسل أو غيره، وهو معنى التساقي، يقول عقب ما سبق : " إلا أن في الخمر معنى التساقي الذي يستعمل في الموت والحرب، وليس في العسل ذلك، وهم يقولون: ورد الموت، وسقيته الموت، وليس غيرها من الأطياب هذه المشاركة في اللفظ "^(٢).

(١) القنديد: الخمر .

(٢) الفتح ص : ١٠٦-١٠٧.

وما ذهب إليه ابن فورجة هو الأولى؛ لأن معنى التساقي الذي يكون مع الخمر يعكس في الصورة التشبيهية التشارك في القتل، كما هو دلالة صيغة التفاعل، وعندئذ تذهب منقصة القتل في المعركة .

ومنه تعليقه على قوله:

دُونِ التَّعَانُقِ نَاحِلِينَ كَشَكَلْتِي نَصَبِ أَدَقَّهُمَا وَضَمِّ الشَّاكِلِ

ومعنى البيت: إننا وقفنا نحيلين كشكلتى النصب المدانى بينهما، لا نتعانق خوف الرقيب.

وأوضح ابن فورجة سر اختيار المتنبي للمشبه به، بقوله: "قوله: كشكلتى نصب ولم يقل: كشكلتى فتح كحالتين يطف شأنهما: أحديهما أن الفتح من حركات البناء، والشكلتان إذا اجتمعتا كانتا للتنوين، ولا تنوين مع البناء، فإذا اجتمعا نصب وليس بفتح، والحالة الثانية أنه لما اضطر إلى ذكر الضم بمعنى الجمع خشي أن يقول: كشكلتى فتح أدقهما، وضم الشاكل؛ فيتوهم السامع أنه يريد ضمة البناء الكائنة شكلة، وهو يعني جمع الشاكل بينهما وداناهما وقرب إحداهما إلى الأخرى، والضم والفتح من باب البناء"^(١).

فابن فورجة يذكر فائدتين لاختيار المتنبي المشبه به، فالفائدة الأولى ترجع إلى ما يتحقق به وجه الشبه، وذلك أن الشكلتين لا تكونان إلا في حالة الإعراب لا البناء.

والفائدة الثانية تركز على أمر يدفع توهم غير المقصود من النظم، وذلك من جهة أن الفتح يوهم أن المقصود بالضم في قوله: [ضم الشاكل] شكلة الضم، وهو ليس بمقصوده.

(١) الفتح ص : ٢٤٠.

وهكذا أصاب المتنبي في اختيار المشبه به، ووفق ابن فورجة في الوقوف على سر اختياره، وكان يكفي ابن فورجة أحد التعليلين في التوجيه، ولكنه يذكر أكثر من تعليل، مما يدل على ما تمتع به من ذوق في إدراك أسرار بناء الكلام.

ثانياً: استهجان المشبه به.

ومنه تعليقه على قول المتنبي:

بَلَيْتُ بِلَى الْأُظْلَالِ إِنْ لَمْ أَقِفْ بِهَا وَقُوفَ شَجِيحٍ ضَاعَ فِي التُّرْبِ خَاتَمُهُ

هذا الشاهد من أشهر الشواهد في شعر المتنبي التي جرى حولها نقاش بين أهل العلم، وقد أورد ابن فورجة هذا النقاش، وهو يتعلق بالمشبه به في الصورة التشبيهية، وقد ارتكز النقاش حول الأمرين التاليين :

الأمر الأول: هذا الشاهد عجزه ليس في جزالة صدره.

الأمر الثاني: ليس في وقوف الشحيح على طلب خاتمه مبالغة يضرب بها المثل.

وهذان الأمران أيدهما ابن فورجة، ولذا يورد ما سمعه من بعض أهل الأدب من أنه صحف هذا المصراع فخرج عن هذا الحيز من الاسترذال، فقالوا: وقوف شجيج صاع في التراب جاثمه، وقد وجه هذا الرأي بقوله: " والشجيج من صفات الوتد يريد: وقوف وتد متروك في الدار، وصاع بمعنى تفرق: صار في التراب، وعلق فأورق، فقد تورق عمد الخيام، وأوتاد أهل الدار" (١).

(١) ينظر الفتحة ص: ٢٥٢-٢٥٥.

وقد تابع ابن فورجة ما ذهب إليه ابن جني^(١) في الرد على الأمر الأول من أنه قد تقدم نظيره عند فحول الشعراء كقول امرؤ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله
وكقول جميل بثينة:

ألا أيها النوام، ويحك، هبوا!
أسألكم: هل يقتل الرجل الحب؟

وعلى الرغم من أن ابن فورجة قد نقل عن ابن جني الرد على الأمر الأول، إلا أنه في الأمر الثاني لم يعرض لما ذكره ابن جني في الرد عليه ولا ما ذكره غيره.

وقد ذكر القوم ردود قوية على هذا الأمر تنتصر للمتنبي، فكان حرياً بابن فورجة أن يذكرها، وبخاصة أنه ذكر ما أوردوه في الأمر الأول، وهو لا ينتصر للمتنبي، وإنما بيان لورود الاختلاف في الجزالة بين المصراعين عند فحول الشعراء.

من هذه الردود ما ذكره ابن جني من كون العرب كما تبالغ في وصف الشيء وتتجاوز الحد، فقد تقتصر أيضاً وتستعمل المقاربة، ومن هذا النمط جاء قوله تعالى: ((اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ))^(٢)، يقول: " فليت شعري هل يبلغ من ضوء الكوة التي فيها مصباح أن يفي بنور الله عز وجل؟ "^(٣).

وذكر القاضي الجرجاني أن التشبيه والتمثيل قد يقع تارة بالصورة والصفة، وأخرى بالحال والطريقة؛ فإذا قال الشاعر وهو يريد إطالة وقوفه: إني أقف وقوف شحيح ضاع خاتمه، لم يرد التسوية بين الوقوفين في القدر

(١) ينظر الفسر: ٣٢٦/٤ وما بعدها، والفتح ص: ٢٥٥.

(٢) النور: ٣٥.

(٣) الفسر: ٣٢٧/٤.

والزمان والصورة، وإنما يريد لأقفن وقوفاً زائداً على القدر المعتاد خارجاً عن حد الاعتدال، كما أن وقوف الشحيح يزيد على ما يعرف في أمثاله، وعلى ما جرت به العادة في أضرابه، وإنما هو كقول الشاعر:

رُبَّ لَيْلٍ أَمَدَّ مِنْ نَفْسِ الْعَا شَقِي طَوَّلاً قَطَعْتَهُ بَانْتِحَابِ

ونحن نعلم أن العاشق بالغاً ما بلغ لا يمتد نفسه امتداد أقصر أجزاء الليل^(١).

وقد أهمل ابن فورجة هذه الردود القوية على الرغم من اطلاعه على الفسر وعلى الوساطة، واعترافه بفضل الرجلين.

والعجيب أنه يذكر أنه لا روعة لهذا المصراع مع قول القائل:

فَقَمْنَا فِي حَيْثُ التَّقِينَا غَنِيمَةً سَوَارُودَ مَلُوجٍ وَمِرْطَ وَمِطْرَفِ

وملتقطات من عقود تركنها كجمر الغضى في بعض ما يتخطف

يقول: " فإذا طابت نفوس هؤلاء عن هذه الحلي التي هي كما زعم غنيمة، فأجدر أن تطيب نفس أبي الطيب عن خاتمه"^(٢).

فواضح أنه لا وجه للاستدلال بما ساقه، ذلك أن السياقين مختلفان اختلافاً تاماً، فشاهد المتنبي تصوير لهيئة وقوفه على الأطلال، والشاهد الآخر بيان للمتعة والسعادة التي سيطرت على الحبيبين في لحظة اللقاء، فترتب عليهما الذهول في لحظة الفراق عن هذه الحلي.

ومن اختياراته المتعلقة باستهجان المشبه به تعليقه على قوله:

ظَلُومٌ كَمَتْنِيهَا لِسَبِّ كَخَصَرِهَا ضَعِيفُ الْقَوَى مِنْ فِعْلِهَا يَتَّظَّمُ

(١) الوساطة ص: ٤٧١.

(٢) الفتح ص: ٢٥٢.

أوضح ابن فورجة التشبيه في الشاهد بقوله: "متنها قوي ممتلى، وخصرها نحيف دقيق، فهي تظلم العشاق، كما يظلم متناها خصرها، وظلمها له أنهما يكلفان خصرها الدقيق حملهما، وهما قويان وذاك ضعيف كخصرها".

ولم يرتض أن يكون المشبه به هو المتن، ولذا يقول: "ولو قال: ظلوم كردفها لكان أولى، ولكنه لم يستقم له الوزن، وقلما سمع الشعراء يذكرون في الشعر قوة متن المحبوب، بل يذكرونه بالهيف، ورشاقة الأعلى، مع وثارة الكفل، فيقولون: غصن على نقاء وما أشبهه، فتأمل فهو من ضعيف شعره"^(١).

وأرى أن المعنى الذي قصده المتنبي من الصورة التشبيهية، والذي أوضحه ابن فورجة في البدء لا يتأتى إلا بكون المشبه به هو المتن لا الأرداف؛ لأنه هو الذي يعلو الخصر فيثقل عليه، بخلاف الأرداف التي تكون أسفل الخصر، فلا يترتب عليها ثقل على الخصر.

ومن اختياراته المتعلقة باستهجان المشبه به تعليقه على قوله:

وانثنى عني الرديني حتى داردورا الحروف في هواز

حيث يقول في توضيح الشاهد وما فيه من صورة تشبيهية: "انثنت

الأسنة عني، وتعطفت تعطف الحروف كاستدارتها في كتابة هواز"

ويبين سر اختيار المشبه به بقوله: "لأن الهاء دائرتان، والواو مستديرة الأعلى مستديرة الأسفل والزاي مستديرة، ولو ساعدته القافية فقال: في هوز لكان الصواب"^(٢)

(١) الفتح ص: ٢٨٩.

(٢) المرجع السابق ص: ١٣٤.

وإنما اختار(هوز) لأن حروفها الثلاثة تحوي ما يشبه الدائرة، أما هواز ففيها الألف بما فيها من استقامة، مما يخل بالاستدارة التي قصد إليها من التشبيه؛ ولذا عد ما اقترحه صواباً، ولكنه ليس هو الجيد من وجهة نظره، يقول: " إلا أن الجيد في تشبيهه تعطف الرماح ما قاله الشيخ أبو العلاء المعري، حيث يقول:

وتعطفت لَعِب الصَّلَال من الأسي فالزُجُّ عند اللَهْذَم الرَعَاْفَا (١)

فلعب الحيات، وتعطفها حسن في تشبيه استدارة الرمح إذا التوى وتعطف (٢).

وقد أصاب ابن فورجة في استحسان المشبه به (لَعِب الصَّلَال) عند أبي العلاء، وذلك لأن الائتناء والتعطف أظهر وأبين في الحيات منه في الحروف التي ذكرها المتنبي.

كذلك هذه الحروف مرسومة على هذا الوضع، وليس فيها انتقال من وضع استدارة، كما هو الشأن في الحية والرمح.

وبالإضافة إلى ذلك فالمشبه به عند المتنبي لا يحقق إلا مطلق الاستدارة، بخلافه عند المعري فإنه يعطي دلالات وإيحاءات تواعم المشبه، وتكشف عن المشاعر والأحاسيس تجاهه، وهذا من الأهمية بمكان؛ لأنه "بمقدار تعرفنا على دلالات المشبه به وإشاراته في سياق النص يكون قربنا من غايتنا" (٣).

(١) الصلال: الحية الذكر، الزج: الحديدية التي تتركب في أسفل الرمح، اللهزم: سنان الرمح، الرعاف: الذي يسيل الدم، وينظر شرح سقط الزند للمعري- بإشراف د. طه حسين- الدار القومية للطباعة بالقاهرة(صورة عن طبعة ١٩٤٥) - ١٢٧٢/٣.

(٢) الفتح ص: ١٣٤.

(٣) التصوير البياني- أ. د/ محمد محمد أبو موسى- الناشر مكتبة وهبة- الطبعة الثالثة- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م- ص: ٢٦.

ومن منطلق ذلك تأمل ما يثيره الصل من سرعة ومباغطة وفتك أشبه ما يكون بالرمح وما يثيره في النفس من هذه المشاعر، وتتضاعف هذه الدلالات لاختياره (الصل) وهو من أخبث الحيات وأشدّها فتكاً. ومن ملامح التلاؤم بين الرمح والصل أن حالة استوائهما يتحقق فيها الفتك متى وجدت الفرصة سانحة، أما حالة الاستدارة ففيها السلامة من خطرهما.

ومن ملامح الدقة في صياغة الصورة التشبيهية قوله في المشبه به: (لعب)، وهذا أولى من الاقتصار على كون المشبه به هو تعطف الصلال؛ إذ هو الأنسب في الدلالة على السلامة من خطر الرمح. ومنه تعليقه على قوله:

وَمَا أَنَا غَيْرُ سَهْمٍ فِي هَوَاءٍ يَعُودُ وَلَمْ يَجِدْ فِيهِ امْتِسَاكًا

يريد أن يقول: أنا في البعد عنك ثم رجوعي لك كسهم يرمي به الهواء، فينقلب إلى منطلقه الذي أتى منه سريعاً.

وقد استحسّن ابن جني التشبيه بقوله: "لم يقل في سرعة الأوبة وتقليل اللبث شيء كهذا من المبالغة" (١).

وهذه الصورة التشبيهية لا تتحقق إلا بانطلاق السهم إلى أعلى، وأما مجرد انطلاقه في الهواء كما ذكر المتنبي فهو لا يحقق وجه الشبه، ولذا عاب ابن فورجة التشبيه، يقول: "هذا البيت مدخول؛ لأن قوله: [في هواء] ليس يوجب فوقاً ولا يميناً ولا شمالاً، إذ في كل الجهات غير تحت هواء، وكل سهم رمي به فان ممره في هواء، سواء عاليت به في السماء، أو خفضته إلى رميه على الأرض، إلا أنه لم يجد لفظة يقيمها في هذا المقام،

فتؤدي المعنى غير [السماك] وقد تقدمت^(١)، وهو لا يرى تكرير الألفاظ في قصيدة .

ونبه ابن فورجة على وقوع شاعر محدث في الخطأ نفسه في قوله:

أرَامِيهِنَّ بِاللِحَظَاتِ خَلْسًا فَتَرْجِعْ نَجْوِ مَقَلَّتِي سَهَامِي
وَذَاكَ لِأَنَّهُنَّ لِفَرْطِ لُطْفٍ هَوَاءٌ لَيْسَ يَمْسِكُ سَهْمَ رَامِي

وقد علق على هذا الصنيع بقوله: " فقد جودا فيما قالوا كلاهما في المعنى، وقاربا في اللفظ".

وقد رأى ابن فورجة أن هذا المسلك معنى قول أحد الشعراء الأوائل - وهو عمرو بن أحمر الباهلي - وهو:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيًّا وَمِنْ جَوْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

ويعلق عليه بقوله: " لأن من رمى وهو في بئر عادت إليه رميته "^(٢). وما ذهب إليه ابن فورجة صواب، ويدل على ذوقه واطلاعه وثقافته، فليس في الشاهدين الأولين ما يدل على الارتفاع في الهواء، كما هو الشأن في الشاهد الأخير الذي اتسم بالجودة في اللفظ والمعنى معاً كما هو مفاد ما ذهب إليه ابن فورجة.

ثالثاً: بيان وجه الشبه.

وقد ورد لابن فورجة اختيار واحد يتعلق ببيان وجه الشبه، وذلك في تعليقه على قول المتنبي :

وَحَرَقَ مَكَانَ الْعَيْسِ مِنْهُ مَكَانُنَا مِنْ الْعَيْسِ فِيهِ وَاسِطُ الْكُورِ وَالظَّهْرُ^(٣)

(١) السماك: نجم، وقد تقدم في بيت سابق في القصيدة، وهو قوله :

فَلَوْ سَرْنَا وَفِي تَشْرِينِ خَمْسٍ دَاوُنِي قَبْلَ أَنْ يَرَوْا السَّمَكَ

(٢) الفتح ص: ١٧١-١٧٢.

(٣) الخرق : المفازة ، العيس : الإبل ، الكور : الرجل .

فقد ساق تأويل ابن جني للتشبيه الذي يحويه البيت السابق، وهو قوله : " الإبل كأنها واقفة في هذا الخرق، ليست تذهب ولا تجيء، وذلك لسعته فكأنها ليست تبرح منه، كما قال الآخر: (يمسي به القوم بحيث أصبحوا) أي فكما نحن في ظهور هذه الإبل لا نبرح منها في أوساط أكوارها، فكذا هي كأن لها من أرض هذا الخرق كوراً وظهراً فقد قامت به لا تبرحه"^(١).

فوجه الشبه بناء على تأويل ابن جني هو الثبات والاستقرار في المحل، وهذا يدل على أن الهدف من التشبيه بيان اتساع المفازة، وعدم جدوى السير في قطعها، فالوقوف والسير فيها سواء.

وقد استجاد ابن فورجة تأويل ابن جني، إلا أنه على الرغم من ذلك يجوز رأياً آخر يبدو من كلامه أنه أقوى مما ذهب إليه ابن جني، ووجه الشبه بناء على هذا الرأي هو التوسط، فالهدف من التشبيه عندئذ هو بيان وقوفه في وسط هذه المفازة الواسعة، يقول: " قد جود أبو الفتح في هذا التفسير، على أنه لا يمتنع أن يقال: عنى أن العيس منه في وسطه سائرة كما أنا من الكور على وسطه، ولم يتعرض لوقوفها ولا براحها"^(٢).

وقد دلت على صحة تأوله مستعيناً بالسياق اللاحق، يقول عقب ما سبق: " ومما يؤكد هذا قوله: يخذن بنا في جوزه"^(٣)، فلو أراد أنها كالواقفة لما قال: يخذن"^(٤).

وإذا كان ابن فورجة قد استجاد تأويل ابن جني، فإن غيره من الشراح يعييه مقتصرًا على ما أورده ابن فورجة، ومن هؤلاء الشراح: الواحدي

(١) الفسر: ١٥٣/٣، وينظر: الفتح ص: ١٢٢ .

(٢) الفتح ص: ١٢٢ .

(٣) الوخذ: ضرب من السير، وجوز كل شيء: وسطه .

(٤) الفتح ص: ١٢٢ .

وابن معقل المهلبي، الذي يقول معلقاً على ما ذهب إليه ابن جني: " هذا كلام من لم يشم رائحة هذا المعنى، فضلاً عن أن يذوقه! وهو ما قاله الواحدي، ويقوله كل من له أدنى تأمل "(١).

وفي تقديري أن ما ذكره ابن جني لا يصلح لتأويل هذا التشبيه وبيان وجه الشبه فيه، بل هو أقرب ما يكون إلى تأويل التشبيه في البيت الذي يلي الشاهد، وهو قوله :

يَخِدْنَ بِنَا فِي جَوْزِهِ وَكَأَنَّنا
على كُرَّةٍ أَوْ أَرْضُهُ مَعَنَا سَفْرُ

رابعاً: التشبيه المقلوب.

وقد ورد له اختيار واحد في هذا اللون البلاغي، وهو في تعليقه على تأويل ابن جني لقول المتنبي :

صِحِّ يَا لَجَاهِمَةَ تُجَبِّكَ وَإِنَّمَا
أَشْفَارُ عَيْنِكَ ذَابِلٌ وَمُهَنْدٌ (٢)

فقد فسر ابن جني التشبيه (أشْفَارُ عَيْنِكَ ذَابِلٌ وَمُهَنْدٌ) بقوله: " أي تحديق بك الرماح والسيوف فتغطي عينيك كما تغطيها الأشفار "(٣).

وقد ذكر الواحدي أن معنى قول ابن جني هو " إذا دعوتهم دنوا منك برماحهم وسلاحهم، فيكونون في الدنو منك كأشفار عينك "(٤).

ومؤدى هذا التأويل أنه من قلب التشبيه، فهو يقصد تشبيهه قرب سيوف قوم الممدوح ورماحهم منه بقرب أهداب عينه، ولكنه قلب التشبيه للمبالغة في قرب وكثرة سيوف ورماح قومه.

(١) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي: ١ / ١١٥، وينظر شرح الواحدي ص: ٢٨٦.

(٢) جلهمة: اسم قبيلة طيء، أشْفَارُ: حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر، ذَابِلٌ: الرمح.

(٣) الفسر: ١ / ٩١٢.

(٤) شرح الواحدي ص: ٨٧.

وقد اعترض ابن فورجة على تأويل ابن جني بقوله : " وما بال
السيوف والرماح تغطي بها عينه دون سائر الأعضاء؟ بل أي موضع في
هذا البيت لفظه تدل على التغطية؟ ولم يتكلف ما يعسر محله؟ فيقال: كثرت
عليه الرماح والسيوف، حتى صارت كأنها غطاء على عينه إذا مدَّ بصره"^(١).
وفي رأيي أن الاعتراض على ابن جني بأنه ليس في الشاهد ما يدل
على التغطية غير دقيق، فهي مما يوحي به التشبيه بناء على تأويله.

وقد تأول ابن فورجة التشبيه بوجه آخر، يقول : " يريد إذا صحت يا
لجلمة اجتمعت إليك فهابك كل واحد، كأنك إذا نظرت إلى رجل بعينك
أشرعت إليه رماحاً، وصلت عليه بسيوف"^(٢)، فهو تشبيه لبيان أثر اجتماع
قومه عليه، وما يحل به من المهابة التي تنزل على قلوب أعدائه، حتى
تكون أهدابه كالرماح والسيوف في المهابة والخوف منها.

وفي تقديري أن تأويل ابن جني وتأويل ابن فورجة كل منهما يؤدي
دوراً يثري هدف المتنبي من جهة، فتأويل ابن جني يعكس قوة استجابة قوم
الممدوح له، وتأويل ابن فورجة لبيان الخشية التي تحل على قلوب أعدائه
من أثر اجتماع قومه عليه.

خامساً: اختيارات متعلقة بالمفاضلة بين الحقيقة والمجاز.

وقد أورد ابن فورجة بعض التعبيرات في شعر المتنبي تحتمل الحقيقة
أو المجاز، وفاضل بينها، فمن مواضع تفضيله المجاز على الحقيقة تعليقه
على قوله:

تركت خُدودَ الغانياتِ وفوقها دموعٌ تُذيبُ الحسن في الأعينِ النُّجْلِ

(١) الفتح ص : ٨٠.

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة.

تَبَلَّ الثَّرَى سَوْداً مَنِ الْمِسْكِ وَحَدَهُ وَقَدْ قَطَرَتْ حُمْراً عَلَى الشَّعْرِ الْجَثَلِ
فقد تناول الاستعارة في الفعل تذيب في قوله: (دموعٌ تذيبُ الحسن في
الأعين) فهو مستعار للإزالة.

وبين أن الاستعارة أليق وأنسب من الحقيقة، بقوله: " وإنما دقة
صنعتة بقوله: تذيب الحسن، ولم يقل: تزيل الحسن أو ما أشبهه؛ لأن الدمع
لما كان يذهب بالحسن أولاً فأولاً، كان استعارة الإذابة لفعله أولى كما قيل
في الحب إذا هزل البدن: أذابه لأنه اخذ منه قليلاً قليلاً، وأيضاً لما كان في
الذوب من معنى السيلان، والدمع سائل، فكأنه سال معه الحسن" (١).

فهو يركز في اختياره على الأنسب في الإبانة عن الغرض المسوق له
الكلام، وبالإضافة إلى ذلك فالاستعارة أدل على حرارة العاطفة وهول
المصيبة وسخونة الدمع وشدة انهمازه.

ومن تفضيله الحقيقة على المجاز تعليقه على قول المتنبي:

أَجْدُ الْحُزْنَ فِيكَ حِفْظاً وَعَقْلاً وَأَرَاهُ فِي النَّاسِ دُعْراً وَجَهْلاً
لَكَ إِنْفٍ يَجْرُهُ وَإِذَا مَا كَرُمِ الْأَصْلُ كَانَ لِلْإِنْفِ أَصْلاً

فقد روى ابن فورجة الفعل (يجره) بالياء، ويراه حقيقة، يقول: " هو
الذي جر الحزن عليك أي جناه، يقال: جررت على فلان جريرة أي جنيتها،
قال زهير:

لعمرك ما جرت عليهم رماحهم دم ابن نهيك أوقتيل المثلهم

وقد ذكر أن ابن جني يروي هذا الفعل بالتاء، ويراه مجازاً لا حقيقة،
يقول: " ولكن الشيخ أبا الفتح قال: قوله: تجره أي تصحبه وتتحمل ثقله،
وهذا وإن كان محتملاً فالذي ذكرناه أولى؛ لأنه حقيقة وهذا مجاز" (٢).

(١) الفتح ص: ١٨٠، وما بعدها.

(٢) الفتح ص: ٢٠٨ - ٢٠٩، وينظر الفسر: ٨/٤.

وينبغي ألا يؤخذ من هذا النص أن ابن فورجة يفضل الحمل على الحقيقة دون المجاز ما دام محتملاً للحقيقة، دون النظر إلى اعتبارات أخرى، وذلك لأنه راعى الدلالات البيانية في الشاهد الأول في تفضيل المجاز على الحقيقة.

وفي تقديري أن الحمل على المجاز على نحو ما ذهب إليه ابن جني يدل على صدق العاطفة وشدة وقع المصيبة على الممدوح، ومع ذلك تحلى بالصبر والالتزان على النحو الذي يعبر عنه البيت الأول بخلاف غيره من الناس.

سادساً: استحسان بعض الاستعارات في شعر المتنبي.

ومن ذلك استحسان الاستعارة التي استهجنها صاحب بن عباد في قول المتنبي :

في الخدّ أن عزم الخليط رحيلاً مطرّ تزيد به الخدود محولاً

وفي البيت السابق استعارتان، الاستعارة الأولى: هي استعارة المطر للدمع، والاستعارة الأخرى: هي استعارة محول الخدود لشحوبها، وتحدد لحمها، وزوال مائها ورونقها، واصفرارها، كالبلد إذا أمحل قل خيرها، واصفر نباته، وذوى عوده^(١).

ولم يرتض صاحب ابن عباد استعارة المحول، يقول: "ومن استرساله إلى الاستعارة التي لا يرضاها عاقل، ولا يلتفت إليها فاضل قوله: في الخد أن عزم الخليط رحيلاً ... البيت، فالمحول في الخدود من البديع المرذود، ثم هذا الابتداء في القصيدة من النفور بحيث تضيق عنه الصدور"^(٢)

(١) الفتح: ٢٣٢.

(٢) الكشف عن مساوئ شعر المتنبي ص: ٥٩.

ولم يقبل ابن فورجة ما ذهب إليه الصاحب، فهو يرى أنه لا يستند إلى دليل يرجع إليه، يقول: "فأي علم أفادنا بما قال غير هذا الكلام المسجوع الذي ماله مرجوع؟ بل ليت شعري أي شيء أنكر وما الذي نقم؟ والمحول للخدود مستعار، كما أن المطر للدمع مستعار، فأني نفور في هذا الابتداء الذي لم يخله من لفظ رائع، ومعنى مبتدع، وصنعة محكمة؟".

وقد بين ابن فورجة غرض المتنبي من الاستعارة الأخيرة بقوله: " وإنما قال ذلك؛ لأن المطر من صفاته أن تخصب له البلاد، ويخضر العشب وتروق البقاع، فكان الدمع مطراً بخلاف المطر صنيعاً".

فهذه الاستعارة بمثابة الاحتراس، الذي يعني دلالات الاستعارة الأولى، فصنيع المتنبي أولى من الاقتصار على مجرد استعارة المطر للدمع، فما استقبحه الصاحب هو ما يزيد الأسلوب جمالاً وحسناً وتأثيراً.

ولم يكتف ابن فورجة في استحسانه للاستعارة على الفائدة التي تؤديها، بل يعتمد على قبول أرباب الذوق لها، واستعمالهم ما هو قريب منها ونظير لها، يقول: "وما شاهدت أحداً من الفضلاء، وذوي العقول يذمه غير هذا الظالم، فإن كان لا يرتضيه هو من بينهم وحده، وليس بأفضلهم، ولا أعقلهم فلعله ما ذاك؟ وقد قال بعض المحدثين:

مطر من العبرات خدي أرضه حتى الصباح ومقلتاي سماؤه

فهل ترى بهذا من عيب؟ وهل يؤتى من جودة صنعه، وحسن بنية؟ فكيف تراه جعل العبرات مطراً، والخد أرضاً، والمقلة سماء؟ وإذا جاز لهذا أن يجعل الخد أرضاً فلم لا يجعل أبو الطيب لتلك الأرض محولاً وخصباً؟^(١).

وهكذا استطاع ابن فورجة أن ينتصر لرأيه من أكثر من وجه صحيح
يبرز جمال الاستعارة وبلاغتها.

سابعاً: اختيارات متعلقة بالكناية.

وهي كالتالي:

- اختيار الكناية على الحقيقة.

وذلك في تعليقه على قوله:

الرَّاجِعُ الْخَيْلَ مُحْفَاةً مَقْوَدَةً مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَبَارِ أَهْلَهَا إِرْمًا

فقد رأى أن [محفاة] يقصد بها لازمها وهو كثرة السير، ومنع أن
يكون المراد بها حقيقة الحفاء، يقول: "محفاة أي أحفاها كثرة السير، فهي
تقاد ولا تركب رفقا بها، ولا تكون محفاة ملقية نعالها الحديد؛ لأنها خيل
عراب لا تحتاج إلى النعال ... بل أحفاها سلوكها الجبال في طلب الروم،
وهي لم تتعود إلا البر، ولو أراد إلقاءها نعالها الحديد لقال له: فهلا أنعلها
إذا ألقن النعال، وهو ملك لا تعوزه النعال حيث سار"^(١).

ويضيف ابن فورجة احتمالاً آخر يرتبط بالأصل الاشتقاقي للكلمة،
يقول: " ويجوز أن تكون من الإحفاء الذي هو التقصي، كالخبر أنه صلى الله
عليه أمر بإحفاء الشوارب، وإعفاء اللحى".

وأرى أن هذا لاحتمال هو الأقوى؛ لأنه يشتمل على المعنى الكنائي
وزيادة، فالتقصي فيه كثرة السير، ومعان أخرى كثيرة تناسب سياق المتنبي
ومبتغاه من نظمه كالاهتمام والإلحاح والحرص على تحقيق الهدف على
أمثل صورة.

(١) الفتح ص: ٢٦٩-٢٧٠.

- اختيار الإرداف^(١) دون التشبيه.

وذلك في تعليقه على قوله:

يَتَقِيلُونَ ظِلَالَ كُلِّ مَطْهَمٍ
أَجَلِ الظِّلِيمِ وَرَبْقَةِ السَّرْحَانِ^(٢)

فقد سأله أحدهم كيف ينشد البيت السابق؟ فأنشد على نحو ما سبق، فقال: أنا أروي عنه: حل الظليم وربقة السرحان، وقد وجه الرواية بأنها قائمة على التشبيه، يقول: يريد أن هذا الفرس في عدوه كحكك الظليم من عقاله^(٣).

وقد عارضه ابن فورجة بقوله: "فقلت: فما باله يجعله كربقة السرحان، أفترى السرحان مربوقاً فيه ما يشبه به الفرس؟"^(٤)، فهو يرى أنه إن كان يستقيم التشبيه فيما رواه (حل الظليم) فلا يستقيم في قوله: (ربقة السرحان).

وقد أجاب بقوله: "عنى أنه إذا طارده لم يفته، فكأنه مربوق كقول امرئ القيس: قيد الأوابد هيكل"^(٥).

(١) الإرداف: هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ويعبر عنه بلفظ هو ردفه وتابعه أي قريب من لفظه قرب الرديف من الردف-تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن لابن أبي الإصبع المصري- تح: حفني محمد شرف الناشر: الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي-ص: ٢٠٧.

(٢) يتقيلون: ينامون وقت الظهيرة في ظل خيلهم، مطهم: التام كل شيء منه على حدته، الظليم: الذكر من النعام، ربقة: عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها، السرحان: الذئب.

(٣) الفتح ص: ١٢٠.

(٤) المرجع السابق ص: ١٢٧.

(٥) نفس المرجع السابق والصفحة.

فهو يرى أن التركيب (ربة السرحان) قائم على ما يطلق عليه عند البلاغيين في أنواع الكناية الإرداف، أي أنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة، فلم يأت باللفظ بعينه، ولكن بأردافه ولواحقه التابعة له، وذلك أن سرعة الفرس وتفوقه على السرحان يتبعها أن يكون في ربقته إذا طلبه.

وهذا التوجيه يراه ابن فورجة ويذهب إليه ليس في قوله: (ربة السرحان) فحسب، ولكن أيضاً في قوله: (أجل الظليم) فهو تعبير كذلك عن سرعة الفرس عن طريق الإرداف والتتبع، وذلك أن سرعة الفرس وتفوقه على الظليم يتبعها أن يكون أجله واصطياده مرتبطاً به إذا طلبه.

وقد استدل ابن فورجة على حمل (أجل الظليم) على الإرداف بمراعاة التماثل مع قوله: (ربة السرحان) ، والبعد عن التنافر الذي يوجب الحمل على التشبيه في رواية (حل الظليم)، يقول : " فقلت: الربة تحبس كالقيد، وكذلك الأجل يحبس بالموت، هذا ازدواج وتشابه، فما الذي يسوقنا إلى هذا التنافر في المعنيين الذي تزعم؟ وحل الظليم في سرعة عدوه، وبقته السرحان صفة الذئب في عجزه عن الفوت، فكيف يحسن هذا في صنعة الشعر؟ وهذا وأشباهه ما لا فائدة في الإصغاء إليه؟^(١).

وما ذكره ابن فورجة صحيح، وفيه ملاحظة حسن التلاؤم بين أجزاء النظم، وهو متوافق مع قول الإمام عبد القاهر: " وهل تجد أحداً يقول: " هذه اللفظة فصيحة"، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: " لفظة متمكنة، ومقبولة"، وفي خلافه: " قلقة، ونايبة، ومستكرهة"، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها، وبالقلق والنبو

(١) الفتح ص: ١٢٨ .

عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون نفقاً للتالية في مؤداها؟^(١).

كذلك فإن الحمل على التشبيه فيه إضعاف لسرعة الفرس، وذلك لأنه يكون عندئذ مشبهاً بالظليم في سرعته، فالظليم أسرع منه ولذلك يشبه به، بخلاف الحمل على الإرداف ففيه إبراز لتفوق الفرس على الظليم في السرعة.

- اختيار المعنى الكنائي.

ومنه تعليقه على قوله :

أَعِيدُوا صَبَاحِي فَهُوَ عِنْدَ الْكَوَاعِبِ وَرُدُّوا رُقَادِي فَهُوَ لِحِطِّ الْجَبَابِبِ

فهو يرى أن قوله: (أعيدوا صباحي) كناية عن كون حياته كلها ظلام ودهره جميعه ليل دامس، يقول: "يريد ردوا الكواعب حتى يعود صباحي، أي دهري ليل كله، ولا صباح لي إلا وجوههن".

وقد استدل على هذا المعنى الكنائي بالسياق اللاحق، وهو قول المتنبي عقب ما سبق مباشرة:

فإن نَهَارِي لَيْلَةٌ مَدْلِهِمَّةٌ عَلَى مُقَلَّةٍ مِّنْ بَعْدِكُمْ فِي غِيَاهِبِ

وقد جَوَّزَ وَجْهًا آخَرَ ضَعِيفًا فِي الْمَعْنَى الْكِنَائِي، يَقُولُ: "ويجوز أن يعني ليلى طويل، فلو أعدتم إلي الكواعب لقصر ليلى وعاد صبحي، وهذا تمحل، والمعنى ما قد مر ذكره"^(٢).

والرأي الأول لابن فورجة هو الأولى لمناسبته للسياق كما أوضح، وكذلك لمناسبته النظم وانظر في ذلك لقوله: (أعيدوا) ودلالته على فقد

(١) دلائل الإعجاز ص: ٤٤

(٢) الفتح ص: ٢٩.

الصباح، فلا يصح أن يكون التعبير بعد ذلك مجرد شكوى من طول الليل،
وإلا كان تناقضاً.

وهذا المعنى الكنائي هو الأكثر فائدة، والأنسب بالدلالة على شدة ما
يقاسيه الشاعر، فحياته كلها قائمة على هذا العشق، فلا هناءة وسعادة
بدونه.

ولعل الدواعي السابقة جميعها هي التي جعلت ابن فورجة يرى أن
المعنى الآخر محل.



المبحث الخامس

اختيارات متعلقة بألوان البديع

تناولت اختيارات ابن فورجة ألواناً أربعة من البديع، ويلاحظ أنه يجعل تحقيق الغرض المسوق له النظم هو الأساس في جمال وقبول اللون البديعي، وهذه هي اختياراته:

- استحسان الاطراد^(١)

وذلك في تعليقه على سخرية صاحب بن عباد من قول المتنبي :

وَأَنْتَ أَبُو الْهَيْجَا بْنِ حَمْدَانَ يَا ابْنَهُ تَشَابَهَ مَوْثُودُ كَرِيمٌ وَوَالِدُ
وَحَمْدَانَ حَمْدُونَ وَحَمْدُونَ حَارِثٌ وَحَارِثٌ لُقْمَانٌ وَلُقْمَانٌ رَاشِدٌ

إذ يقول صاحب : " ولم ننفك مستحسنين لجمع الأسماء في الشعر؛

كقول القائل :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بِقُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

وكقول الآخر:

قَتَلْنَا بَعْبُدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُؤَابَ بْنَ أَسْمَاءَ بْنَ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ

فلما احتذى هذا الفاضل على طريقهم قال: وأنت أبو الهيجا بن حمدان يا ابنه ...، وهذه من الحكمة التي ذكرها أرسطو طاليس وأفلاطون لهذا الخلف الصالح، وليس على حسن الاستنباط قياس^(٢).

(١) عرف الخطيب الاطراد بقوله : " أن يأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك، حتى تكون الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه" الإيضاح للخطيب القزويني- الناشر: دار إحياء العلوم ببيروت ١٩٨٩م- ص: ٣٥٤ .

(٢) الفتح ص: ٧٠-٧١ ، وينظر الكشف عن مساوئ المتنبي ص: ٥٢-٥٣ .

وقد اشتد ابن فورجة في رفض استهزاء الصاحب، يقول : " ليت شعري مم أتعجب؟ من استقباحه ما هو أحسن شعره أم تهزئه الذي لا يليق بما نحن بصدده؟ أم من ظنه أنه إذا تهزأ توهم الناس فيه أنه يعلم ما لا يعلمون" .؟

وقد استند ابن فورجة على سقوط هذه السخرية بأمرين، أولهما: حسن السبك والارتباط بين الأسماء ، يقول : " أما سبك البيت فأحسن سبك، يريد أنك تشبه أباك، وأبوك يشبه أباه، وأبوه أباه، فأنت أبوك إذ كان فيك أخلاقه، وأبوك أبوه إلى آخر الآباء"^(١).

فهو يرى أن السبك متحقق بين الأسماء، وأساس الارتباط عنده قائم على تشبيه كل ابن بأبيه.

وهكذا استطاع ابن فورجة أن يدرك الوسيلة التي اعتمد عليها المتنبي في تحقيق السبك ،وهي طريقة حسنة، وأولى من سرد سلسلة النسب تخليداً للذكر على نحو ما فعله غيره، إذ تحقق في صنيعة تخليد الذكر مع توارث الشرف والتماثل فيه، كما يبرز أن اختلاف الأزمنة والأمكنة لم يؤثر فيهم، كذلك تسمح هذه الطريقة أن يمدح الأب مرتين، مرة باعتباره أباً، وأخرى باعتباره ابناً.

وقد جعل أبو العلاء المعري هذه الصنعة في الاطراد من مبتكرات المتنبي، يقول : " اتفق له في هذين البيتين ما لم يتفق لغيره من تشبيه الممدوح بأبيه وتشبيه أبيه بجدّه ، ثم كذلك حتى استوفى سبعةً في النسب"^(٢).

(١) الفتح ص: ٧١.

(٢) اللامع العزيزي ص: ٣٠٩.

ويرى ابن سنان الخفاجي أن هذا الاطراد ليس قبيحاً وذلك لأن " المعنى المقصود لا يتم إلا به، وقد اتفق له أن ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا تكلف؛ لأن أبا الهيجاء هو عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث بن لقمان بن راشد، ولو ورد هذا الكلام نثرًا لم يرد إلا على هذه الصفة، فلما عرض في هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه، وكان البيت مرضياً غير مكروه " (١).

وفي المقابل نرى ابن رشيق القيرواني يصف هذا الاطراد بالتعسف؛ لأنه جاء به في صفتين (٢)، أي بيتين .

وفي تقديري أن الاطراد موطنه البيت الثاني فقط، وذلك لأن البيتين ليسا خالصين في سرد الأسماء، فالبيت الأول يحوي تراكيب تعترض سرد الأسماء، وهي قوله : (يا ابنه) و(تَشَابَهَ مَوْلُودٌ كَرِيمٌ وَوَالِدٌ).

وأما ابن معصوم فيذهب إلى أن ما ذكره " ابن فورجة دفع بالضد، وتجااف عن الحق، فإن صاحب إنما استقبح من هذا البيت غلق تركيبه، وثقله على السمع، ونبو الطبع عن سماعه، كما يشهد به الذوق، وقوله: إن سبكه أحسن سبك ليس بصحيح " (٣).

وقد جانب ابن معصوم الصواب فيما ذهب إليه ، فأما ادعاؤه غموض التركيب فيدفعه أن المتنبي قد كشف بقوله: (تشابه مولود كريم ووالد) أن اطراد الأسماء على نحو ما فعله قائم على تشبيه كل ابن بأبيه .

(١) سر الفصاحة ص : ١٠٣ .

(٢) العمدة : ٨٤ / ٢ .

(٣) أنوار الربيع في أنواع البديع ١/ ٢٥٠ .

وكذلك ليس الاطراد على هذا النحو من الثقل الذي ينبو عنه الذوق، بل إنه مستساغ ومقبول، وأيضا الانسجام متحقق فلا تجد صعوبة في نطق لفظ في البيت، أو في توالي الألفاظ .

والأمر الثاني الذي اعتمد عليه ابن فورجة في إسقاط سخرية صاحب من المتنبي، وهو أنه ليس فيما ذكره من الأسماء ما يستقبح، وهو تعليل مقبول، ولكنه يفترض افتراضاً غير مقبول في الرد على صاحب وهو قوله: "ولنسلم له أن حمدان وحمدون لفظتان مستهجتان فكيف نصنع والرجل اسمه هذا؟ فهل يستعير له أباً غير أبيه، أم يسميه بلفظه حسنة اخترعها؟"^(١)، ذلك لأن عليه إذا كان الاسم مستهجناً أو مشعراً بالذم أن ينأى عنه، والمجال متسع أمامه في اختيار الألفاظ المشعرة بالمديح والثناء؛ فكان على ابن فورجة ألا يورد هذا الافتراض، ويكتفي بما ذكره أولاً ، ففيه إقناع .

- اختيار بناء الأسلوب على المذهب الكلامي^(٢)

وذلك في تعليقه على ما ذهب إليه ابن جني في قول المتنبي:

أنا ابن من بعضه يَفُوقُ أباه
بأحسِّ والنَّجْلُ بعضُ مَنْ نَجَلَهُ

فقد قال في تفسير هذا البيت: "معناه أنا أفوق أباً من يبحث عني، إلا

أن صنعه الشعر قادته إلى هذا النظم، وليس بضرورة"^(٣).

وقد فسر الوحيد الأزدي مراد ابن جني بالصنعة بأنه لما قال : أنا ابن

من بعضه لم يرض بالباحث نفسه، حتى طلب أباه^(٤).

(١) الفتح ص: ٧١ .

(٢) عرفه ابن أبي الإصبع بقوله : عبارة عن احتجاج المتكلم على المعنى المقصود بحجة عقلية تقطع المعاند له فيه- تحرير التحبير ص: ١١٩ .

(٣) الفسر ٤/٢١٦ .

(٤) نفس المرجع السابق والصفحة، هامش رقم (٦).

أما ابن فورجة فهو يرى أن التركيب قائم على المذهب الكلامي، يقول: "بمثل هذا فيغلب الخصوم عند الجدل، فلقد احتج لقصور أبوته فما قصر، يقول: أنا بعض والدي؛ لأني منه وجدت، وأنا فوقك أيها الباحث عن أبوتي فضلاً وكرماً وبأساً، فإذن والدي فوق أبيك كثيراً، قد فضله بعضه" فهذه قضية عقلية مكونة من مقدمتين تفضي إلى نتيجة.

وفي كلامه ما يدل على أن هذا الحمل على المذهب الكلامي هو الملائم للسياق، سواء في البيت محل الشاهد، أو البيت الذي أتى بعده، يقول عقب ما سبق: "وقد استوعب هذا المعنى بقوله: أنا ابن من بعضه يفوق أبا الباحث، وباقي البيت فضل وتبيين، وزاد هذه الحجة قوة على خصمه بقوله بعده :

وإنما يذكُرُ الجدودَ لهم من نَفروهُ وأنفَدوا حيلَهُ

يقول: أنا لا أفخر إلا بنفسي، وإنما يفتقر إلى المفاخرة بالأب من لا فخر له بنفسه."

وعلق ابن فورجة على ما ذكره ابن جني فيقول: " وهذا كلام من لا يعرف صنعة الشعر، وأي صنعة في هذا البيت غير إبداع المعنى؟ والصنعة تختص من الشعر باللفظ، ووجه استعماله، لا باختراع المعاني، ألا ترى أنه لو قال: كما قال الشيخ أبو الفتح: أنا أفوق أبا من يبحث عني لما كان فيه هذا المعنى البديع، الذي إياه أراد أبو الطيب؟" (١).

فهذا النص يفيد أن ابن فورجة يرى أن تفسير ابن جني يهدر الاحتجاج العقلي البديع الذي يحويه الشاهد، فليست بلاغته عنده مرتكزة

فحسب على الصنعة المتعلقة بالألفاظ ووجوه استعمالها، بل إن أجل ما فيه هو المعنى الاستدلالي.

ويعكس الذي ذهب إليه ابن فورجة ظهور مجد الشاعر؛ ولذا يتخذه مقدمة للوصول إلى النتيجة.

وفيه - أيضاً - قبح شديد لوالد المهجو، فهو دون الشاعر ودون والده، وفيه كذلك دلالة على الفارق الشاسع بين الأبوين، مادام الفرع الذي هو الشاعر قد تفوق على أصل المهجو أي والده.

وقد أعجب ابن فورجة بهذا الأسلوب، ولذا يقول: " وقد جود أبو الطيب في هذا البيت، فما ترك في الإحسان غاية لم يأتها، لولا أنه نقض هذا الأصل الذي أتى به في مكان آخر من شعره فقال:

فَلَا قَطَعَ الرَّحْمَنُ أَصْلًا أَتَى بِهِ فَإِنِّي رَأَيْتُ الطَّيِّبَ الطَّيِّبَ الْأَصْلِ

فهذه حجة لمن فاخر في الآباء^(١).

ولا أظن أنه يقصد من قوله: (نقض هذا الأصل) أن يحط من الشاهد الأخير، فكل موضعه، كما يشعر قوله: (فهذه حجة لمن فاخر في الآباء)، فهذا يدل على أن الشاهد الأول حجة في الفخر بالنفس.

- استحسان النظم لأجل ما فيه من مقابلة.

وذلك في تعليقه على قول المتنبي:

فَحُبُّ الْجَبَانِ النَّفْسَ أَوْرَدَهُ الْبَقَا وَحُبُّ الشُّجَاعِ النَّفْسَ أَوْرَدَهُ الْحَرْبَا

وَيَخْتَلِفُ الرَّزْقَانِ وَالْفِعْلُ وَاحِدٌ إِلَى أَنْ تَرَى إِحْسَانَ هَذَا لِذَا ذَنْبَا

فقد فضل ابن فورجة البيت الأول على غيره مما ورد في معناه لأجل المقابلة التي أحدثها بين ألفاظ البيت، يقول^(٢): " وقد أكثر الشعراء في ذلك

(١) الفتح ص: ٢٤٥، وما بعدها.

(٢) الفتح ص: ٤٩، وما بعدها.

إلا أنهم لم يأتوا بالضدين في بيت كما أتى به، فأما الحصين بن الحمام
المري، فإنه أتى بمعنى النصف الأخير في قوله:

تَأَخَّرْتُ أَسْتَبْقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أُنْقَدِمَا
وازداد تقصيراً أبو تمام، إذ كرر معنى هذا المصراع الأخير في بيت
بلفظين مختلفين فقال:

سَلَفُوا يَرُونَ الذِّكْرَ عَقْبًا صَالِحًا وَمَضُوا يَعْدُونَ الثَّنَاءَ خُلُودًا
والمصراعان معنى واحد بلفظين مختلفين، والخنساء أيضاً عرضت
لهذا المعنى الأخير دون الأول بقولها:

نُهَيْنُ النُّفُوسَ وَهُنَّ النُّفُوسِ يَوْمَ الْكَرْيَةِ أَبْقَى لَهَا
ولا شك أن المقابلة تكثف مشاعر الإجلال والتقدير والإعزاز لصورة
الشجاعة والإقدام، وكذلك تكثف مشاعر الاحتقار والوضاعة والمهانة لصورة
الجبين والتخاذل؛ ولذا حق لابن فورجة تفضيل قول المتنبي على غيره.
وكذلك قد وفق ابن فورجة في الإشارة إلى أن من محاسن المقابلة
صياغتها على هذه الصورة من الإيجاز، فقد أشار إلى أنها أكثر إيجازاً من
معان دلالتها لا تشتمل إلا على النصف الأخير من البيت محل المقابلة.
- استبعاد الإلغاز^(١)

وذلك في تعليقه على قوله:

فَمَا حَاوَلْتُ فِي أَرْضٍ مَقَامًا وَلَا أَرْمَعْتُ عَنْ أَرْضٍ زَوَالًا
فقد ذكر ابن فورجة في البدء ما ذهب إليه ابن جني من أن هذا البيت
يحمل الإلغاز، أي أنه يريد أنى إذا جعلت أرضي قنودى، وألفت الترحل

(١) عرف ابن الأثير الإلغاز بقوله: وهو كل معنى يستخرج بالحدس والحرز، لا بدلالة اللفظ
عليه حقيقة ومجازاً، ولا يفهم من عرضه- المثل السائر ٣ / ٨٥.

فكأنني ما أقمت بأرض، ولا ارتحلت عن أرض، واستدل ابن فورجة على صحة ما ذهب إليه ابن جني بما قد تقدم هذا البيت، وهو قوله:

أَلْفَتُ تَرَحَّلِي وَجَعَلْتُ أَرْضِي قُتُودِي وَالغُرَيْرِي الْجَلَالَا

لأنه إذا كانت أرضه القنود، فهو لا يزول عن أرضه أبداً، وإذا كان يترحل أبداً فهو لا يريد مقاماً في أرض أبداً.

وقد ذكر ابن فورجة أن هذا الشاهد يحتمل معني آخر غير ما ذهب إليه ابن جني من الإلغاز، وهو معني لطيف، يقول عن هذا المعني: "يريد أنه إذا كان مسافراً أبداً، لا يقيم في بلد، ولا في مكان فكيف يكون مزماً عن أرض زوالاً؟ إنما كان إزماعه حين ارتحل بدءاً أن يكون مسافراً أبداً، ولو أقام لاحتاج إلى إزماع زوال، فلما لم يقم لم يزمع عن أرض زوالاً، وهو معني لطيف فافهمه"^(١).

وقد ذهب الزوزني^(٢) إلى أن الأوضح أن لا يوصل معني هذا البيت بما قبله، ولا يعطف عليه، فهو مختص بمعناه، وتفسيره فيما بعده، وهو يؤيده ويصححه، وهو قوله:

عَلَى فَلَقِي كَأَنَّ الرِّيحَ تَحْتِي أَوْجَهَهَا جَنُوبًا أَوْ شَمَالًا

وفي تقديري أنه مادام المعني المقصود (وهو الترحال الدائم) يمكن التوصل إليه بدون إلغاز، فلا حاجة إلى تقدير إلغاز، فصلاً عن أن المعني الذي يذهب إليه ابن فورجة فيه دلالة على قدم زمن الترحال، وهذا يعكس اعتياده حياة الترحال وألفته السفر، وليس القول بالإلغاز فيه هذا المعني.

(١) الفتح ص: ٢٣١، وينظر الفسر: ٤/ ١٥٧-١٥٨.

(٢) قشر الفسر: ٢/ ٢٧٠.

المبحث السادس

اختيارات متعلقة بالتأويل

التأويل لا يقتدر عليه إلا من رزق موهبة خاصة في الفهم والإفهام، إذ يقوم على استكشاف المناسب للنظم ومقصود المتكلم، ولذا قرر العلماء قديماً أن "كل لفظ احتمل معنيين فصاعداً، فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعلى العلماء اعتماد الشواهد والدلائل، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه"^(١).

ومن هنا يتضح أن التأويل لا يقل إطلاقاً عن مباحث البلاغة الأخرى التي تحويها بحوث البلاغيين، يقول أبو حيان التوحيدي: "البلاغة ضروب: فمنها بلاغة الشعر ومنها بلاغة الخطابة ومنه بلاغة النثر، ومنها بلاغة المثل، ومنها بلاغة العقل، ومنها بلاغة البديهة، ومنها بلاغة التأويل"^(٢) وقد كان شعر أبي الطيب من الأشعار التي اشدت الاختلاف حولها، وتباينت وجهات النظر فيه، وذلك أن شاعرية أبي الطيب جعلته يضع في شعره ثراء دلاليًا عظيمًا، ومن ثم اشدت الاختلاف والتباين في تأويل شعره. ويبدو أنه قد أدرك أن هذا أمانة النبوغ والتميز، وإنما الكلام إذا كان قوياً من مثل هذا الفحل احتمل لقوته وجوهاً من التأويل بحسب ما تحتمل ألفاظه، وعلى مقدار قوى المتكلمين فيه، ولذلك قال الأصمعي: خير الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة"^(٣)

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي- تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم- دار التراث بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٤م- ١٦٦/٢.

(٢) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي- دار الكتب العلمية ببيروت / لبنان - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م - الطبعة: الأولى تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل- ص: ٣٠٦.

(٣) تحرير التحرير ص: ٤٥٥.

وقد استطاع ابن فورجة أن يظهر تميزاً وقدرة على الفهم والاستيعاب والنظر الثاقب في مناقشاته واختياراته التي تناولت تأويل بعض الحروف والكلمات والجمل والصور البلاغية عند أبي الطيب.

- تأويل بعض الحروف والأدوات.

ومنه تعليقه على قوله :

وَلَمَّا فَقَدْنَا مِثْلَهُ دَامَ كَشْفُنَا عَلَيْهِ فِدَامَ الْفَقْدِ وَانْكَشَفَ الْكَشْفُ

فقد ذهب ابن جني إلى أن [على] في موضع [عن] في قوله: (كشفنا عليه) أي كشفنا عنك، والهاء راجعة إلى (مثله) على تأويله^(١).

وأما ابن فورجة فيرى أن الهاء عائدة إلى الممدوح، ويذهب إلى قولين في تأويل [على]، هما:

القول الأول: أنها بمعنى اللام، يريد دام كشفنا عن مثل له.

القول الثاني: وهو الأرجح عنده، أن قوله عليه أولى من [عنه] لأنه يريد بكشفنا معنى قولك: غصنا عليه، ونزلنا عليه، وتسلفنا عليه^(٢).

وما اختاره ابن فورجة أولى سواء تأويل الفعل (كشفنا) أو بقاء (على) على أصل معناها، فهما يكشفان عن مدى الحب للممدوح والارتباط به والألفة له والاحتياج الشديد له والتزام على فضله.

وكذلك رأي ابن فورجة هو الذي يواءم الشرط: [وَلَمَّا فَقَدْنَا مِثْلَهُ] إذ يناسبه أن يكون الجزاء هو أثر فقدان نظير الممدوح، وهو أن يحرص علي الممدوح ويتشبث به، كما يفيد تأويل ابن فورجة.

(١) الفتح ص: ١٥٢، وينظر الفسر: ٤٤٣/٣ .

(٢) الفتح ص: ١٥٢ - ١٥٣ .

وهذا بخلاف ما ذهب إليه ابن جني، فإنه يترتب عليه أن يكون المعنى في جملة الشرط مضطرباً، إذ المعنى عليه: لما فقدنا مثله دام كشفنا عن مثله .

ومن تأوله الحروف تعليقه على قوله:

مَا دَارَ فِي الْحَنَكِ اللِّسَانُ وَقَلَّبَتْ قَلَمًا بِأَحْسَنَ مِنْ نَثَاكَ أَنَا مَلُ

فقد رأى أن (ما) للنفي، و(قلبت) عطف على (دار)، يريد: ما دار، وما قلبت، واستبعد أن تكون ظرفاً كقوله: عشت ما دار لسان في حنك، واستدل على ذلك بأنه لو كان كذلك لكان هجاء، وبيان ذلك أن قوله: وقلبت قلماً بأحسن من نثاك يكون معناه: إن نثاك ليس حسناً^(١).

ويكون معناه: ما نطق لسان، وما كتب قلم أحسن من أخبار الممدوح؛ لما فيها من الفضل على كل أحد، وهو معني يليق بالمديح، على النقيض تماماً من المعنى الذي يترتب على حمل (ما) على الظرفية.

ومنه تأويله الواو في قول المتنبي:

إِذَا خَافَ مَلِكٌ مِنْ مَلِيكَ أَجْرَتَهُ وَسَيْفِكَ خَافُوا وَالْجَوَارُ تَسَامُ

فقد ذهب إلى أن الواو في قوله: (سيفك خافوا) واو العطف، وليست واو الحال، والمعنى: أجرهم، وابدل لهم الصلح الذي يطلبونه؛ لأن من عادتك أن تجير كل ملك خاف من ملك، وقد خافوا سيفك فأجرهم منه، واستدل على ذلك بالسياق السابق، وهو قوله:

وَإِنْ نَفُوسًا أَمَّتْكَ مَنِيعَةٌ وَإِنْ دِمَاءٌ أَمَلَّتْكَ حَرَامٌ^(٢)

(١) الفتح ص: ٢٤١، وما بعدها.

(٢) الفتح ص: ٢٦٦-٢٦٧.

وما ذهب إليه ابن فورجة هو الصحيح من ناحية أخرى أيضاً؛ وهي أن الحمل على واو الحال يخل بالثناء على الممدوح؛ وذلك من جهة دلالاته على أنه أجاز المحتممين به، وحالهم أنهم خائفون منه، فيؤدي هذا التأويل إلى اتهامه بالغدر وخيانة العهود والمواثيق.
- تأويل بعض الألفاظ المفردة.

ومنه ما أورده تعليقاً على ما ذكره القاضي الجرجاني في باب "سرقات المتنبى" من أن المتنبى قد أخذ قوله :

ذَكَرْتُ بِهِ وَصَلاً كَانَ لَمْ أَفْزُ بِهِ وَعَيْشاً كَأَنِّي كُنْتُ أَقْطَعُهُ وَثَباً

من قول الهذلي :

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

وذلك بناء على تأويل السعي بالمشي الصريح ، فجعل المتنبى السعي وثباً^(١)

وأما ابن فورجة فلا يقبل تأويل القاضي الجرجاني ، يقول : " الهذلي لم يرد بالسعي المشي الصريح، فيجعله أبو الطيب وثباً، وإنما أراد من قولهم سعيت بفلان إلى الأمير سعياً وسعاية، ولعمري أن السعاية في مصادر هذا الفعل أشهر، إلا أن السعي القياس الذي لا محيص عنه "

وهذا التأويل عند ابن فورجة لا يتحقق الغرض المراد إلا به ، يقول : "ويضطرنا إلى ذلك أن معنى البيت لا يتم، وغرض قائله لا يحصل، إلا بما ذكرناه، يقول لم يزل الدهر يسعي بي إليها، ويسعى بالمكروه بيننا، فلما انقضى ما بيننا بالفراق سكن الدهر من تلك السعاية، ألا ترى أنه إن أراد السعي الذي هو المشي، لم يكن له معنى".

(١) الفتح ص : ٤٨ ، وينظر الوساطة ص : ٢٤٥.

وكذلك يستند في رفض هذا التأول إلى أن الصورة المقابلة [لسعي الدهر] في النظم، وهي قوله: [سكن الدهر] لا يتصور فيها حقيقة السكون وتوقف الحركة، يقول: " وليكن ما ظنه القاضي أبو الحسن سائغاً... فما يصنع بقوله: فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر؟ أترى الزمان لما وقع الفراق سكن عن المضي، ومل الفلك من الدوران، والزمان إنما هو استمرار دورانه"^(١).

وهكذا يكون قد اعتمد على جهة أخرى في تأويل المراد من السعي، وهي تلاؤم أجزاء النظم، وتناسب عناصر البناء التركيبي، وبذلك أيضاً يكون ما ذهب إليه ابن فورجة هو الصحيح .

ومنه تعليقه على ما ذكره القاضي الجرجاني في تأول كلمة (عود) في قول المتنبي :

مَا يَقْبِضُ الْمَوْتَ نَفْسًا مِنْ نَفْسِهِمْ إِلَّا وَفِي يَدِهِ مِنْ تَنْهَاهَا عُدُ

فقد أورد القاضي الشاهد في جملة ما عاب عليه العلماء، وذلك بناء على تأول (عود) بعود الطيب يقول: " قالوا: والعود لا يشتم، ولو اشتم لم يحظ من ريحه بطائل، وإنما يظهر عرفه إذا حلت النار أجزاءه ولطفتها، فانبتت في الهواء"، وقد علق علي هذا التأول بقوله: " وليس في المعنى عندي ما ذكره، ولا ذهب الرجل حيث ظنوا "

وقد أورد دفاع المحتج عن المتنبي، وهو تأول كلمة (عود) بقطعة الخشب من أي شجر كانت، فيكون قد أراد أنه لا يباشرها إذا قبضها، ولكن يقبضها وفي يده عوداً يتناولها بطرفه، كما يريد الإنسان أخذ الشيء يستقذره، فيصون عنه يده، ويتناوله بحاجز^(٢) .

(١) الفتح ص: ٤٨ .

(٢) الوساطة ص: ٤٧٧ ، والفتح ص: ١٠٣ - ١٠٤ .

أما ابن فورجة فقد اشدت في إنكار التأول الذي نسبه القاضي إلى بعض العلماء، فقد ذكر أن " المتوهم على أبي الطيب أنه يعني عود الطيب لعاجز، وأن الاحتجاج عنه والنفخ دونه من الكلف التي كفاها الله".

وبين الدافع الذي دعا القاضي إلى هذا التأول بقوله : " وما أغرى القاضي أبا الحسن إلا ذكره للنتن، فحسب أن لا بد من طيب يقابل النتن به". وقد اعتمد ابن فورجة في نقض هذا التأول على استعمالات العرب، يقول : " ولم نسمع أحداً من الشعراء، ولا في نثر من نثر الفصحاء قال: أخذت بيدي عوداً، وناولني فلان عوداً على لفظ التنكير، والمراد هذا الطيب، وإنما يقولون: أخذت مندلاً أو ألوة أو مجمرأ، والعود معرفةً من الأسماء التي تختص به، فإذا أتوا بعود منكرأ أوردوه في اللفظ دالاً على الطيب فقالوا: تبخرت بعود ونكثت بعود، وما أشبه ذلك" (١).

وفي تقديري أن ما ذكره ابن فورجة هو الأقوى لاستناده إلى طريقة النظم وبناء الكلام التي ينبغي أن يبني عليها الناظم، وهي سلوك طريقة العرب المعتادة، فلا مجال لتأول يخرج عن طريقتهم، واستعمال دلالة لكلمة غير ما استعملوه فيها.

وممن خرج على طريقة العرب في استعمال الكلمة بمعنى الطيب ابن معقل المهلبي، ولكن لمقصد آخر في الشاهد غير ما نقله القاضي الجرجاني، وهو أن الموت إذا ظفر بنفس من نفوس هؤلاء النمام، فقبضها بيده عد ننتها في يده كأنه طيب، سروراً بظفره بها (٢).

(١) الفتح ص : ١٠٤.

(٢) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ٣ / ٤١.

ومن اختياراته المتعلقة بتأول الكلمات تعليقه على قوله:

مُجِبِّي قِيَامِي مَا لِذَلِكَ النِّصْلِ بَرِينًا مِنَ الْجَرْحِ سَلِيمًا مِنَ الْقَتْلِ

فقد تأول ابن جني (القيام) بمعنى المقام، يقول: " معناه يا من يحب مقامي وتركي الأسفار والمطالب، كيف أقيم ولم أجرح بنصلي أعدائي واقتلهم به ؟" (١).

وقد عارض ابن فورجة هذا التأويل مستنداً إلى أن الدلالة المعجمية لمادة الكلمة لا تفيد المعنى الذي قصده ابن جني، يقول: " القيام إن كان أبو الفتح يريد به المقام فقد اخطأ، ولا أراه أراد؛ لأنه لا يقال: قام زيد بمعنى أقام في المكان".

ورد تأويلاً آخر بأنه لا يتناسب مع الغرض المسوق له الكلام، يقول: " وإن أراد أيضاً القيام الذي هو الانتصاب على الرجلين فقد أخطأ أيضاً، لا فائدة فيه لأن يحب أهل أبي الطيب قيامه".

وقد تأول (القيام) بمعنى أداء الحاجة، يقول: " يا من يريد قيامي بأمره وتركي مفارقه ما لذلك النصل لم أجرح به، ولم أقتل، يريد ذلك النصل وإعماله أحب إلي، وأهم عندي، كقولك: لمن يلتمس منك المشي وقد حضر فرس: ما لذلك الفرس؟ معناه: لا أمشي والفرس حاضر، وكذلك يريد لا أختار القيام بأمره على إعمال النصل" (٢).

وما ذهب إليه ابن فورجة هو الصحيح، ولعله هو ما أراد ابن جني، ولكنه أخطأ التعبير عنه كما بين ابن فورجة سلفاً.

(١) الفسر: ٥٦/٤.

(٢) الفتح: ٢٢٣.

ويستدل كذلك على صحة رأي ابن فورجة بأن القيام بالمعنى الذي تأوله يحوي معنى المقام (الاستقرار في المكان) وزيادة على هذا المعنى، وهو قضاء الحاجات والمؤونة، فهو أبلغ في الدلالة على المديح.
- تأويل بعض الجمل.

ومنه ما ذكره حول تأويل ابن جني لقول أبي الطيب :

سَرَيْتَ إِلَى جِيحَانَ مِنْ أَرْضِ أَمَدٍ ثَلَاثًا، لَقَدْ أَدْنَاكَ رَكْضٌ وَأَبْعَدًا

فقد تأول ابن جني قول المتنبي : (لقد أدناك ركضٌ وأبعدًا) بقوله :

"جيجان نهر، أي أدناك سيرك من النهر، وأبعدك من آمد"^(١).

وهو تأويل معلوم بداهة فلا جدوى منه، ولا يخدم الغرض من النص؛ ولذا ينتقده ابن فورجة، يقول : " كل من سار من موضع إلى آخر فقد أدناه ركضه من مقصده وأبعده من حيث انفصل عنه، فلو سار غلوة أو فرسخاً، فما وجه المدح في هذا إذا تأولناه على ما تأوله أبو الفتح ؟ وما فائدة البيت؟ "^(٢).

وقد تأول ابن فورجة الجملة بأنه ليس المقصد منها مجرد الإخبار بمضمونها، ولكن المقصد هو التعجب الذي يترتب على مضمونها، كما يدل على ذلك السياق وقرائن الأحوال، يقول : " جيجان من أرض آمد على مسافة بعيدة قد علم ذلك، وهذه مسافة بعيدة لا يصل فيها أحد بمسرى ثلاث، فنحن نفهم من قول أبي الطيب: سریت إلى جيجان من أرض آمد أنك وصلت إلى هذا النهر من آمد في ثلاث ليال ليصح معنى تعجبه بقوله: (لقد أدناك ركض وأبعدا)، ولولا ذلك لما كان لتعجبه وجه ".^(٣)

(١) الفسر: ٨٢٢/٢ .

(٢) الفتح ص: ٧٤ .

(٣) المرجع السابق ص: ٧٤-٧٥ " بتصرف يسير" .

ومنه تعليقه على قول المتنبي:

إِذَا بَيْتَ الْأَعْدَاءِ كَانَ سَمَاعُهُمْ صَرِيرَ الْعَوَالِي قَبْلَ قَعْقَعَةِ اللَّجْمِ

فقد تأول ابن جني جملة الشرط بقوله: " أي يبادر إلى أخذ الرمح فإن لحق أسرج فرسه، فذاك، وإلا ركب عرياً، وهذا كقوله:

حِذَارًا مُعْرُورِي الْجِيَادِ فُجَاءَةً إِلَى الطَّعْنِ قُبْلًا مَا لَهَنَّ لِجَامٍ (١).

وقد رأى ابن فورجة أن الحالتين في الشاهدين مختلفتان، فالحالة التي يصفها الشاهد الأول حالة الذي يبيت العدو فهو على تمكن من الاستعداد، أما الحالة التي وصفها الشاهد الآخر فهي حالة المرهوق المستعجل. لذلك رد ابن فورجة تأويل ابن جني ورأى أن التأويل الحق، هو أن العدو يفاجأ بالطعن، فهو يسمع صرير الرمح في عظامه قبل قعقعة اللجام من الفارس الحامل عليه.

وقد استدل ابن فورجة على صحة ما ذهب إليه بأنه لو أراد أنه يركب إلى العدو فرسه عرياً لما قال: قعقعة اللجم، فليس ثمة لجام (٢)، وظاهر رجحان تأويل ابن فورجة.

ومنه تعليقه على قول أبي الطيب:

مَنْ اقْتَضَى بِسِوَى الْهِنْدِيِّ حَاجَتَهُ أَجَابَ كُلَّ سُؤَالٍ عَنِ هَلْ بَلِمَ

فقد تأول ابن جني قول المتنبي: [أجاب كل سؤال عن هل بلم] بقوله: " إذا قيل له: هل أدركت حاجتك قال: لم أدركها" (٣)، ورأى ابن فورجة أن هذا تفسير جيد لا مزيد عليه.

(١) الفسر: ٤/ ٤٦٧.

(٢) الفتح ص: ٢٨١.

(٣) الفسر: ٤/ ٢٩٨.

وذكر ابن فورجة أن القاضي الجرجاني فسره في كتاب الوساطة^(١) فأخطأ ثم عابه، فقال: كان الواجب أن يقول: عن هل بـ[لا] لأنه يقول: هل تتبرع لي بهذا المال؟ فنقول: [لا]، فأقام [لم] مقام [لا]؛ لأنهما حرفان للنفي، فأقام أحدهما مقام الآخر.

وقد نقض ابن فورجة هذا التأويل معتمداً على البناء التركيبي للجملة، فيقول: " وفي هذا من الظلم ما ترى، ومن الخطأ ما تعلم؛ لأنه لو أراد ذلك لقال: أُجِبْتَ عن كل سؤال بـ [لا]؛ لأنه المقتضى، فيجاب لا هو يجيب "

ويزيد ابن فورجة تأويل ابن جني توضيحاً، فيقول: " وإنما يعني كل من اقتضى حاجة بغير السيف، ثم سأله الناس هل أدركت حاجتك؟ هل بلغت مرادك؟ هل ظفرت؟ هل وصلت؟ فيقول في الجواب عن ذلك: لم أبلغ، لم أصل، لم أدرك، لم أظفر"^(٢)، وظاهر صحة ما ذهب إليه ابن جني، وتعليل ابن فورجة له.

- تأويل بعض الصور البلاغية.

كتأويله التشبيه في تعليقه على ما ذهب إليه ابن جني في قول أبي الطيب:

لَوْعَدَا عَنكَ غَيْرَ هَجْرِكَ بَعْدُ لَأَرَارَ الرَّسِيمُ مَخَّ الْمَنَاقِي
وَلَسِرْنَا وَلَوْ وَصَلْنَا عَلَيْهَا مِثْلَ أَنْفَاسِنَا عَلَى الْأَرْمَاقِ^(٣)

فقد علق ابن جني على التشبيه (مثل أنفاسنا على الأرماق) بقوله: " لو وصلنا إليك، وهي تحملنا على استكراه ومشقة كما تحمل أرماقنا أنفاسنا على مشقة، وقد بلغنا أواخر أنفسنا"^(٤)

(١) لم يرد رأي الجرجاني الذي نقضه ابن فورجة في كتاب الوساطة المطبوع.

(٢) الفتح ص: ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) عدا: صرف وباعد، أراز: أذاب، الرسيم: ضرب من السير شديد، المناقي: جمع منقبة وهي السمينة، الأرماق: جمع رmq وهو بقية النفس.

(٤) الفسر: ٥٨٨/٣.

وقد علق ابن فورجة على تأويل ابن جني في الفتح بقوله: " أتى بكلام شديد المحال، قد أتيت به في كتابي (التجني)، وشرحت محاله " (١). وإذا كان كتاب التجني قد فقد، إلا أن الواحدي قد نقل عن ابن فورجة وجه استحالته، وهو كيف يحمل الرمق النفس؟! وكيف تكون الأنفاس على الأرماق؟! (٢).

والذي يذهب إليه ابن فورجة أنه تشبيهان بمشبهين، الأول: تشبيهه أجسامهم بالأنفاس لشدة النحول والضعف كقوله أيضاً:

بَرْتَنِي السُّرَى بَرِي الْمُدَى فَرَدَدَنِّي أَخْفَ عَلَى الْمَرْكُوبِ مِنْ نَفْسِي جَرْمِي
والآخر: تشبيهه إبلهم بالأرماق لشدة الضمور، كقول القائل: أَنْضَاءُ شَوْقٍ عَلَى أَنْضَاءِ أَسْفَارٍ

وتابعه فيه شراح الديوان كالواحدي والعكبري وابن معقل المهلبي (٣). وتأويل ابن فورجة هو الصحيح، ولذا تابعه فيه الشراح من بعده، وهو دال على تناهي الضعف الذي أصاب القوم ورواحلهم، أما تأويل ابن جني فهو يبتعد عن الإمكان.

وأيضاً من اختياراته المتعلقة بتأويل التشبيه تعليقه على ما ذهب إليه ابن جني في قول أبي الطيب:

كُلُّ ذِمْرٍ يَزْدَادُ فِي الْمَوْتِ حُسْنًا كَبُدُورٍ تَمَامُهَا فِي الْمُحَاقِ (٤)

(١) الفتح: ص ١٦٤.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدى ص: ٣٤٩

(٣) الفتح: ص ١٦٤، والواحدى ص: ٣٤٩، والعكبري: ٢ / ٣٦٣، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي: ١ / ١٨٥.

(٤) الذمر: الشجاع.

فقد ساق ما ذكره ابن جني حول التشبيه السابق، فيقول: "قوله: تمامها في المحاق: كلام متناقض الظاهر؛ لأن المحاق غاية النقصان فهو ضد الكمال، ولكن سوغ ذلك قوله: يزيد في الموت حسناً، أي هو من قوم أحسن أحوالهم عندهم أن يقتلوا في طلب المجد والشرف، فلما كانوا كذلك شبههم بدور تمامها في محاقها، فجاز له هذا اللفظ على طريق الاستطراف والتعجب منه، فشبه ما يجوز أن يكون بما لا يجوز أن يكون اتساعاً وتصرفاً"^(١).

فعلى هذا التأويل التشبيه من قبيل تعليق الممكن بالمحال، أي لو وجدت بدور تمامها في المحاق لكان الممدوحون مشابهيين لها. وبناء عليه يفيد التشبيه ندرة وجود أمثال الممدوحين وبلوغهم في الشجاعة والشرف مبلغاً عجبياً.

وكذلك بناء عليه المشبه به في الصورة التشبيهية هو بمثابة الدليل الطريف على صحة تحقق المشبه (كل زمر يزداد في الموت حسناً). وقد رأى ابن فورجة أن ابن جني لم يقصر في تحليله التشبيه، كما أنه غير ممتنع، إلا أن له - أي لابن فورجة - تأويلاً أسهل وأقرب مأخذاً. وهذا التأويل هو "البدر وإن كان تمامه في كونه مستديراً مجتمع النور، فهو سائر إلى المحاق وآخر أمره إليه يصير، فما أراد بالتمام تمام البدر، الذي يقال فيه: تمه وتمامه بفتح التاء وكسرهما، بل أراد تمام الأمر المفتوح التاء، يقول: تمام أمرها وآخر أحوالها إلى المحاق"^(٢).

(١) الفسر: ٥٩٦/٣.

(٢) الفتح ص: ١٦٥-١٦٦.

فمفاد التشبيه بناء عليه أن الممدوحين تمام أمرهم في القتل كبذور لا بد أن تصل إلى المحاق.

وقد نقل الواحدي دليلاً ذكره ابن فورجة على صحة تأويله، وهو أنه قال: كبذور، والبذور لا تكون بدوراً إلا بعد استكمال ضوئها، ولو أراد استكمال الضوء لقال: كأهلة^(١).

وبناء على ما ذكره ابن فورجة رتب الواحدي أنه لا مدح في هذا البيت؛ فإن كل حي على ما ذكره يفضي أمره إلى الموت، وآخره الهلاك^(٢)، ولذا كان الأولى تأويل ابن جني.

وكذلك له اختيارات متعلقة بتأويل المجاز، منها تعليقه على قوله:

قفاً تريباً ودقي فهاتاً المخايلُ
ولا تخشياً خلفاً لما أنا قائلُ

رأى ابن فورجة أن الودق وهو المطر استعارة للمجد، والمخايل استعارة لظهور تباشير المجد، يقول: "المخايل جمع مخيلة يعني البرق، وهو مخيلة السحابة ونحوه مما يستدل به على كون النظر، وهذا مثل ضربه لصاحبيه، يقول: عيشاً، يأمرهما بالعيش، تريا من أمري شأنا عظيماً، قد ظهرت مخايلة، وما يشهد لي بتحقيق ما أومله من الشرف، وبلوغ المجد، وبعد الصيت".

وحكى ابن فورجة تأويلاً آخر للاستعارتين يرتكز على أن السياق للوقوف على الأطلال، يقول: "وكان بعض أهل الأدب يفسره أنه يريد مخايل الدار، أي علاماتها وباقي رسمها وآثارها، ويعني بالودق دمعته، يقول: لصاحبيه: قفا، تريا بكاي على مخايل الديار".

(١) شرح الواحدي ص: ٣٥١.

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة.

وقد استدل على عدم صحة هذا التأويل بأنه لا يتناسب مع النظم، كما يجعل البيت مقطوعاً عن سياقه يقول عقب ما سبق: "فما أقبح قوله بعد ذلك: ولا تخشياً خلفاً لما أنا قائل، أتراهما خشياً أن لا يبكي على ديار حبيبته، وقد استوقفهما، فما باله لم يشبب للقصيد إلا ببيت واحد ذي معنى رديء منقطع؟" ^(١)، فما ذكره ابن فورجة صحيح، واستدلّاه قوي.

(١) الفتح ص: ٢٢٧.

المبحث السابع

اختيارات متعلقة باختلاف الرواية

البحث عن الرواية المناسبة من روايات شعر شاعر أمر دقيق، ليس بالهين ولا اليسير إطلاقاً، وهو يرتبط بجوهر الدرس البلاغي ارتباطاً وثيقاً، فهو بحث عن المناسبة والتلاؤم.

ودواعي المناسبة تستدعي النظر الثاقب والفطرة السليمة والذوق الرفيع، لا سيما مع التوجيه والبرهان، والذي كان لا يخلو منه تعليق لابن فورجة في توجيهه الرواية المختارة لديه.

وهذه صور الاختلاف في الرواية التي عمد ابن فورجة للاختيار من

بينها:

- الاختلاف في الضمير

ومنه ما ذكره في قول المتنبي :

فَأَضَفْتُ قَبْلَ مَضَافِهَا حَالَاتَهَا

فَإِذَا نَوْتُ سَفَرًا إِلَيْكَ سَبَقْتُهَا

إذ يعلق على قول المتنبي (سبقتها) فيقول : " هكذا رواه الشيخ أبو الفتح ^(١) ، وكذلك روايته من عدة مشائخ، إلا أن الصواب عندي أن يروى بالنون ^(٢) .

وهذه رواية نسبها ابن جني لتلميذه عمر الثماني، يقول ابن جني : "

(عمر) في غير روايتنا سبقتها بالنون، على أن الفعل للعلات، وهو وجه

في المعنى ^(٣) .

(١) الفسر: ١ / ٦٩٢ .

(٢) الفتح ص: ٦٤ .

(٣) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني - تح: محسن غياض - الجمهورية العراقية - وزارة الإعلام - مديرية الثقافة العامة - سلسلة كتب التراث - ص: ٤٧ .

وفي توضيح ما اختاره ابن فورجة يقول : " والهاء في سبقتها عائدة للرجال " ، وأما عن دلالة الرواية ومقصدها فهو يرى أنه " يريد بذلك إقامة العذر للحمى، وتحسين أمرها كما يفعل الشعراء بالأحوال الذميمة للممدوحين، فيقول : إذا نوت الرجال السفر إليك سبقت الرجال العلات " (١).

وما أوضحه ابن فورجة من مقصد لرواية (سبقتها) يتواءم مع السياق الوارد فيه الشاهد ، فوضح في السياق تحسين شأن الحمى، وإقامة العذر لها في حلولها به، ففي البيت السابق لموضع الشاهد يقول :

لَا نَعْدُلُ الْمَرَضَ الَّذِي بَكَ شَائِقٌ أَنْتَ الرَّجَالُ وَشَائِقٌ عَلَاتِهَا (٢)

وفي البيت الذي يلي موضع الشاهد يقول :

وَمَنْ أَرَزَلُ الْحَمَى الْجُسُومَ فَقُلْ لَنَا مَا عُدْرُهَا فِي تَرْكِهَا خَيْرَاتِهَا (٣)

وأما رواية (سبقتها) فقد بين أنها لا تصح إلا على وجهين، أحدهما فاسد لا يصح، والآخر فيه تمحل، يقول : " وأما إذا رويت : سبقتها ، فيفسد من حيث أن الممدوح معلوم أنه ليس يسافر إلى الرجال، وإنما يصح سبقة للرجال إذا سافر إليهم قبل أن يسافروا " .

فهو يعتمد في رفض هذا التعليل على المقام والحال، وأنه لا يليق بالممدوح الارتحال إلى ممدوحيه .

وأما الوجه الآخر الذي فيه تمحل فيوضحه بقوله : " فإذا كان المتنبى قد قاله بالتاء ، فيحتاج له إلى تمحل، وهو أن يقال : سبقت إضافتها بإضافة أحوالها، وفيه بعد " (٤).

(١) الفتح ص: ٦٥

(٢) الفسر: ٦٩١/١

(٣) السابق ٦٩٢/١

(٤) الفتح ص: ٦٥

وهذا الوجه كما ذكر العكبري قائم على حذف مضاف، وقد نقل العكبري وجهاً يصح رواية (سبقتها) بناء على الوجه السابق، فيقول: "وقال ابن القطاع: معناه إذا نوت الرجال سفراً إليك أعددت لها أموراً، فكأنك ضيفت أحوالها قبل نزولها بك" (١)

وهذا التوجيه وإن كان فيه تصحيح رواية التاء، إلا أن الأجود هو ما اختاره ابن فورجة، وهو رواية النون لمناسبتها للسياق. ومنه تعليقه على قول المتنبي:

قاسمتك المنون شخصين جوراً
جعل القسم نفسه فيه عدلاً

روى ابن فورجة الشاهد بالهاء في قوله: [فيه عدلاً]، ورأى أنها عائدة إلى الجور، وأوضح الشاهد بقوله: "قاسمتك المنون هاتين الأختين ظلماً منها في هذه المقاسمة وجوراً وأخذاً لما ليس بحقه، إلا أن القسمة جعلت نفسها في ذلك الجور من المنون عدلاً؛ لأنها أخذت الصغيرة وتركت الكبيرة، فكانت هذه المصيبة جوراً من المنون، إلا أن القسمة عدلت نفسها بأن أبقّت الكبيرة، وأخذت الصغيرة" (٢).

وقد جوز ابن جني [فيك عدلاً]، وقال: "يعني به جار في فعله، إلا أنه إذا كنت أنت البقية فجوره عدل" (٣).

وقد رأى ابن فورجة أن رواية ابن جني مضطربة، وقد استدل على ذلك بعدم مراعاة التناسب مع عناصر النظم يقول: "لأنه لو أراد أن البقية أنت لما قال: قاسمتك، بل كان يقول: قاسمتنا، وكان أيضاً لا يقول:

(١) شرح العكبري: ٢٣٤/١.

(٢) الفتح ص: ٢١٠.

(٣) الفسر: ١٠/٤.

شخصين، بل كان يقول: ثلاثة شخوص، أحدها سيف الدولة، والآخران أختاه".

وكذلك يستدل بالسياق على ما ذهب إليه، فيقول: "ولئن أراد ما قاله الشيخ أبو الفتح، فقد قطع ابتداء المعنى واطرادَه، وأدخل فيه ما ليس منه"^(١).

يريد أن السياق يدور حول وفاة الأخت الصغيرة وبقاء الكبيرة عوضاً عنها، وليس في السياق ما يدل على تناوله لبقاء الممدوح حياً عوضاً عنهما، فلا يصح أن تكون الرواية عندئذٍ [فيك عدلاً].

وقد حالف ابن فورجة التوفيق في روايته وفي استدلاله على صحتها لاستناده على النظم والسياق.

- الاختلاف في بناء الفعل للفاعل أو المفعول.

ومنه تعليقه على البناء للمفعول للفعل (يعهد) في أرجوزة المتنبّي الطردية التي مطلعها (وشامخ من الجبال أقود) في قوله :

زُرْنَاهُ لِلأَمْرِ الَّذِي لَمْ يُعْهَدِ لِلصَّيْدِ وَالنَّزْهَةِ وَالتَّمَرْدِ

وذكر ابن فورجة تفسير ابن جني لهذه الرواية، وهو أن الأمير مشغول بالجد والتشمير عن اللهو واللعب^(٢).

ورأى ابن فورجة أن الأجود أن تكون الرواية بالبناء للفاعل (لم يعهد) ويكون ضميره للشامخ من الجبال، يعني لم يعهد الصيد فيه، لعلوه وارتفاعه، ولم يقدر على وحشه إلا هذا الأمير لعظيم شأنه^(٣).

وقد انتقد ابن فورجة دلالة رواية ابن جني، وقام نقده على مراعاة عادات العرب وتقاليدهم، فهي لا تناسب ما اطرده في الشعر عند العرب

(١) الفتح ص: ٢١٠.

(٢) الفسر: ١٠٤٣/٢.

(٣) الفتح ص: ٩٠-٩١.

من وصف رحلة الملوك والأمراء للصيد والطرْد، يقول: "ألا نراهم
يمتدحون بالصيد ومطاردة الوحوش، على أن عامه شعر امرئ القيس،
وكثير من الشعراء بعده افتخار بالطرْد، وقد مدح أبو الطيب كثيراً به، ولم
يستكف لأحد من الممدوحين منه" (١).

وما ذهب إليه ابن فورجة هو الأقوى من وجه آخر أيضاً، هو أن
السياق قائم أساساً على وصف الطريق بالارتفاع والوعورة والضيق، وليس
على وصف بطولة الممدوح واقتداره، وتأمل قوله في البيتين الذين يسبقان
محل الشاهد، وهما قوله:

وشامخ من الجبال أفود فرد كيا فوخ البعير الأصيد
يسار من مضيقه والجلمد في مثل متن السد المعقد (٢)

ومنه ما ذكره في توجيه رواية البناء للفاعل في الفعل (ترد) في قول

المتنبى:

وترى الفضيلة لا ترد فضيلة الشمس تشرق والسحاب كنهورا

يقول في تفسير هذه الرواية (٣): "شبه طلعتة لنورها بالشمس، وجوده
كثرتة بجود السحاب، والكنهور المتركب، يقول: من عادة السحاب إذا
اجتمع مع الشمس سترها، وفيك هاتان الفضيلتان لا ترد إحداها الأخرى،
وقد كرر هذا المعنى في مكان آخر:

قمرأ نرى وسحابتين بموضع من وجهه ويمينه وشماله

فهو يريد أن يقول أن إغداقه العطاء لا يمنع أبداً طلاقة وجهه، فأخراج
المال يطربه ويبهجه على عكس ما يتوقع من بعض الناس، فإن إخراج

(١) المرجع السابق ص: ٩١ .

(٢) الفسر: ١٠٤١/٢-١٠٤٢ .

(٣) الفتح ص: ١٣٢ .

المال يشق عليهم ويجعل وجوههم تتغير، ففضيلة العطاء عند الممدوح لا ترد ولا تمنع فضيلة الراحة النفسية التي تنعكس على الوجه عند جوده، فتكسوه البهجة والسرور.

وقد وصف ابن فورجة هذا المعنى المترتب على هذه الرواية بالحسن والبيان.

وقد روى ابن جني الفعل (تَرَدُّ) بالبناء للمفعول، ويقول في تفسير هذه الرواية: " وترى الفضيلة فيك مشرقة واضحة غير مشكوك فيها، كما ترى الشمس إذا أشرقت والسحاب إذا كان متكاثراً " (١) .
وقد علق ابن فورجة على ذلك بقوله: " وقد حرف أبو الفتح الرواية إذ لم يفهم، فجاء بأذني عناق (٢) " .

وبين ابن فورجة أن رواية ابن جني غير مقبولة معتمداً على عدم تلاؤمها مع النظم، وذلك من جهة أنه إذا كان القصد عنده من قول المتنبي: (الشمس تشرق....) الدلالة على شهرة فضائل الممدوح فإن هذا المعنى يدل عليه بالتشبيه بالشمس فحسب، أما التشبيه بالسحاب فلا يصلح في هذا الغرض؛ لأننا لم نسمع أحداً ضرب السحاب مثلاً في الشهرة، وإنما يضرب المثل فيها بكل مضيء، والسحاب مظلم (٣) .

(١) الفسر: ١٩٩/٣ .

(٢) مثل يضرب للكذب الفاحش، والعناق هي الداهية- ينظر مجمع الأمثال للميداني- تح: محمد أبو الفضل إبراهيم- مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٧١م- ٢/٢٩٠ .

(٣) الفتح ص: ١٣٣ "بتصرف"

ومن جهة أخرى فإن الرواية التي اختارها ابن فورجة أكثر ثناء على الممدوح، إذ فيها دلالة على محبته الشديدة للجد، ولذا أثبتتها شراح ديوان المتنبي، ولم يعبا أحد برواية ابن جني^(١).

ومنه تعليقه على قوله:

ألا لا أرى الأحداثَ مدحاً ولا ذمّاً
فَمَا بَطَشُهَا جَهلاً وَلَا كَفُّهَا حِلْمًا
فقد ذكر ابن فورجة^(٢) أنه سمع قوماً ينشدون: لا أرى الأحداث،
ويلحنون في ذلك ويحسبونه معنى قول القائل:

وإن أمير المؤمنينَ وفعله
لكالدهر لا عار بما فعل الدهرُ
وهذه الرواية ذهب إليها الزوزني، وفسرها بقوله: أي لا أراها موضع
حمدٍ وذم^(٣).

وقد نقض ابن فورجة هذه الرواية، وذلك لأنه كما يقول: " لو عنى ذلك لسكت على قوله: لا أراها حمداً ولا ذمّاً، ولم يتبع ذلك بأن اعتذر لها، بل كان الواجب أن يعتذر للمصاب لا للمصيبة، وإنما قال: لا أرى، أي لا أريها حمداً ولا ذمّاً".

فالمتنبي يهجو هنا أحداث الزمان ووضعا الأمور في غير نصابها، وليس الشأن كالشاهد الآخر الذي نقله ابن فورجة، والذي يتناول من تقع عليه أحداث الزمان، ويبين أن ذلك لا ينتقص من أقدارهم ومنازلهم.

ولذا يقول ابن فورجة: " ولو قال: أسمعها لكان أولى، والوزن أجماعاً إلى لفظه أرى، ولو أتى له لقال: ألا لا أحمد الأحداث ولا أذمها، يقول: إذا

(١) ينظر شرح الواحدي ص: ٧٣٩-٧٤٠، تفسير أبيات المعاني ص: ١٢٩، شرح العكبري

١٧١/٢، المأخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي ١/ ١٢٠-١٢١.

(٢) الفتح ص: ٢٩١.

(٣) قشر الفسر ٢/ ٣٢٨.

لم يكن بطشها لجهل، ولا كفها لحلم فحمدها وذمها محال^(١)، وواضح أن ما ذهب إليه ابن فورجة هو الأظهر.

- الاختلاف في مادة الكلمات.

ومنه تعليقه على قول المتنبي:

يَتَفَيَّوُونَ ظِلَالَ كُلِّ مَطْهَمٍ أَجَلَ الظَّلِيمِ وَرَبْقَةَ السَّرْحَانِ

فقد رواه ابن جني [يتقيلون] وتأوله بالتتابع، يدل عليه قوله: " يتبعون آباء لهم سباقين إلى المجد والشرف، كالفرس المطهم الذي إذا رأى الظليم فقد هلك، وإذا رأى الذئب كان كأنه مشدود بحبل في عنقه، والعرب إذا مدحت رجلاً شبهته بالفرس السابق ".

ويضيف: " وإنما استعار هنا لفظ [الظلال] لأن ظل كل شيء ملازمه وعلى سمته، فيريد بذلك احتذاءهم طريق آباءهم وسلوكهم مذاهبهم من غير تبديل ولا تعريج".

ويذهب إلى تأويل آخر في [يتقيلون] يقول: " ويحتمل أيضاً أن يكون معناه: أنهم يستظلون بأفياء خيولهم في شدة الحر، يصفهم بالتعرب والتبدي^(٢)."

ورأى ابن فورجة أن المتنبي ما روي عنه إلا [يَتَفَيَّوُونَ]، وصرح ببطلان رواية ابن جني، ومفاد رواية ابن فورجة هو مفاد التأويل الثاني الذي ذهب إليه ابن جني لروايته، يقول ابن فورجة: " يجلسون في أفياء خيولهم للزومهم البادية في صميم الحر، ولا ظلال لهم غيرها".

(١) الفتح ص: ٢٩١-٢٩٢.

(٢) الفسر ٤/٦٤٢-٦٤٣.

وقد اعتمد ابن فورجة في نقض رواية ابن جني بأنها تؤدي إلى أوصاف لا فائدة منها، ولا تليق بالمديح، يقول: "ولتكن الرواية ما حكى، فكيف يكون الأب السيد الكريم أجلاً للظلم، وربقة للسرطان؟ أتراه يصفه بشدة العدو، ولا كبير فخر في ذلك؟ أم يجعل الفرس أباه؟ أم يجعله متقيلاً للفرس في العدو؟ وأي الثلاثة التأويلات تتناول هذا البيت مع روايته؟ أم يجعل المطهم كرة رجلاً وكرة فرساً، فيكون البيت نصفين متنافيين؟".

وفي تقديري أنه بناء على تأول ابن جني الأول لروايته، فالمتنبى يستعير الفرس المطهم لآباء الممدوح السابقين للمعالي والشرف بجامع السرعة في كل، والأوصاف المذكورة [أجل الظلم وربقة السرطان] هي أوصاف للمستعار منه للمبالغة في السرعة التي يريد خلعها على آباء الممدوح، ولا يصح أن يوصف المستعار له بهذه الأوصاف، فكيف فهم ابن فورجة أنها أوصاف للممدوح؟ .

ومن خلال ما سبق يتبين أن ما ذكره ابن فورجة لا يضعف من رواية ابن جني، ولا من تأويله لها.

وأرى أن الرواية الأقوى هي رواية [يتقبلون] ، ولكن بحمل التركيب على الحقيقة لا المجاز كما ذهب ابن جني في رأيه الثاني الذي لجأ إليه في تأويل روايته، وهو أنهم يستظلون بأفياء خيولهم في شدة الحر.

ويدل على ذلك أن السياق يدور حول التعرب والتبدي، وانظر إلى البيت الذي سبق هذا الشاهد، وهو قوله:

مُتَصَلِّكِينَ عَلَى كَثَافَةِ مُلْكِهِمْ مُتَوَاضِعِينَ عَلَى عَظِيمِ الشَّانِ

وكذلك الأنسب بالتعرب والتبدي [يتقبلون] لا كلمة [يَتَفَيَّؤُونَ] ، لأن الأولى فيها دلالة على شدة القيظ ولفح الحرارة التي يقاسيها الأعراب في

البادية؛ وذلك لأن القيلولة تكون في وسط النهار، بينما يقول الزبيدي عن التقيؤ: "وتقيؤ الظلال : رجوعها بعد انتصاف النهار، والتقيؤ لا يكون إلا بالعشي" (١).

ومنه تعليقه على قول أبي الطيب:

دَعَتْهُ بِمَفْزَعِ الْأَعْضَاءِ مِنْهَا لِيَوْمِ الْحَرْبِ بِكَرٍ أَوْ عَوَانِ

رواه ابن جني [بموضع الأعضاء] ثم قال في تفسير روايته: "دعته السيوف بمقابضها، والرماح بأعقابها؛ لأنها مواضع الأعضاء منها بحيث يمسك الضارب والطاعن، ويحتمل أن يكون أراد دعته الدولة بموضع الأعضاء من السيوف، ومعنى (دعته) اجتذبه، واستمالته" (٢).

ورأى ابن فورجة أن هذه الرواية تحريف، وأنه لا يعلم أحداً من رواة هذا الديوان روى هذا البيت إلا [مفزع الأعضاء]، ويقول أيضاً: "وإذا حرف عن وجهه شعر لم يجد بدأً من تحمل يخرج معناه، وهذه لفظة من أمحل المحال، لأنه ما دعا نقيض الدولة، ولا سافلة الدولة... وإنما يريد قوله:

بِعَضِّ الدَّوْلَةِ امْتَنَعَتْ وَعَزَّتْ وَلَيْسَ لغيرِ ذِي عَضِّ يَدَانِ
وَلَا قَبْضٌ عَلَى الْبَيْضِ الْمَوَاضِي وَلَا حَطٌّ مِنَ السُّمْرِ اللَّدَانِ

فجعل العضد مفزع الأعضاء لما بينه في البيتين قبله".

فهو يرى أن الرواية الصحيحة [مفزع الأعضاء]، وذلك لما بينه المتنبي في البيتين السابقين لموضع الشاهد من دواعي كون الممدوح هو مفزع الأعضاء، وهو أن الأعضاء في الحرب تفزع إلى العضد، والعضد هي

(١) تاج العروس للزبيدي - تح: مجموعة من المحققين - الناشر: دار الهداية - ٣٥٧/١.

(٢) الفسر: ٧٣٤/٤.

المحامية عنها المدافعة عن سائر الأعضاء، فالشاهد كأنه شرح وتوكيد للبيتين قبله.

ويستدل كذلك على سقوط رواية ابن جني بعدم مراعاته لحال الممدوح، يقول مخاطباً ابن جني: "قد قلت: إن معنى (دعته) اجتذبتة، واستمالتة، فإن دولة بني هاشم ما استمالت عضد الدولة بالسيوف، ولا الرماح، وإنما اجتذبتة، واستمالتة بالملك الذي ملكته" (١).

وما ذهب إليه ابن فورجة هو الصحيح، وقد استطاع أن ينتصر لرأيه من أكثر من وجه قوي.
- الاختلاف في هيئة الكلمات.

ومنه تعليقه على قول المتنبي:

إليكَ ابن يحيى بن الوليد تجاوزتُ
بي البيد عيس لحمها والدم الشعرُ

فقد ذكر ابن فورجة أن البعض يرويه: الشعر بفتح الشين، ويفسره أنه يعني لهزالها لم يبق لها لحم ولا دم إلا الشعر وحده.

وبين ابن فورجة أنه لم يرو ذلك أحد عن أبي الطيب، يقول: "وما هو إلا من وساوس الشيطان، والذي يروي عنه الشعر بكسر الشين" (٢).

وقد تأول ابن جني روايته بقوله: "إنما كنت أحبيها بمدحكم وأحدوها به فأصون بذلك لحمها ودمها" (٣)، فهو يريد الشعر الذي مدح به، فالشعر سبب بقاء لحم الناقة ودمها، كما يدل على ذلك قوله في البيت الذي يلي محل الشاهد كما ذكر ابن جني (٤) وهو:

(١) الفتح ص: ٣١٧-٣١٨.

(٢) الفتح ص: ١١٩-١٢٠.

(٣) الفسر ٣/١١٦.

(٤) نفس المرجع السابق والصفحة.

نَضَحْتُ بِذِكْرَاكُمْ حَرَارَةَ قَلْبِهَا
فسارت وطول الأرض في عينها شبر
وتعليل هذا التأويل ينتصر بقوة للرواية التي اختارها ابن فورجة،
ولعل ذلك مما جعله يجعل الرواية الأخرى من وساوس الشيطان.

ومنه تعليقه على قوله:

لَسْتُ مَمَّنْ يَغْرُهُ حُبُّكَ السَّدَّ
مَ وَأَنْ لَا تَرَى شَهُودَ الْقِتَالِ
ذَاكَ شَيْءٌ كَمَا كُهُ عَيْشُ شَانِيهِ
كَ ذَلِيلًا وَقِلَّةَ الْأَشْكَالِ

فقد روى ابن فورجة [شهود] على وزن فعول، من باب تكثير الفعل،
مثل ضروب، وقوول، وسوؤل، والتاء في ترى مضمومة يريد ترى أنت أيها
الممدوح.

وذكر أنه سمع من ينشد: وأن لا ترى شهود القتال بفتح التاء، وضم
الشين.

ورأى أن هذه الرواية لا تليق بالمدح، يقول: " وشهود القتال قد يراها
المخانيث أيضاً والصبايا، فما فخر هذا الممدوح في أن يرى شهود القتال؟
وشهوده: آثاره وما جرى من دمائه، ومرادي الخيل فيه" (١) -
وواضح أن الذي ذكره ابن فورجة صحيح، والعجيب أن الذي روى
هذه الرواية الضعيفة هو المعري، وقد ساقها بلا تضعيف لها كما فعل ابن
فورجة (٢).

- الاختلاف في الموقع الإعرابي .

ومنه تعليقه على قول المتنبي:

كَفَى ثُعَلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ
وَدَهْرًا لِأَنَّ أُمَّسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ

(١) الفتح ص: ٢٢٩، وما بعدها.

(٢) معجز أحمد ١/١٠٦.

فقد روى ابن جني [دهر] بالرفع، فهو عنده فاعل لفعل محذوف دل عليه ما قبله، يقول: "أي ودهر أهل لأن أمسيت من أهله، فارتفع أهل لأنه وصف لدهر، والدهر ارتفع بفعل مضمر، دل عليه أول الكلام، فكأنه قال: وليفخر دهر أهل لأن أمسيت من أهله، ولا يتجه رفعه إلا على هذا؛ لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل هاهنا" (١).

أما ابن فورجة فيرويه [ودهراً] بنصب دهر، ويرى أنه معطوف على قوله: [ثعلاً] أي وكفى دهراً، ورفع أهل بخبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: وكفى دهراً هو، لأن أمسيت من أهله أهل فخرأ.

وقد استدلل ابن فورجة على صواب روايته بمراعاة التناسق مع السياق، والأكثر فائدة في الدلالة على الغرض المقصود، يقول: "وشتان إضمار مبتدأ يدل عليه الكلام، ويشهد به الضمير، وحذف فعل لا انسياق للفظ معه، ولنتحاكم مع الشيخ أبي الفتح إلى إظهار الفعل الذي زعم أنه مضمر، ثم ننظر كيف انسياق الكلام في حكم الشعر."

ويضيف فيقول: "فما أراك تستحسن أن تقول: كفى ثعلاً فخرأ بأنك منهم، وليفخر دهر أهل لأن أمسيت من أهله، بل كفى ثعلاً فخرأ بأنك منهم، ودهراً هو لأن أمسيت من أهله أهل" (٢).

وواضح من خلال ذلك أن رواية ابن جني تجعل المعنى الأساس للتعبير هو مدح الدهر، وليس ذلك مقصود المتنبّي، بخلاف رواية ابن فورجة فالمعنى الأساس فيها هو الثناء على الممدوح.

(١) الفسر: ٤/٨٤.

(٢) الفتح ص: ٢٢٨-٢٢٩.

خاتمة الدراسة

حمداً لله تعالى وصلاة وسلاماً على رسولنا الأكرم وآله وصحبه ومن
تبعهم إلى يوم الدين.

بعد هذه الرحلة التي تجولت في الاختيارات البلاغية لابن فورجة
(المتوفى حوالي: ٥٤٥٥هـ) يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

- نبهت الدراسة إلى دور وقيمة ما تناولته شروح الشعر - وفي مقدمتها
تناولات ابن فورجة - من بحوث بلاغية، واعتمادها على الأسس البلاغية
في التحليل من مراعاة السياق والمقام والنظم إلى غير ذلك من الدعائم
التي تبنى عليها بلاغة النص، وهذا التنوع في أسس التحليل البياني
يجعل جهد ابن فورجة أكثر استحساناً لدى القارئ والمتذوق، وأدعى
للكشف عن بلاغة النص وجمالياته.

- استطاع ابن فورجة في الأغلب الأعم أن يقف على قيم بيانية متميزة في
شعر المتنبي، وأن يفوق غيره ممن وجه لهم سهام نقده، وهذا ينبه إلى
دوره في إرساء معالم الفكر النقدي والبلاغي الذي دار حول شروح شعر
المتنبي، فقد تناقلت الشروح آراءه من بعده، كالواحدي والعكبري.

- مال ابن فورجة في اختياراته إلى الإقناع، فهو لا يترك رأياً بلا دليل
يدعمه ويقويه من الأسس البيانية المعتمدة.

- تناولت اختياراته المتعلقة بالتناسب دفع ما يتوهم من تناقض بين أجزاء
النص.

- مقياس جمال الألوان البديعية عند ابن فورجة هو تحقيق الغرض المسوق
له النظم.

- نبهت الدراسة إلى أهمية دراسة التأويل الدلالي في شعر الفحول؛ لما
تحويه أشعارهم من ثراء دلالي عظيم، وقد استطاع ابن فورجة من خلال
اختياراته المتعلقة بالتأويل أن يسهم في تجلية شيء من عبقرية المتنبي
واقتراره.



مصادر الدراسة

- أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه للثعالبي - تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر مكتبة الحسين التجارية بالقاهرة.
- الاستدراك على ابن الدهان لضياء الدين بن الأثير - تح: د. حفني شرف - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٥٨ م .
- أمالي ابن الحاجب - دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة - الناشر دار عمار بالأردن، دار الجيل ببيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي - دار الكتب العلمية ببيروت - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م - الطبعة الأولى تح: محمد حسن إسماعيل.
- أنوار الربيع في أنواع البديع - لابن معصوم المدني - تح: شاكر هادي شكر - مطبعة النعمان بالعراق - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ .
- الإيضاح للخطيب القزويني - الناشر دار إحياء العلوم ببيروت ١٩٨٩ م .
- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ - تح: د. أحمد أحمد بدوي، د. حامد عبد المجيد - الناشر الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الإقليم الجنوبي - الإدارة العامة للثقافة.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٤ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية ببيروت ١٩٦٤ م .
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية - أ. د/ محمد أبو موسى - دار الفكر العربي بالقاهرة (بدون) .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي - تح: محمد المصري - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٢ .

- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن لابن أبي الإصبع المصري- تح: د. حفني محمد شرف الناشر الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- التصوير البياني- أ. د/ محمد أبو موسى- الناشر مكتبة وهبة- الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي لأبي المرشد المعري- تح: د. مجاهد الصواف ود. محسن غياض - الناشر دار المأمون للتراث- ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني- تح: عبد الحميد هنداوي- الناشر المكتبة العصرية ببيروت.
- الخصائص لابن جني- الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الرابعة.
- الخيال الشعري عند أبي الطيب د/ طه أبو كريشة- دار التوفيقية للطباعة بالأزهر- الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تح: محمود محمد شاكر- الناشر مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة- الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- دمية القصر للباخرزي- تح: محمد التنونجي- الناشر مؤسسة دار الحياة للطباعة والنشر- دمشق ١٩٧١م
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي - الناشر دار الكتب العلمية ببيروت- ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- سرقات المتنبي ومشكل معانيه لابن بسام النحوي- تح: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور- دار التونسية للنشر ١٩٧٠م.



- شرح ديوان المتنبي للعكبري- تح : مصطفى السقا - دار المعرفة ببيروت.
- شرح سقط الزند للمعري- بإشراف د. طه حسين- الدار القومية للطباعة بالقاهرة(صورة عن طبعة ١٩٤٥) .
- شرح الواحدي لديوان المتنبي- تح: فردريك دتريصي- برلين ١٨٦٠م.
- الصبح المنبي عن حيثة المتنبي ليوسف البديعي الدمشقي (مطبوع بهامش شرح العكبري)-الناشر المطبعة العامرة الشرفية- الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي- تح: د/ عبد الحميد هنداوي - الناشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر ببيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني- تح: محمد محيي الدين عبد الحميد- الناشر دار الجيل- الطبعة الخامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني - تح: محسن غياض- الجمهورية العراقية- وزارة الإعلام- مديرية الثقافة العامة- سلسلة كتب التراث.
- الفتح على أبي الفتح لابن فورجة- تح: د/ رضا رجب - دار تموز ورنند للطباعة والنشر- دمشق ٢٠١١م.
- الفتح على أبي الفتح لابن جني - تح: د/ عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد.
- الفتح على أبي الفتح لابن جني- تح: الدكتور/ محسن غياض - مجلة المورد العراقية .
- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي- تح: د/ رضا رجب- دار الينابيع بدمشق- الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

- فشر الفسر للزوزني- تح: د/ عبد العزيز ناصر المانع- الناشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الكشف عن مساوئ شعر المتنبي- تح: محمد حسن آل ياسين- الناشر مكتبة النهضة ببغداد- الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري- تح: محمد سعيد المولوي- الناشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لأحمد بن علي بن معقل المَهَلَّبِي- تح: د/ عبد العزيز بن ناصر المانع- الناشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض- الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير- تح: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة- الناشر دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.
- مع المتنبي- د/ طه حسين- طبعة دار المعارف.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي تح: إحسان عباس- دار الغرب بيروت- الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.
- فوات الوفيات لابن شاعر الكتبي- دار صادر بيروت ١٩٧٣ م.
- المطول على التلخيص لسعد الدين التفتازاني- مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠ هـ.
- مناظرة بين أبي الطيب المتنبي والحاتمي- تح: حسن محمد الشماع- مجلة كلية الآداب- جامعة الرياض ١٩٧٥/١٩٧٦ م.

- مناقدة ابن سنان الخفاجي للمتنبى بين التحليل البياني والعمود الشعري - أ. د/ علي عبد الحميد عيسى - مطبعة العدوي - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- المنصف للسارق والمسروق لابن وكيع التنيسي - تح: عمر خليفة بن إدريس - الناشر جامعة قار يونس ببناغازي - الطبعة الأولى ١٩٩٤ م.
- مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي "ضمن مجموعة الشروح" - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- نصره الشاعر على المثل السائر لخليل بن أبيك الصفدي - تح: محمد علي سلطاني - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م.
- نصره الأغريض في نصره القريض للمظفر بن المفضل العلوي - تح: د. نهى عارف الحسن - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦ م.
- النظام في شعر المتنبى وأبي تمام لابن المستوفى - تح: خلف رشيد نعمان - دار الشؤون الثقافية ببغداد - الطبعة الأولى ١٩٨٩ م.
- نقد الشعر لقدامة بن جعفر - تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي - مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الوافي في الوفيات لخليل بن أبيك الصفدي - باعثناء هلموت ريتير وتحقيق عدد من المحققين - دار صادر بيروت ١٩٦٢ م.
- الوساطة للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني - تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي - الناشر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي - تح: د/ مفيد محمد قمحية - الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٥١٨١
٢.	Abstract	٥١٨٢
٣.	مقدمة:	٥١٨٣
٤.	تمهيد كلمة عن "ابن فورجة"	٥١٨٦
٥.	المبحث الأول: اختيارات متعلقة بنظم المفردات.	٥١٩٠
٦.	المبحث الثاني: اختيارات متعلقة بنظم الجملة.	٥٢١٢
٧.	المبحث الثالث: اختيارات متعلقة بنظم الجمل.	٥٢٢٦
٨.	المبحث الرابع: اختيارات متعلقة بالصور البيانية.	٥٢٣٨
٩.	المبحث الخامس: اختيارات متعلقة بألوان البديع.	٥٢٥٨
١٠.	المبحث السادس: اختيارات متعلقة ببلاغة التأويل.	٥٢٦٦
١١.	المبحث السابع: اختيارات متعلقة باختلاف الرواية.	٥٢٨٠
١٢.	خاتمة الدراسة	٥٢٩٣
١٣.	مصادر الدراسة	٥٢٩٤
١٤.	فهرس الموضوعات	٥٢٩٩